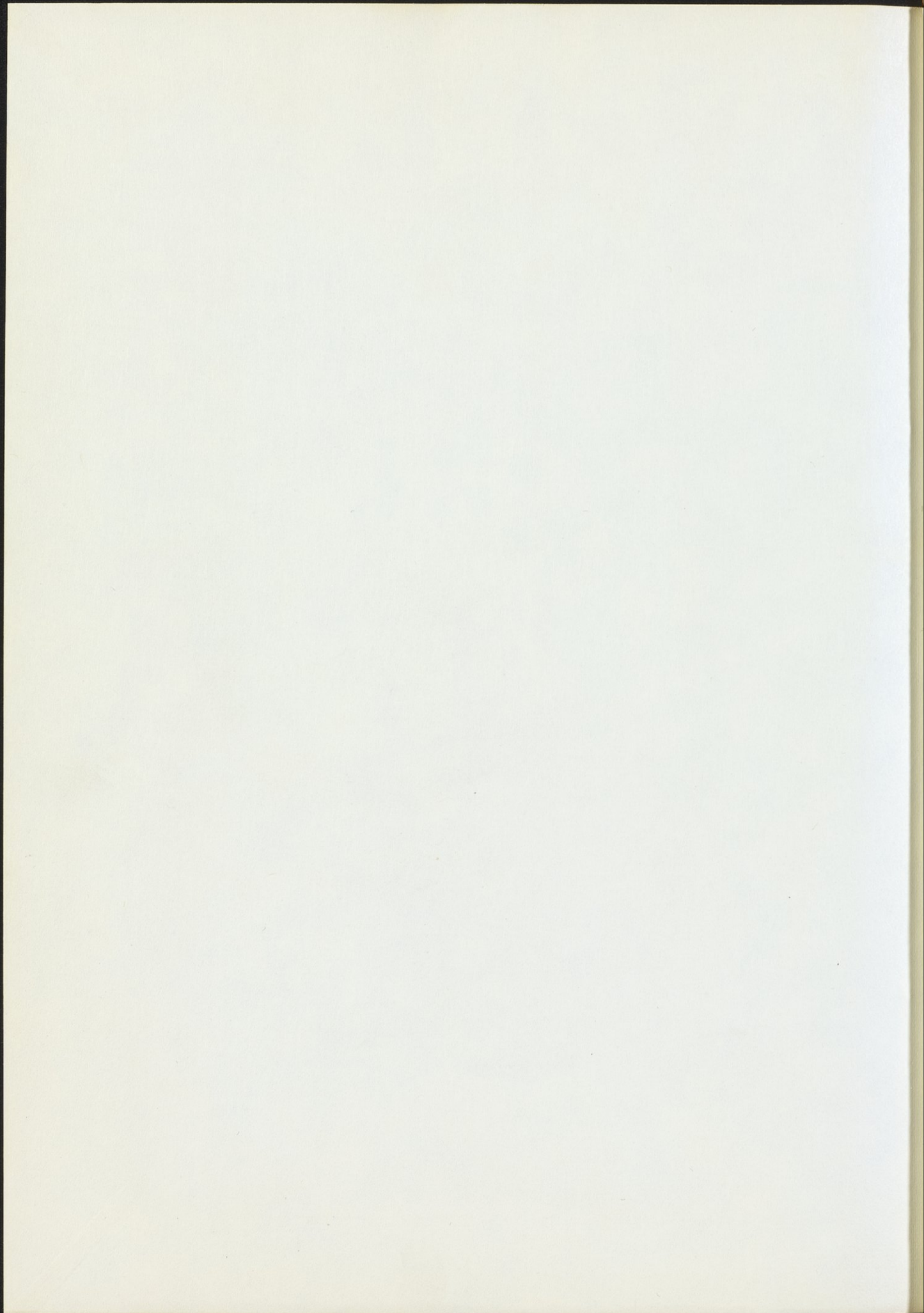
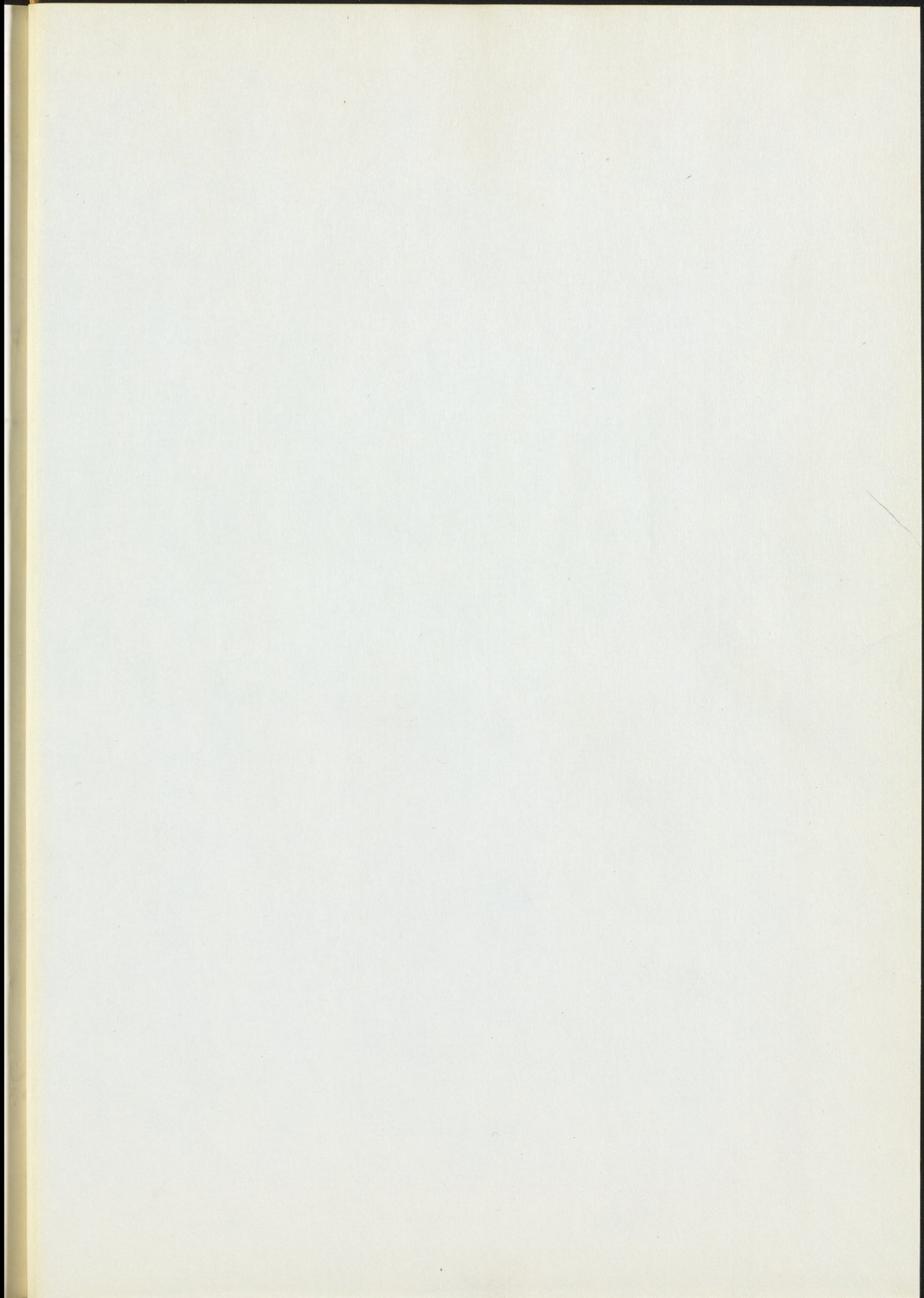


THE LIBRARIES
COLUMBIA UNIVERSITY



GENERAL LIBRARY





الجمهورية العراقية
رئاسة تحرير وزارة الأوقاف
إحياء التراث الإسلامي

المقرب

تأليف

علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
المتوفى
سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق

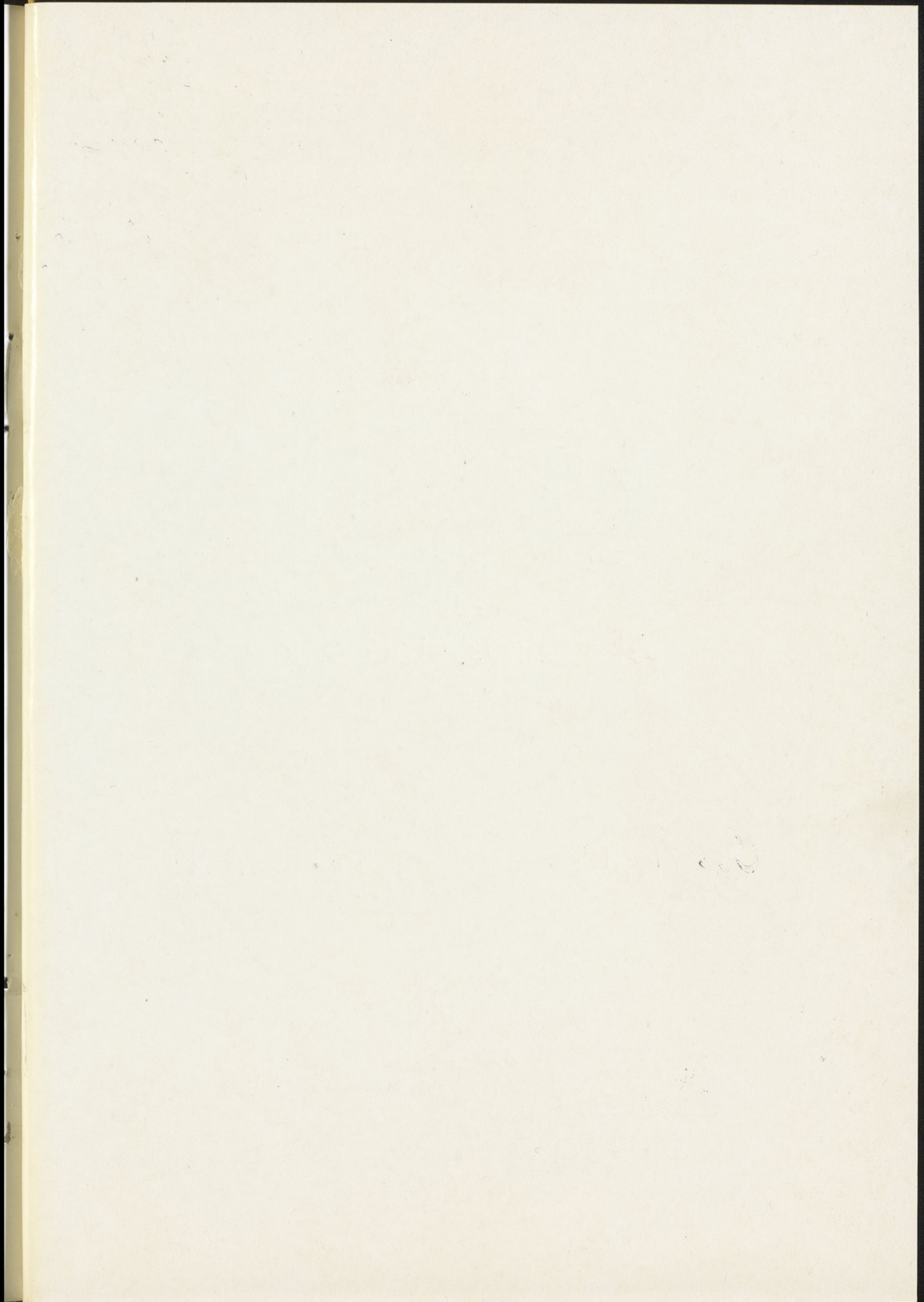
عبد السيد الجبوري

أحمد عبد الستار الجبوري

الجزء الأول

الكتاب الثالث

مطبعة العاني - بغداد



الجمهورية العراقية
رئاسة الوزراء
أحياء التراث الإسلامي

المقرب

تأليف
علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور
المتوفى
سنة ٦٦٩ هـ

تحقيق
أحمد عبدالستار الجواري
عبدالله الجبوري

الجزء الاول
الكتاب الثالث

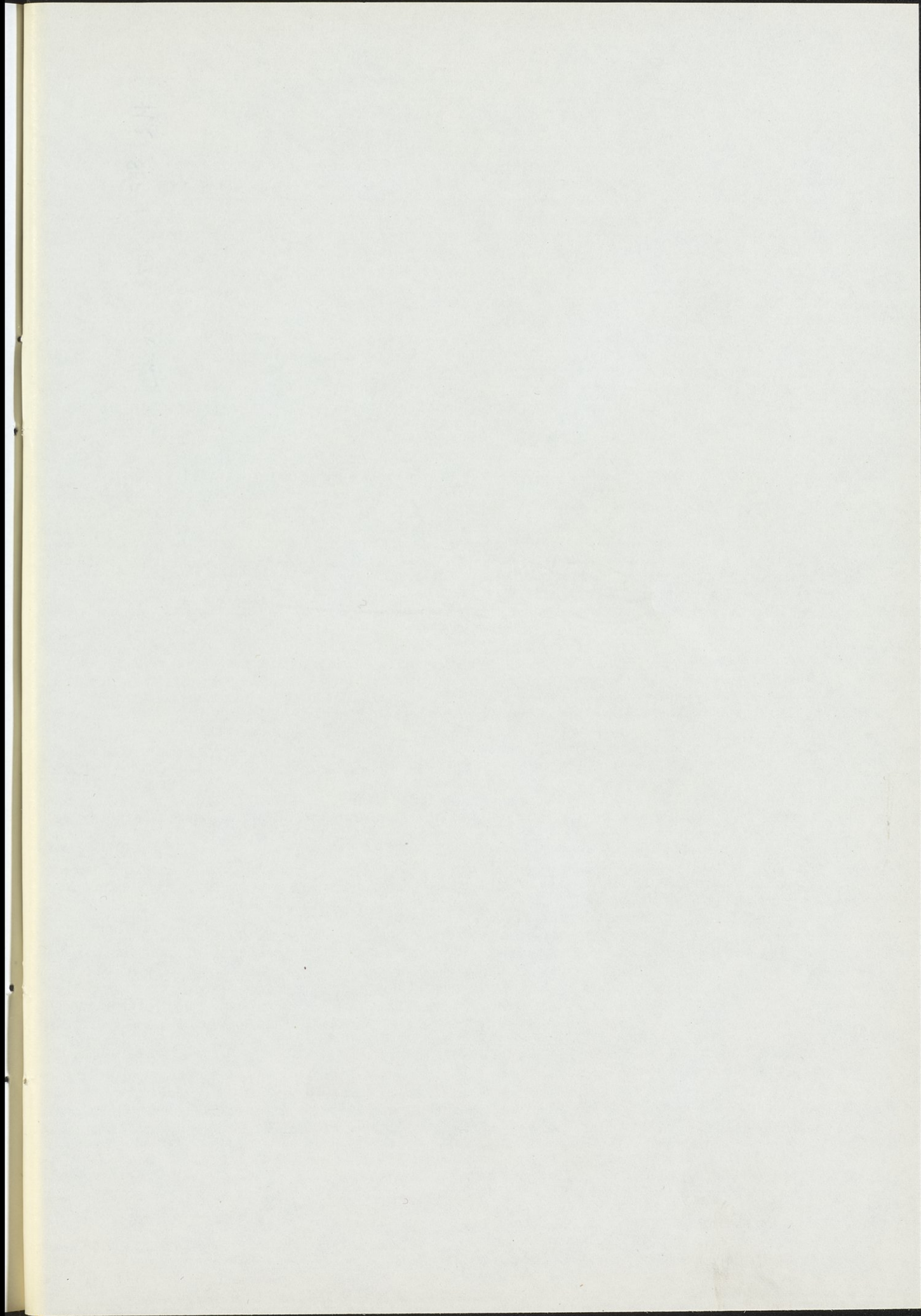
مطبعة العاني - بغداد

PJ
6101
.I29
1971
v. 1

الطبعة الاولى
١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م

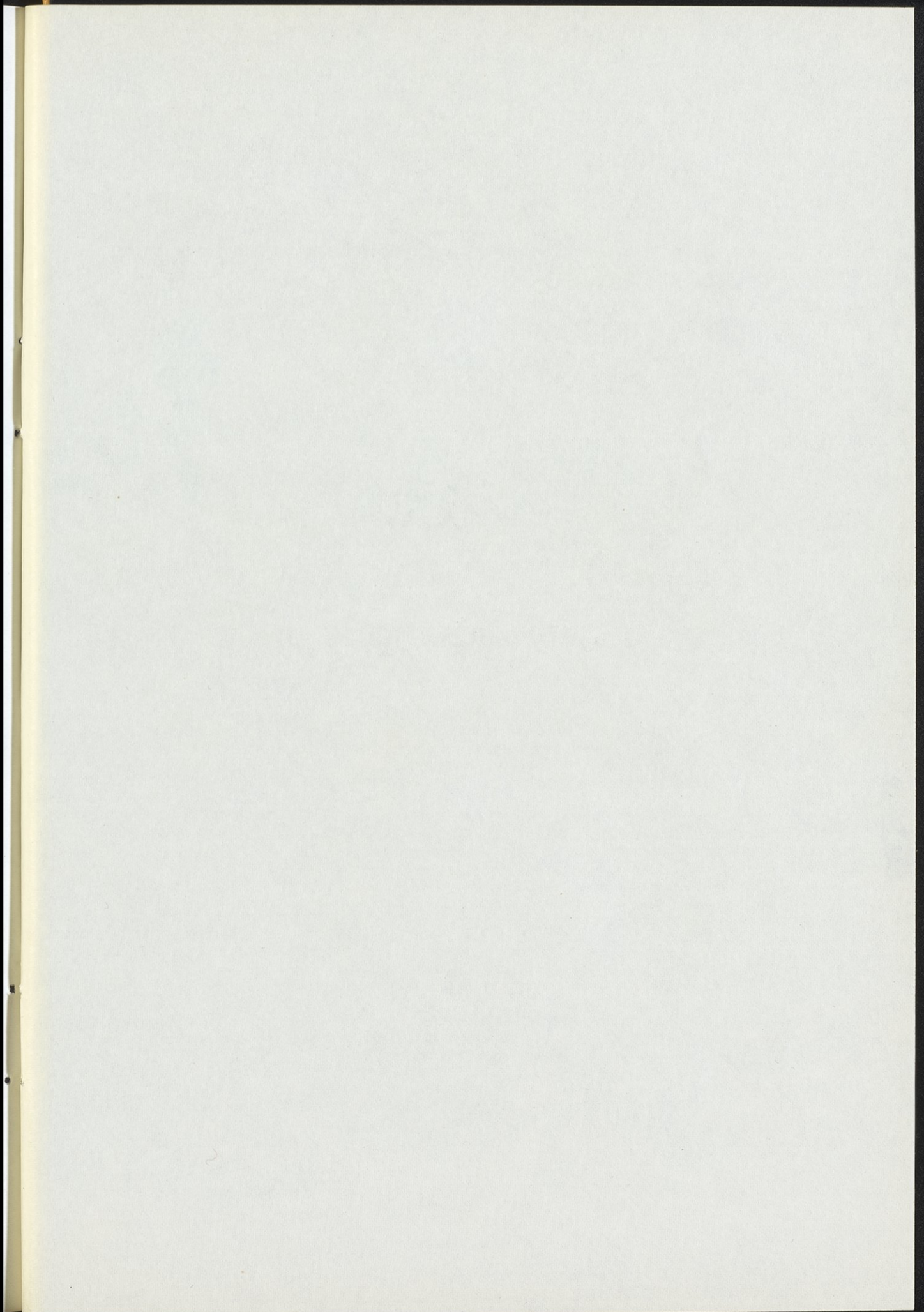
HR SEP 19 1974 Exch.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المَقَدِّمَة

ابن عصفور ، حياته ، وآثاره



ابن عصفور

هو : علي بن مؤمن بن محمد بن علي^(١) بن أحمد بن محمد
ابن عمر بن عبدالله بن منظور^(٢) ، ابن عصفور ، الحضرمي ،
الاشبيلي ، الاندلسي ، النحوي ، أبو الحسن ، هذا نسبه كما
نصت عليه المظان التي ترجمت له ، ولم تصرح بأكثر منه .
وقد شدت عنها كتاب ، عنوان الدراية ، حيث جعل اسم أبيه :
موسى^(٣) .

أمّا عن نشأته الاولى ، وحقيقة نسبه الى : حضرموت ، فلا
تذكر هذه المظان عنها شيئاً .

ولادته ونشأته :

ولد ابن عصفور في سنة سبع وتسعين وخسمائة ، للهجرة
النبوية المباركة ، باشبيلية^(٤) ، وبها نشأ ، وعن شيوخها أخذ العلم ،
وفي آفاقها نجم ذكره ، وعلا صيته ، . . !

(١) انظر : فوات الوفيات ج ٢ ص ١٨٥ ، وبغية الوعاة ج ٢ ص ٢١٠ ،
وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ ، وتاريخ ابن الوردي ج ٢ ص ٢٢٠ ، ومعجم
المؤلفين ج ٧ ص ٢٥١ ، وبروكلمان ، التكملة ج ١ ص ٥٤٦ ، والاعلام
ج ٥ ص ١٧٩ .

(٢) هذا النسب ، انفرد به ابن مکتوم ، في مقدمة المقرب ، وبخطه .
وجاء في مقدمة الممتع نسبه هكذا ، بعد ذكر اسم جده علي بن أحمد بن
محمد بن أحمد بن عمر ، - اي بزيادة اسم (أحمد) بين احمد وعمر ،
المتع ٤/١ .

(٣) عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء ببجاية ، للغبريني ،
ص ١٨٨ .

(٤) ابن مکتوم ، في مقدمة المقرب ، بخطه ، وقد انفرد بهذا الخبر .

ونشأته في بلاد الاندلس ، يكتنفها الإبهام ويلفها الغموض . .
 فلا تذكر مصادر ترجمته عنها ، إلاّ النزر اليسير ! . .
 ومن أظهر الشيوخ الذين أخذ عنهم ابن عصفور ، أبو
 الحسن الدبّاج ، وأبو علي الشلوين ، وهما من أعلام النحاة في
 عصره ، وأثر الشلوين بين جليّ في ثقافة ابن عصفور ، فقد
 لازمه عشر سنين ، الى أن ختم عليه كتاب سيبويه^(٥) ، ثم وقعت
 بينهما منافرة ومقاطعة ، وبعدها جال ابن عصفور في بلاد عدة ،
 للاشتغال والدرس ، وطاف في الاندلس ، وأخذ عن علمائها ، . .
 وكان أصبر الناس على المطالعة ، لا يملّ من ذلك^(٦) .
 ولما أشدّ عوده ، ورسخت قدمه في النحو ، أخذ يُقرئ
 الناس ، وصار له مجلس علم ، يختلف اليه الطلاب والعلماء ،
 يأخذون عنه ، ويفيدون منه .
 فأقرأ النحو بأشبيلية ، وشريش ، ومالقة ، ولورقة ، ومرسيه ،
 فكثرت تلاميذه ، وعمّ نفعه في البلاد .
 وتذكر مظان ترجمته ، انه لم يكن عنده ما يؤخذ عنه غير
 النحو ، ولا تأهّل لغير ذلك . .^(٧)
 ومن أظهر طلابه الذين بان أثره قوياً في ثقافتهم اللغوية
 والنحوية ، أثير الدين أبو حيان الاندلسي .

(٥) ذكر ابن مکتوم رواية عن شيخه أبي حيان ، ان ابن عصفور ،
 لم يكمل ختم كتاب سيبويه على الشلوين .
 (٦) بغية الوعاة ج ٢ ص ٢١٠ ، والفوات ج ٢ ص ١٨٥ .
 (٧) الفوات ج ٢ ص ١٨٥ ، وشذرات الذهب ج ٥ ص ٣٣٠ .

وذكرت مصادر ترجمته ، بيتين من الشعر له ، قالهما ارتجالاً ،
كما ذكر ابن مکتوم ، وهما (٨) :

لما تَدْنَسْتُ بالتفريط في كِبْرِي
ورحتُ مغرىً بشربِ الراحِ واللَّعْسِ
رأيتُ أنْ خضابُ الشيبِ أُسْتَر لي
ان البياضُ قليلُ الحمدِ للدُّنْسِ

* * *

وذكر ابن الوردي ، انه كان يخضب رأسه ولحيته بالحناء ،
وقال هذين البيتين في ذلك (٩) .

* * *

وقد انفرد ابن مکتوم القيسي ، بذكر بيتين آخرين من
شعره ، وهما (١٠) :

ميساً بطرف إذا ما جرى
ترى البرق يبعث في اثره
مصفر لفظ ، ولكنه
يجلّ ويعظم في قدره

* * *

(٨) ابن مکتوم ، والفوات ١٨٥/٢ ، وبغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وابن
الوردي ٢٢٠/٢ ، وفي بعضها : أيقنت أن ، البيت الثاني ، وشذرات
الذهب ٣٣٠/٥ .

(٩) ابن الوردي ٢٢٠/٢ .

(١٠) ابن مکتوم ، وبخطه ، في مقدمة المقرب .

وفاته :

تضاربت آراء المؤرخين والعلماء الذين ترجموا لابن عصفور ،
في تحديد سنة وفاته ، ومكانها ، حتى الصورة التي مات عليها .
فابن شاكر الكتبي يذكر ان : « الشيخ تقي الدين بن تيمية ،
يدعي ، انه لم يزل يرحم بالنارنج في مجلس الشراب ، الى ان
مات » . وذلك في سنة تسع وستين وستمئة (١١) .
وشايه في ذلك ، الذهبي ، وابن الوردي ، والسيوطي .
وابن العماد الحنبلي ، وغيرهم (١٢) .
ومن الثابت ، ان رواية ابن مكتوم ، أصح الروايات ،
وأوثقها ، لقربه من زمن ابن عصفور ، ولأنه تتلمذ على أبي حيان
الاندلسي ، وهو من تلاميذ ابن عصفور .
ورواية ابن مكتوم تقول : ان ابن عصفور ، توفي بتونس ،
في يوم السبت الرابع والعشرين من ذي القعدة سنة تسع وستين
وستمئة (٦٦٩ هـ) (١٣)
ونقل الاستاذ خيرالدين الزركلي ، في أعلامه (١٤) ، عن

(١١) فوات الوفيات ١٨٥/٢ .

(١٢) العبر في خبر من عبر ٢٩٢/٥ ، تاريخ ابن الوردي ٢٢٠/٢ ،
بغية الوعاة ٢١٠/٢ ، وشذرات الذهب ٣٣٠/٥ ، وكشف الظنون ٦٠٣ ،
و Brock, S, 1:546 ، ومعجم المؤلفين ٢٥١/٧ ، والاعلام ١٧٩/٥ .

(١٣) ابن مكتوم ، مقدمة المقرب .

(١٤) الاعلام ١٧٩/٥ ، وقد وقع سهوا ذكر وفاته في سنة ٦٦٣ هـ ،
في صفحة ١٨٠٥ من كشف الظنون ، وتبعه في هذا السهو ، غير واحد من
مفهرسي المخطوطات ، انظر ، فهرس دار الكتب ١٦٣/٢ ، وفؤاد سيد ،
فهرس المخطوطات المصورة ٣٩٨/١ .

كتاب : وفيات ابن قنفذ - المخطوط - ان ابن عصفور مات غريقاً
بتونس ، في سنة سبع وستين وستمائة .

وهذه الرواية ، تنفي رواية ابن شاكر الكتبي ومن تابعه في
رواية « دعوى » ابن تيمية ، في وفاة ابن عصفور .
ورثاه القاضي ناصرالدين أحمد بن محمد المالكي ، المشهور
بابن المنير ، قاضي الاسكندرية (١٥) ، المتوفى سنة ٦٨٣ هـ ، بقوله .

* * *

أَسْنَدُ النُّحُوِّ إِلَيْنَا الدَّوْلِي

عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ الْبَطَلِ

بَدَأَ النُّحُوَّ عَلِيًّا وَكَذَا

قَلَّ بِحَقِّ خْتَمِ النُّحُوِّ عَلِيٍّ (١٦)

* * *

مؤلفاته :

ترك ابن عصفور جملة من الآثار ، في النحو والأدب ،
عرفنا منها هذه الكتب :

١ - المتع في « التصريف » ، ذكره ابن شاكر الكتبي ، وابن

الوردي وقال فيه : « وهو بديع في فنه » .

وذكره السيوطي ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة ،

وبروكلمان ، ومنه نسخ :

أ - نسخة كتبت في القرن السادس أو السابع ، وعليها خط

(١٥) انظر ترجمته في : مرآة الجنان ١٩٨/٤ ، وفوات الوفيات

٧٢/١ ، بغية الوعاة ٣٨٤/١ : شذرات الذهب ٣٨١/٥ .

(١٦) بغية الوعاة ٢١٠/٢ .

أبي حيّان الاندلسي ، في مواضع مختلفة .
وتقع في ١١٠ ورقات ، في مكتبة فيض الله ، برقم
٠ [٢٠٥٢]

ومنه نسختان مصورتان في معهد المخطوطات العربية ،
برقم [١٩] و [٢٠] .
وكان أبو حيان لا يفارقه ، وقد لخصه بكتاب أسماه :
المبدع الملخص من المتع - ومنه نسخ :

أ - نسخة ضمن مجموعة في دار الكتب المصرية ، بخط أبي
حيّان نفسه ، برقم [٢٤ نحو] ، وتقع في ٣٩ ورقة .
ب - نسخة مصورة عن نسخة دار الكتب ، في معهد
المخطوطات ، برقم [١٧] .
ج - نسخة أخرى في المعهد المذكور ، مصورة عن نسخة في
مكتبة بشير أغا ايوب ، برقم [١٧٢ / ٢] في ٢٥ ورقة ،
ورقمها في المعهد [١٨] ، والنسخة كتبت في سنة ٧١٨ هـ
بجامع الحاكم بالقاهرة ، وقوبلت على نسخة المؤلف ،
المتسخة منه .

وقد طبع المتع أخيراً ، في حلب ، بتحقيق الدكتور فخرالدين
قباوه ، في جزئين ، سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م ، المطبعة العربية . ومنه
نسخة مخطوطة أخرى في المدينة المنورة ، خزانة شيخ الاسلام
عارف حكمة برقم [٤٨] في ١٢٠ ورقة ، ولم يقف عليها المحقق المذكور .

٢ - شرح الجمل للزجاجي .

ذكره ابن شاکر الکتبی ، وابن الوردی ، وقال : ان له شرحین علیہ ، والسیوطی ، وذكر انها ثلاثة شروح ، وابن العماد الحنبلي ، وحاجي خليفة . ومنه نسخ :

أ - نسخة في المكتبة الاحمدية بتونس ، بها نقص من أولها ، وتبتدىء من شرح أواخر باب البدل ، كتبه ، ابراهيم ابن محمد القرشي ، سنة ١٨٥٣ هـ ، بخط مغربي ، وتقع في ١٥ ورقة ، برقم [٤١٩٢] .

ب - نسخة في مكتبة يني جامع برقم [١٠٧٣] في ٢٦٧ ورقة ، كتبت في القرن الثامن ، وقوبلت على نسخة المؤلف ، ومنها مصورة في معهد المخطوطات ، برقم [٧٠] .

ج - نسخة في المكتبة التيمورية ، كتبت سنة ٧٤٧ هـ ، برقم [٣٢٢] في ١٦٠ ورقة .

د - نسخة في ليدن برقم [٤٣] .

هـ - نسخة في الامبروزيانا برقم [١٥٤] .

كما ذكر بروكلمان في تاريخ الادب والعربي ، وكما ورد

في مجلة مجمع الشام (٣م / ص ٣٤١) .

ومنها مصورة اخرى في معهد المخطوطات برقم [٧١] .

٣ - المفتاح ، ذكره ، ابن شاکر الکتبی ، وحاجي خليفة .

٤ - الهلال ، ذكره ابن شاکر الکتبی ، وحاجي خليفة .

٥ - الأزهار .

٦ - إنارة الدياجي .

٧ - مختصر الغرة ، وهذه ذكرها ابن شاكر الكتبي .

٨ - مختصر المحتسب ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وابن العماد

الحنبلي ، وحاجي خليفة .

والمحتسب ، من كتب النحو ، ألفه ابن بابشاذ طاهر بن

أحمد النحوي ، المتوفى سنة ٤٦٩هـ كما يعرف أيضاً بالمقدمة

المحتسبة .

وشرحه ابن عصفور ، ثم اختصره ، . . .

٩ - السالف والعدار ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٠ - البديع شرح المقدمة الجزولية ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ،

وحاجي خليفة .

والمقدمة الجزولية ، تأليف ابي موسى عيسى بن عبدالعزيز

البربري ، المراكشي ، الجزولي ، المتوفى سنة ٦٠٧هـ ، وهي

حواش على كتاب الجمل للزجاجي ، وتسمى بالقانون .

وقيل لم يتمها ابن عصفور ، وانما أتمها تلميذه : الشلوبين

الصغير ، محمد بن علي الانصاري ، المالقي ، المتوفى في حدود

سنة ٦٧٠هـ .

١١ - شرح ديوان المتنبي ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٢ - شرح الاشعار الستة ، شعر : امرئ القيس ، والنابغة ،

وزهير ، وعلقمة ، وغيرهم :

ذكرها الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة .

١٣- سرقات الشعراء ، ذكره الكتبي ، والسيوطي ، وحاجي خليفة .

١٤- شرح ديوان الحماسة ، ذكره الكتبي ، وحاجي خليفة .

١٥- المقرب ، (وسنعرف به بعد قليل) .

١٦- شرح المقرب .

وذكر ابن شاكر الكتبي ، ان هذه الشروحات ، لم يكملها ،
وذكر ان له غير ذلك من الآثار ١٠٠!

١٧- الضرائر الشعرية ، ذكره عبدالقادر البغدادي في (خزنة

الأدب) ، ونقل عنه في مواضع منها : ج ٣ / ٣٣٨ ، ٣٧١ ،

٣٨٠ ، ٣٩٠ ، ٣٩٤ ، ٤١٢ ، ٤١٨ .

المقرب

وهو من أهم آثار ابن عصفور ، وقد أصاب شهرة رفيعة ،

وصيتاً بعيداً .

وقد عني به النحاة ، عناية حميدة ، وتناولوه بالشرح ،

والتهذيب والتعليق .

وأظهر هؤلاء ، تلميذه ، أبو حيان الاندلسي ، الذي وضع له

شروحاً ، ومختصرات ، نذكر منها :

١ - تقريب المقرب :

ومنه نسخة في مكتبة أغا أيوب ، برقم [١٧٣ / ١] ، وتقع في

٥٨ ورقة .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [٣٨]

كتبت سنة ٧١٠هـ ، بخط : احمد بن عبدالله الزرعي ، الفيومي ،
وقوبلت على نسخة عليها خط المؤلف .

ومنه نسخة اخرى ، في المكتبة الاحمدية بتونس ، برقم
[٦٧٤١] ، كتبت سنة ٧١٢هـ .

ونسخة اخرى في الخزانة الغروية (في النجف) كتبت سنة
٧١٢هـ بخط : محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن ابي علي
الاشعري ، بالمدرسة الكاملية في القاهرة .

• وأخرى في باريس ، برقم [٤٨١٥] .

٢ - التدريب في تمثيل التقريب ، وهو شرح لكتابه (التقريب)
الذي اختصر به (المقرب) .

ومنه نسخة في مكتبة بشير أغا أيوب برقم [١٧٢ / ١] ، وتقع
في ٣٠ ورقة ، ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ،
برقم [٣٢] والنسخة كتبت سنة ٧١٨هـ ، وقد فرغ منه المؤلف
سنة ٧١٥هـ ، ويقول حاجي خليفة : « انه كالكافية حجما » . أه

شرح المقرب :

وهذا الشرح ، لابن عصفور نفسه ، ألفه بطلب من أحد
ملوك الحفصيين بتونس ، وشرح فيه المسائل المشككة من المقرب .
وذكره الكتبي ، وحاجي خليفة ، ومنه نسخة ، في جامعة استانبول
برقم [٦٣٣٥] .

ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم
[١٠٦] وتقع في ٦١ ورقة ، ومنه مصورة في مكتبة الاوقاف العامة

بيغداد . ويعرف هذا الشرح ، بالشرح الكبير ، وقد اختصره أبو حيان ، بكتابه (الموفور) .

أ - الموفور من شرح ابن عصفور :

ومنه نسخة بخط أبي حيان نفسه ، ضمن مجموعة ، بدار الكتب المصرية ، برقم [٢٤ نحو] ومنها مصورة في معهد المخطوطات العربية ، برقم [١٧٣] .

ويقع هذا الكتاب في ٦٣ ورقة ، وهي ناقصة الآخر ، وتنتهي بالكلام على اسم الفاعل والمفعول .

٣ - مثل المقرب في النحو ، لابن عصفور نفسه :

ومنه نسخة في دار الكتب المصرية برقم [١٩٩١ نحو] .

كتبت سنة ٧٢١هـ ، وتقع في ٥٠ ورقة .

ومنه نسخة مصورة ، في معهد المخطوطات العربية ، برقم

[١٤٠] . وذكر حاجي خليفة في كشف الظنون :-

١ - ان للشيخ الامام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني ،

الحنفي ، المتوفى سنة ٧٦٨هـ ، تعليقه على ' الشرح الكبير

لابن عصفور .

٢ - وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن ابراهيم بن النحاس ،

الجلبي ، المتوفى سنة ٦٩٨هـ ، شرح للمقرب ، كتبه إملاءً ،

كما ذكر جمال الدين عبدالرحيم الاسنوي في (طبقات

الشافعية) الجزء الثاني صفحة ٥٠٧ ، (ترجمة النحاس رقم

١٢٠٥) والسيوطي في البغية .

المقرب والنحاة

أثار المقرب عاصفة من النقد ، عند نحاة الأندلس ، وغيرهم ،
من نحاة المشرق (*) .

فقد تناوله فريق منهم بالنقد والتجريح ، والتشنيع على مؤلفه ،
حتى ان بعضهم حاول ان يرد ما فيه من براعة وجودة الى فضل
غير ابن عصفور من النحاة !! .
فقد ذكر ابن شاكر الكتبي : « ويقال ان حدوده كلها مأخوذة
من الجزولية » . أه .

ومن العلماء الذين انتقدوه :-

١ - ابراهيم بن أحمد بن محمد الجزري ، الانصاري ، الخزرجي ،
أبو إسحاق ، أحد علماء الأندلس ، قال فيه ابن رشيد في
رحلته : « شيخ الشيوخ ، وبقية أهل الرسوخ ، أخذ
عنه علماء افريقيا العربية ، والبيان ، والأصليين ، والجدل ،
والمنطق » (١٧) . أه . ومن آثاره :

أ - المنهج العرب في الرد على المقرب .

٢ - أحمد بن محمد بن أحمد ، الأزدي ، الاشبيلي ، أبو العباس ،
ويعرف بابن الحاج (١٨) .

(*) ومما يجدر ذكره هنا ، ان هناك كتابا آخر يعرف بـ « المقرب »
للمبرد ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة عاشر افندي في تركيا .

(١٧) له ترجمة في البغية ج ١ ص ٤٠٦ .

(١٨) بغية الوعاة ج ١ ص ٣٥٩ .

أحد علماء العربية في الأندلس ، قرأ على الشلوين ، وغيره ،
وله آثار جليلة في العربية ، توفي سنة سبع وأربعين وستمائة .
وكان يقول : « إذا متُّ يفعل ابن عصفور في كتاب
سيويه ما شاء » أه .

وقد ردّ على ابن عصفور بكتاب أسماه :

الايادات على المقرّب .

٣ - عليّ بن محمد بن عليّ بن يوسف ، الكتامي ، الاشيلي ،
أبو الحسن ، المعروف بأبن الضائع (١٩) .

قال فيه ابن الزبير : « بلغ الغاية في فن النحو ، ولازم
الشلوين ، وفاق أصحابه بأسرهم . . . وله في مشكلات الكتاب
عجائب » أه .

مات في الخامس والعشرين من شهر ربيع الآخر ، سنة
ثمانين وستمائة ، وقد قارب السبعين .

وله آثار جليلة في العربية ، منها : ردود عليّ ابن عصفور ،
في معظم اختياراته .

٤ - حازم بن محمد بن حسن ، القرطبي ، الانصاري ، أبو الحسن ،
شيخ البلاغة والأدب ، قال فيه أبو حيان : « هو أوحّد زمانه
في النظم والنثر ، والنحو ، واللغة ، والعروض ، وعلم البيان » .
روى عن جماعة يقاربون ألفاً .

(١٩) بغية الوعاة ج ٢ ص ٢٠٤ .

قال السيوطي : « وأما حفظ لغات العرب وأشعارها ،
وأخبارها ، فهو حمّاد روايتها ، وحمّال أوقارها ٠٠٠ » أه .
مات ليلة السبت ، رابع عشر من شهر رمضان ، سنة أربع
وثمانين وستمائة .

وله آثار في البلاغة ، والنحو ، ومنها : ردّه على المقرّب ، الذي
أسماه : شدّ الزنار على جحفة الحمار (٢٠) .
ومن النحاة الذين ردّوا عليه ، في أثناء مؤلفاتهم ، ابن هشام
الانصاري ، وابن مؤمن القاسبي ، ٠٠

* * *

وهذه الردود والتعليقات والنقود ، تجلو قيمة المقرّب عند
النحاة ، وما أثار لديهم من آراء وأفكار .
ونقل عنه عبدالقادر البغدادي في (خزانة الأدب) ج ١ ص ٥٠٢
و ٢ / ٨٥ ، ٣٧٨ ، وقد امتدحه أبو عمرو عثمان بن سعد بن
عبدالرحمن ، المعروف بابن تولو القرشي (٢١) المتوفى سنة ٦٨٥ هـ ،
بهذه المقطعة ، وهي برواية أبي حيّان .

أبا حسن ، قرّبت للناس ما نأى

من النحو جداً بالكتاب المقرّب

(٢٠) نفع الطيب ج ٢ ص ٥٢٢ ط/اوربا ، وترجمة ابن حازم ، في
البغية ج ٢ ص ٤٩١-٤٩٢ ، ومقدمة ديوانه ص ٢ - ل ، تحقيق عثمان
الكعك ، ومقدمة كتابه : منهاج البلغاء وسراج الأدباء ، ص ٣-١١٨ ،
تحقيق الدكتور محمد الحبيب ابن الخوجة .
(٢١) انظر ترجمته في : العبر ٥ / ٣٥٤ ، النجوم الزاهرة ٧ / ٣٦٩ .

دلت على أسرار يفصح ما
خصت به من كل لفظ مهذب (٢٢)
يميناً لقد أطلعت شمس حكمة
أنرت بها ما بين شرق ومغرب
به علموا علم الكتاب حقيقة
وكان مجازاً علمهم بالمغيّب
فحيّاك من أحيى بك العلم ، بعدما
أميت بأقوام عن الفهم غيب

وهذه القطعة ، بخط ابن مكتوم ، رواية عن أبي حيان ، ولم
يذكرها غيره (٢٣) .

منهجه النحوي :

- ومما يتميز به منهج ابن عصفور في المقرب في هذه الأمور :
- ١ - انه يخالف ما اعتاده النحاة ، فيبدأ بعد أقسام الكلم بأحكامها
حين التركيب ، ويرجيء أحكامها مفردة ، وأول الأحكام
الاعراب ، وأول ألقابه الرفع ، وأول المرفوعات الفاعل .
 - ٢ - انه يتميز بالبراغة والدقة في التعاريف ، ولذلك كثر اقتباس
النحاة من تعاريفه ، أمثال : « ابن هشام ، والاشموني ،
وابن يعيش » .

(٢٢) كذا ورد صدر البيت غير مستقيم الوزن .

(٢٣) مقدمة المقرب ، بخط ابن مكتوم .

٣ - غلبة المنطق عليه برغم أنه يذهب مذهب أهل الكوفة ، يلاحظ

على سبيل المثال ، (باب التعجب) .

٤ - يتميز بتتبع المعاني اللغوية للأدوات واستعمالاتها ، ويستقصي

الأحكام استقصاءً لا نظير له في غيره من كتب النحو .

(يلاحظ : باب كان وأخواتها واستقصاء معانيها واستعمالاتها

بدقة) .

٥ - العناية بالمعاني ، (يلاحظ باب أفعال المقاربة واقتران ان

بالخبر) . وكذلك (باب أسماء الأفعال وباب الاغراء) .

ومن أهم مزاياه انه لا يجعل الاعراب ديدنه ، بل انه يتحكم

الى المعنى والاستعمال ، ويستقصي وجوه الاستعمال ، ولو لم

تدخل في باب الاعراب ، مثال ذلك بحثه في موضوع المفعول

به . ودخول لام الجرّ عليه ، وحذف حرف الجر .

٦ - ابتكار العلل ، من ذلك تعليقه عمل أمثلة المبالغة بأنها تقع موقع

اسم الفاعل من فعل ، فكان فعّال قائم مقام مفعّل .

بن ألف المقرب ؟

ذكر ابن عصفور في فاتح كتابه المقرب انه وضع كتابه

المذكور ، بإشارة من الأمير المظفر المؤيد أبي زكريا ، . . .

فمن هو هذا الامير ؟

نقول :

هو المولى أبو زكريا يحيى بن أبي محمد عبدالواحد بن أبي

بكر بن المولى أبي حفص الهنتاتي .
جد الخلفاء الحفصيين ، وماهد أمرهم بأفريقية ، كما قال عنه
ابن خلدون (٢٤) .

ولد ابو زكريا بمرآكش سنة تسع وتسعين وخسمائة .
وبويع بالقيروان في رجب سنة خمس وعشرين وستمائة ، وجددت
له البيعة يوم وصوله لتونس في الرابع والعشرين من رجب المذكور ،
وفي سنة أربع وثلاثين بويع البيعة الثانية ، وذكر اسمه في الخطبة ،
وكان هذا الأمير ، ملكاً مطاعاً ، وبطلاً شجاعاً ، مشاركاً في العلم
للعلماء ، ومدبراً للأموال بالمعرفة والدهاء ، فذاً في البلاغة كثير
الأدب واللمعة (٢٥) .

وكان من الصالحين ، والعلماء العاملين ، ختم كتاب المستصفي
للغزالي (٢٦) ، على الشيخ الرعيني السوسي ، وغيره من الكتب
المفيدة ، وناظر في النحو على ابن عصفور ، ومن هنا جاءت إشارته
عليه بوضع مختصر مفيد في النحو ، فكان المقرّب !
وقد جمعت دولته من رؤساء العلماء والشعراء وأهل الصلاح ،
ما لم يجتمع لغيره .

وترك مالاً وفيراً ، وكتباً كثيرة ، كانت قوام خزائنه ، وتقدر
بستة وثلاثين ألف مجلد .

وكانت وفاته في سنة سبع وأربعين وستمائة ، ببلاد عناب ،

(٢٤) تاريخ ابن خلدون م ٦ ص ٤٠٦ ، ط/ بيروت .

(٢٥) البيان المغرب ج ٣ ص ٣٩٣ .

(٢٦) وهو كتاب في أصول الفقه .

« عناية » ، ودفن بجامع بونة ، ثم نقل الى قسنطينة ، في أثناء غزوة
توجه بها غرب بلده ، ولمحاربة أحد ملوك مراکش .

وقد أثبت له ابن عذارى في البيان المغرب ، رسالة بليغة
نفسية ، رفعها الى الحضرة النبوية الشريفة (٢٧) .

وترك من الأولاد الذكور أربعة ، وهم : محمد المستنصر ،

وأبو اسحاق ، وأبو بكر ، وأبو حفص عمر (٢٨) .

* * *

مخطوطات المقرّب :

تمكنا من حصر عدد مخطوطات المقرّب ، وتسميتها حسب ما
وصلت إليه يد البحث ، وهي :

١ - نسخة في مكتبة أحمد الثالث ، باستانبول ، برقم [٢٢٦١] ، كتبها
علي بن ابيك الزيني ، في سنة ٧٢٥ هـ ، بخط نفيس ، وتقع
هذه النسخة في ١١٠ ورقات ، ١٨ × ٢٢ سم .

٢ - نسخة في مكتبة فيض الله في تركيا ، برقم [٢٢٠٦] ، كتبت
في القرن السابع ، في ٢٤٠ ورقة ، ١٧ × ٢٢ سم .

٣ - نسخة في دار الكتب المصرية ، برقم [٤٥٩ نحو] ، كتبت في
القرن الثامن ، ناقصة من الأول ، وتبتدأ بالكراسة رقم ٢٤
بالكلام على الهمزة ، وأول ما فيه : قيل باب المقصور

(٢٧) البيان المغرب ج ٣ ص ٣٩٥ .

(٢٨) انظر ترجمته وتفصيل أخباره ومغازيه في : البيان المغرب ج ٣
ص ٣٩٣ - ٣٩٨ ، وتاريخ ابن خلدون م ٦ ص ٤٠٦ ، و م ٧ (انظر فهرسه) ،
والمؤنس في أخبار افريقيا وتونس ، لابن ابي دينار ، صفحة /١٣٢-١٣٤ ،
ونماذج من شعره في كتاب : عنوان الاريب ، لمحمد النيفر ج ١ ص ٦٥ .

- والممدود ، وتقع في ٢٣٣ ورقة ، ١٣ × ١٨ سم .
- ٤ - نسخة أخرى ' في دار الكتب المصرية ، برقم [١٩٩٠] ، كتبت في سنة ٧٢٢ هـ ، في ١٢٠ ورقة ، ٢٠ × ٣٠ سم .
- ٥ - ومن هذه النسخ ، مصورات في معهد المخطوطات العربية بجامعة الدول العربية بالقاهرة ، تحت الأرقام : [١٦٦] ، [١٦٧] ، [١٦٨] ، [١٦٩] مكررة عن نسخة فيض الله ، و [١٧٠] .
- ٦ - نسخة أخرى ' في دار الكتب المصرية ، برقم [٢٧٩] ، كتبت في يوم السبت الرابع والعشرين من المحرم ، سنة ٦٧٩ هـ ، كاملة ، بخط مشكول جيد نفيس .
- ٧ - نسخة في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد ، برقم [١٤٢٩] ، وتقع في ١٥٢ ورقة ، ٢١ × ١٤ سم .
- ٨ - نسخة في طوبقبو سراي برقم [٢١٩٩] (٢٩) .
- ٩ - نسخة في يني جامع ، برقم [١١٠٧] .

النسخ المعتمدة في التحقيق :

- ١ - نسخة دار الكتب المصرية ، وهي برقم [١٩٩٠ نحو] ، وتقع في ١١٧ مائة وسبع عشرة لوحة ، وكل لوحة في صفحتين . كتبت في يوم الأربعاء ، قبيل الزوال ، الموافق سادس عشري من شهر رجب الفرد من شهور سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة ،

(٢٩) انظر : بروكلمان (التكملة) ١/٥٤٦-٥٤٧ حول ذكر نسخ

أخرى .

بخط : محمد بن أبي القاسم بن خلف الله بن أبي القاسم ، المغربي ،
القرشي ، الشافعي .

وهذه النسخة قوبلت على الأصل المنقولة عنه ، وهي نسخة
حررت على أصول معتمدة في القاهرة ، . . .

وفي الورقة الأخيرة منها ، فهرس بما تضمنته من الأبواب ،
صنعه ناسخ النسخة .

وأخرها باب (الضائر) . . . وقياسها ٢٠ × ٣٠ سم ، وفي
الصفحة الواحدة ، عشرون سطراً .

خطها دقيق ، جيد مشكول ، وقلمها المعروف بالنسخ ، وعلى
الورقة الأولى منها ، جملة تملكات ، لعلماء القرنين العاشر والحادي
عشر ، للهجرة ، ثم انتقلت النسخة الى خزانة أحد ملوك اليمن ،
واسمه المتوكل على الله اسماعيل .

وفي أولها ورقة تضمنت ترجمة ابن عصفور .

ونظراً لجودة هذه النسخة ، وكمالها ، اتخذناها أختاً لنسخة
« الأم » وأصلاً ثانياً لها ، في عملنا ، ورتقنا بها ما وقع من عيوب
في نسخة الأوقاف ببغداد . وقد رمزنا إليها بالحرف [د] .

٢ - نسخة مكتبة الأوقاف ببغداد :

وهذه النسخة من أهم النسخ ، وأوثقها ، وأتقنها ، كتبت في
شهر ذي الحجة من شهور سنة إحدى وعشرين وسبعمائة ، بخط :
ناصرالدين محمد بن يوسف بن عبدالكريم العراقي ، المعروف
جده ، بأبن بنت العراقي .

وقراها على أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ، القيسي .
المتوفى سنة ٧٤٩هـ .

وابن مكتوم القيسي ، لغوي ، نحوي ، ولد بالقاهرة سنة
٦٨٢هـ ومات بها ، وهو أحد تلاميذ أبي حيان النحوي الأندلسي ،
وله آثار جلية منها :

أ - الجمع بين العباب ، والمحكم في اللغة .

ب - شرح الكافية لابن الحاجب .

ج - مختصر البحر المحيط .

د - أخبار اللغويين والنحاة ، في عشر مجلدات (٣٠) .

وهو يروي النسخة - قراءة - عن شيخة أبي حيان ، وقد
قرأها عليه ، ناصر الدين ابن بنت العراقي ، وأجازه ، وفي الورقة
الثانية من المخطوط ، صورة الاجازة ، وبخط ابن مكتوم ، مؤرخة
في سنة خمس وعشرين وسبعمائة ، وهو عام انتهاء القراءة والاجازة .
وفي الورقة الأولى منه ، الصفحة الأولى ، بعض التعليقات على ابن
عصفور وقطعة شعرية لابن تولو القرشي ، المتقدمة في مدح المقرّب ،
ثم في الصفحة الثانية منها ، ترجمة ابن عصفور ، بخط ابن مكتوم
القيسي ، وهي أوثق ترجمة ، تقع هذه النسخة في ١٥٣ مائة وثلاث
وخمسين ورقة ، وقياسها ٢٠ × ٢٩ سم . ورقمها سميك ، مصفر ،

(٣٠) انظر ترجمته في : الدرر الكامنة ج ١ ص ١٧٥ ، وبغية الوعاة
ج ١ ص ٣٢٦ ، وشذرات الذهب ج ٦ ص ١٥٩ ، والجواهر المضية ، ج ١
ص ٧٥ .

خطها متوسط ، صعب القراءة ، غير معجم الحروف ، تكثر على
هوامش صفحاتها التعليقات والشروح ، وخطها أقرب الى الخط
المغربي .

وفي الصفحة الواحدة ، ١٨ سطراً ، وتنتهي المخطوطة ، بباب
الضرائر ، أيضاً .

والنسخة من كتب الخزانة الخالدية ، ببغداد ، آلت بالشراء
الشرعي الى السيد ابراهيم فصيح الحيدري البغدادي ، في سنة
١٢٩٣هـ في اسلامبول ، ثم آلت الى مكتبة الأوقاف العامة ببغداد .
لذلك آثرنا ان تكون هذه النسخة « أمّاً » في عملنا .

* * *

منهجنا في التحقيق :

اتبعنا في تحقيق المقرّب المنهاج الآتي وصفه :

- ١ - تحرير النص كما ينبغي التحقيق ، ولم نثقله بالتعليقات
المسبهة ، وانما اكتفينا بالاشارة الى بعض الآراء التي يلزم
التعليق عليها .
- ٢ - اثبات الخلاف الوارد في النسختين .
- ٣ - تخريج النصوص الشعرية والثرية ، الواردة في المتن .
وتسمية قائلها ، ان وجدنا الى ذلك سيلاً .
- ٤ - تخريج الآيات القرآنية الكريمة ، والأحاديث النبوية
الشريفة .

٥ - تفسير الكلم المنبهم الغريب •

٦ - التعريف بأعلام المتن •

وقد آثرنا أن يكون « المقرّب » في جزئين ، يشتمل الجزء

الثاني منه على الفهارس التفصيلية العامّة •

وحمداً لله أن وفقنا بعون منه ، على نشر أثر نفيس من آثار

السلف الصالح •

وهو المسؤول أن يمدّنا بتوقيقه وتسديده حتى يتصل الجهد

في خدمة العربية وآثارها القيمة • انه ولي المؤمنين •

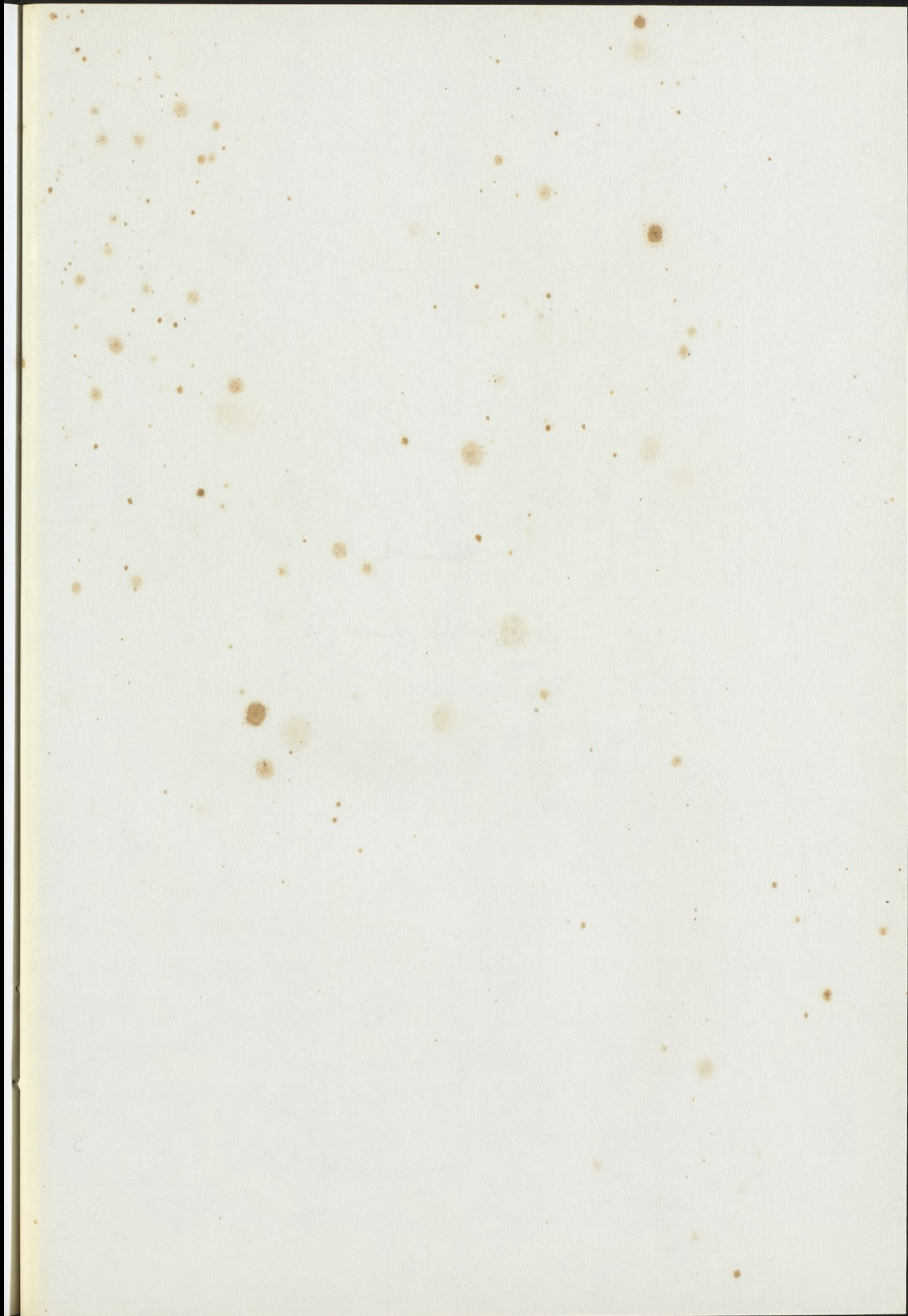
عبدالله الجبوري

الدكتور أحمد عبدالستار الجواري

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

أمثلة

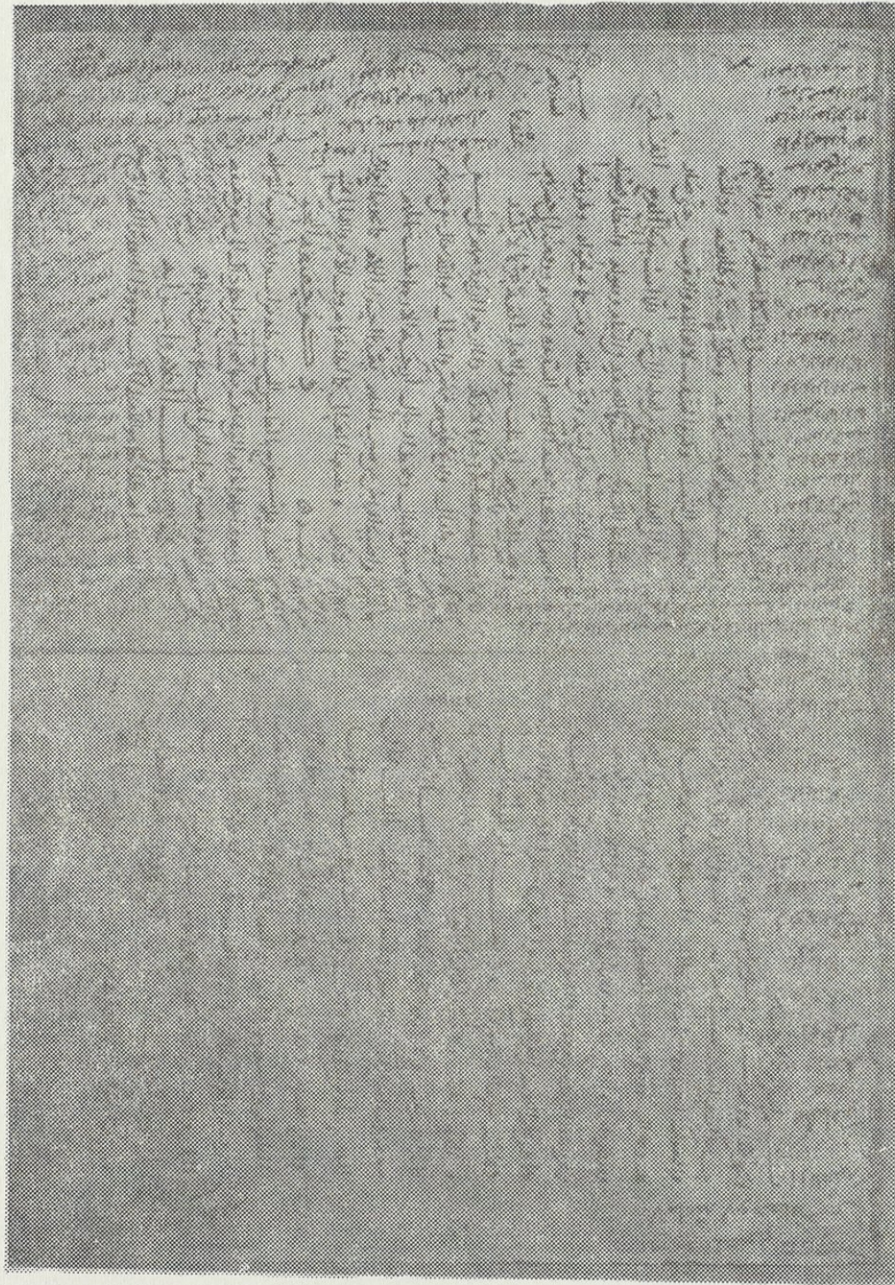
من صور المخطوطتين



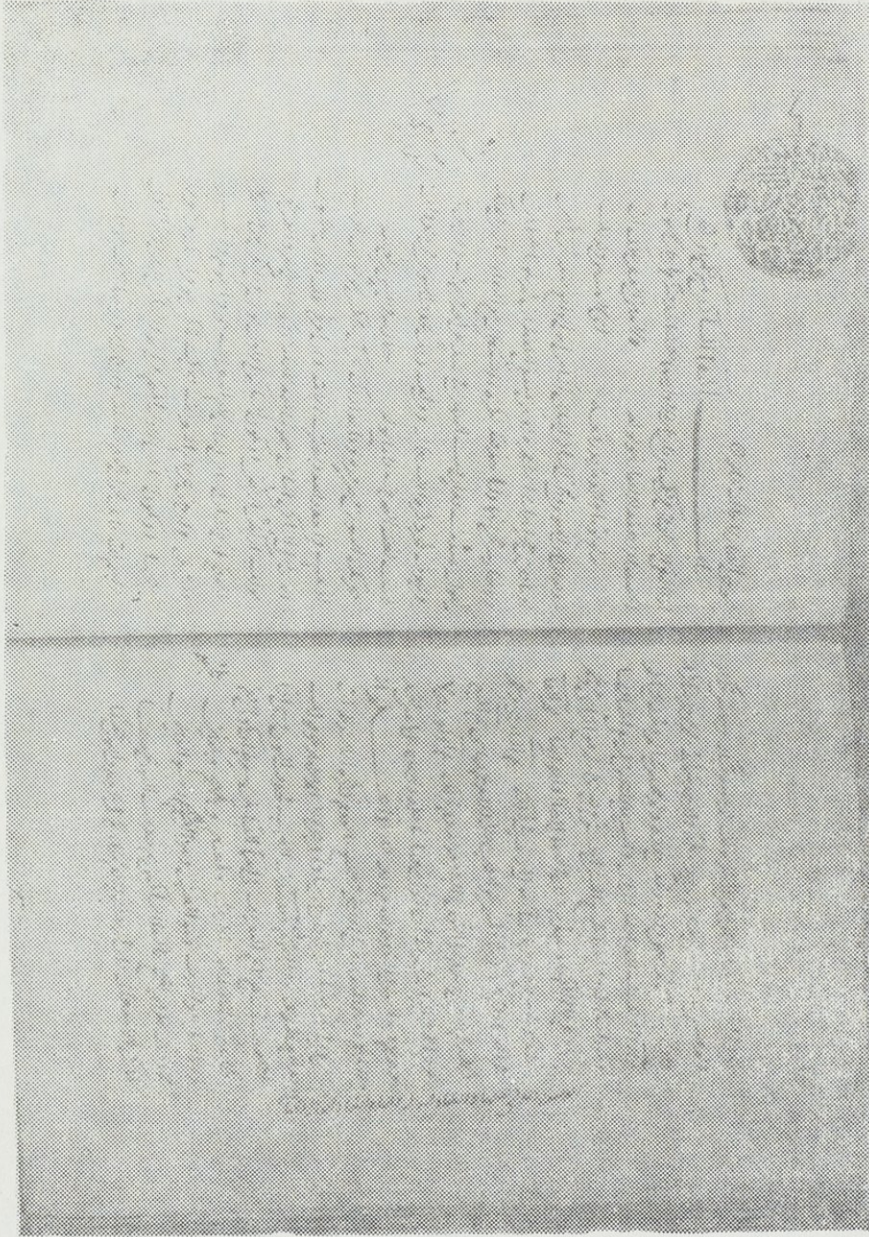
ما وقع التواضع في يومنا هذا من العمل والجد والاجتهاد
 في احياء الفنون القديمة من كمالها في احيائها
 واصفها في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها
 في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها
 في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها
 في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها
 في احوالها في احوالها في احوالها في احوالها



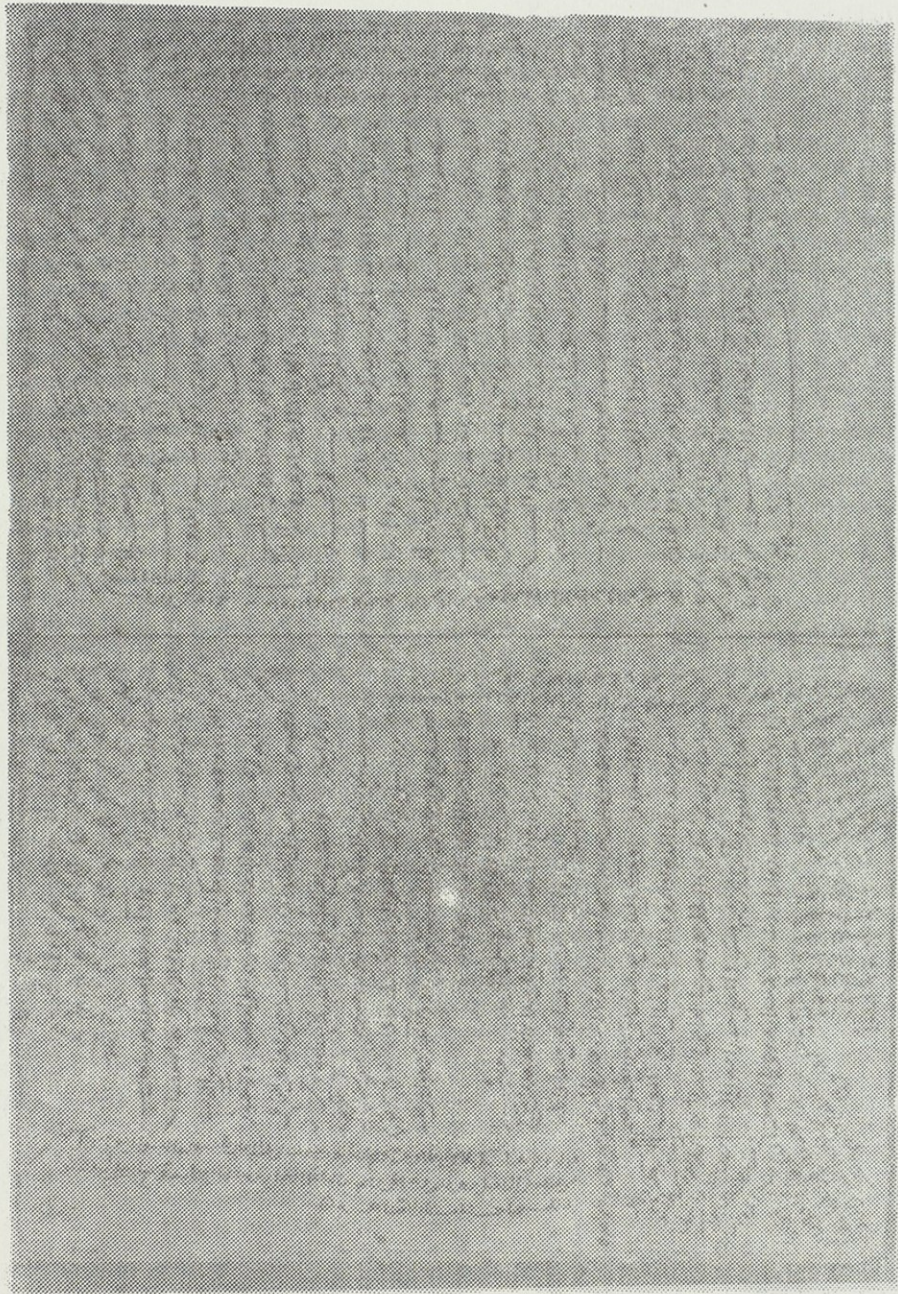
آخر المخطوطة الأم



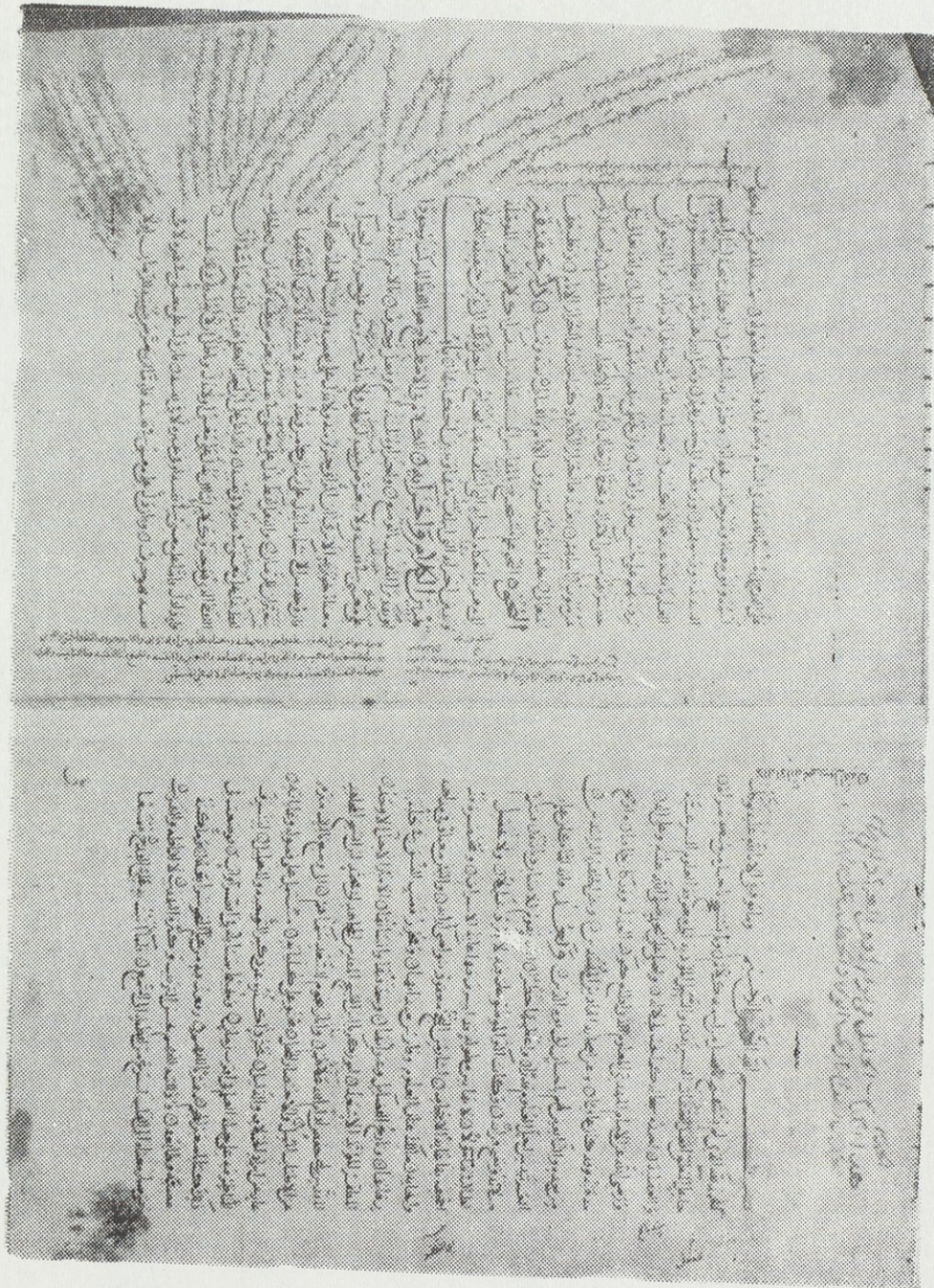
أول المخطوطة الأم



نموذج آخر من المخطوطة الأم



نموذج آخر من المخطوطة الأم



أول مخطوطة (د)

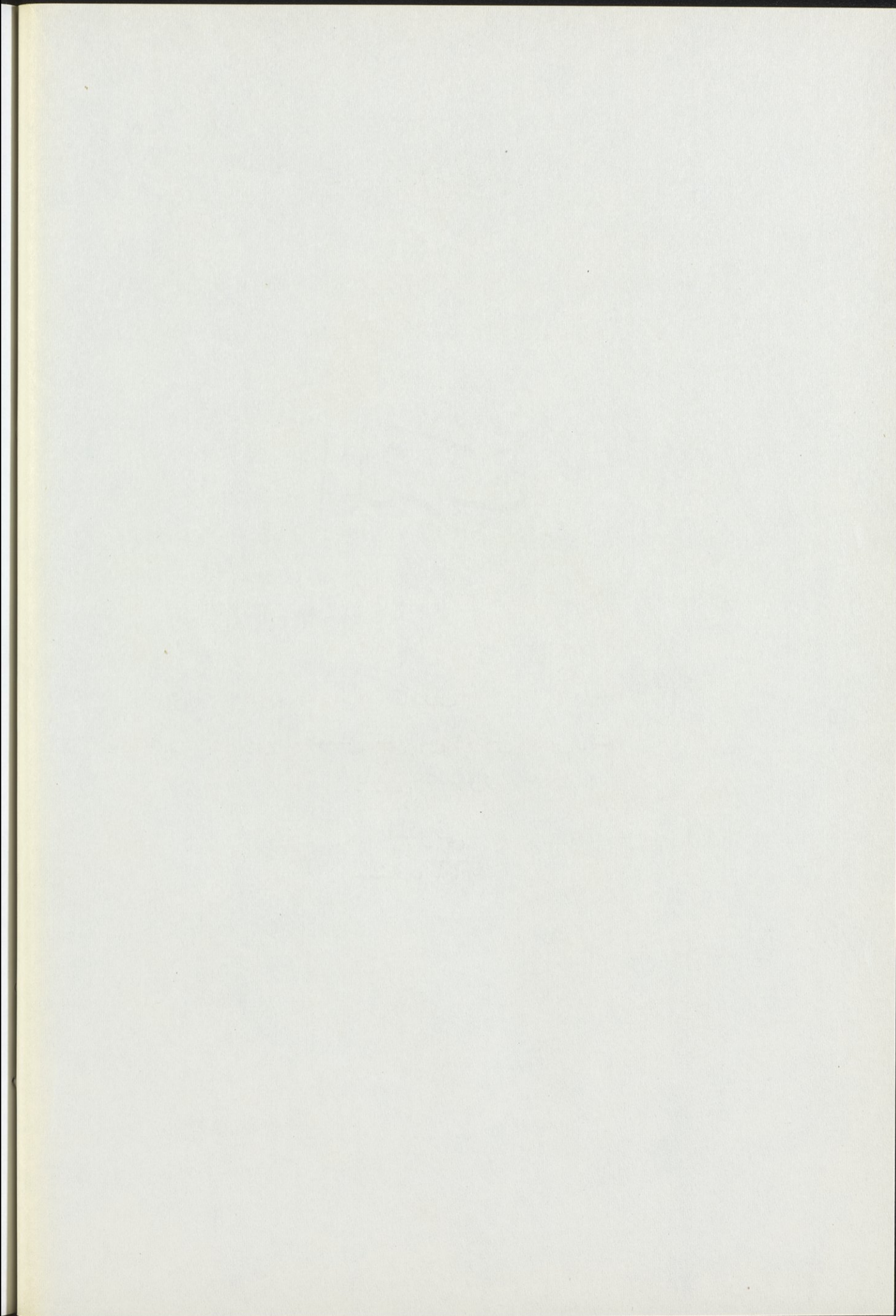
المقرب

تأليف

أبي الحسن علي بن مؤمن المعروف
بابن عصفور

المتوفى

سنة ٦٦٩ هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي لم يستفتح بأفضل من اسمه كلام ، ولم يستتج بأجمل من صنعه مرام . جاعل النطق أفضل الصفات البشرية^(١) ، والسبل المؤدية الى معرفة العلوم الشرعية والعقلية ؛ أحمده سبحانه كما يجب لجلاله ، وأصلي على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله ورضي الله عن الامام (المعصوم)^(٢) المهدي المعلوم الذي اطلع كوكب العدل وقد كان خافيا ، واوضح مذهبه وقد كان عافيا ، وعن اصحابه الهادين المهتدين ، وعن الخلفاء الراشدين من بعده والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين ، وبعده^(٣) .

فلما كان علم العربية من اجل العلوم قدرا ، واعظمها خطرا اذ به تقوم للانسان ديانته ، فتمت صلاته وتصح قراءته ، وكانت اكثر الموضوعات فيه لا تبرد غليلاً . ولا تحصل لطالبه مأمولا ، وانها بين مطوئة قد أسرف فيها غاية الاسراف ، ومختصرة قد أحجف بها غاية الاجفاف ، أشار من النجح^(٤) معقود بنواصي آرائه ، واليمن معتاد في مذاهبه وأنحائه ، مالك عنان العلوم وفارس ميدانها ومحرز قصب السبق في حبة رهانها ،

(١) في (د) وما توفيقى الا بالله .

(٢) سقطت من د .

(٣) في (د) فانه لما .

(٤) في الاصل (النصح) والتصويب عن : د .

وتاريخ الفضائل وعنوانها وحدقتها وإنسانها ، الأمير الأجل
الأوحد المظفر المؤيد الأسعد أبو زكريا ابن الشيخ المقدس
المجاهد أبي محمد بن الشيخ المجاهد المقدس أبي حفص أدام الله
علاءهم وأنار بنجوم السعد سماءهم ، الى وضع تأليف منزّه عن
الإطناب المملّ ، والإختصار المخلّ ، محتوٍ على كلياته ، مشتمل
على فصوله وغاياته ، عارٍ عن إيراد الخلاف والدليل ، مجردٍ أكثره
عن ذكر التوجيه والتعليل ، ليُشرف الناظر فيه على جملة العلم
في أقرب زمان ، ويحيط بمسائله في أقصر أوان ، فوضعت في ذلك
كتاباً صغير الحجم مقرباً للفهم ، ورفعت فيه من علم النحو شرائعه ،
وملكته عصية وطائعه ، وذلّلته للفهم بحسن الترتيب ، وكثرة
التهذيب لالفاظه والتقريب ، حتى صار معناه الى القلب أسرع من
لفظه الى السمع ، فلما أتيت به على القدح تمنعاً على القدح ،
مشبهاً للعقد في التمام وصوله ، وانتظام فصوله ، سميته (بالمقرّب)
ليكون اسمه وفق معناه ومترجماً عن فحواه ، وطرزته باسمهم ،
اذ كان نتيجة اشارتهم السديدة ورسمهم ، ورفعته الى حضرتهم ،
وصلّى الله عزّتهم اذ كانت سوق العلم نافقة عندها لا تكسد ،
وجنائبه^(١) هابّة في جنابها لا تركد ، وأنا أرجو ان يردّ منهم
على حسن قبول وإقبال ، وأن يحظى منهم بتهمّم وأهتبال ،
والله تعالى يبقي حضرتهم منتهى الآمال ، ومحطّ الرحال ،

(١) الجنائب ، جمع : الجنوب ، وهي ريح تهب من الجنوب .

أرَجَّةُ الأَرْجاءِ ، بطيب شمائلهم ، راضيةٌ الرياضِ عن صَوْبِ
أَنامِلهم ، يعبدها أحرار الكلام كما يخدمها أحرار الأَنام ، وتطيعها
المعالي كما أطاعتها صروف الايام والليالي ، بمنه ويمنه ...

* * *

ذكر حقيقة النحو

النحو علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام
العرب ، الموصلة الى معرفة أحكام أجزائه التي تأتلف (١) منها
فيحتاج من أجل ذلك الى تبين حقيقة الكلام وتبين أجزائه التي
يأتلف منها وتبين أحكامها .

* * *

باب معرفة علامات الاعراب (٢)

الكلام اصطلاحاً (٣) هو اللفظ المركب وجوداً أو تقديراً ،
المفيد بالوضع ، وأجزاؤه ثلاثة : اسم وفعل وحرف ، فالاسم : لفظ
يدلُّ على معنى في نفسه ولا يتعرض بينيته لزمان ، ولا يدل جزء من
أجزائه على جزء من أجزاء معناه ، نحو زيد ، ألا ترى أن الزاي
جزء منه ولا تدل على بعضه لذلك فإن وجد من الاسماء ما يدل
على زمان كأمسٍ وغدٍ فبذاته لا بينيته ، ألا ترى أن بينيتهما لا
تتغيران للزمان .

والفعل : لفظ يدل على معنى في نفسه ويتعرض بينيته للزمان ،

(١) في د ايتلف .

(٢) في د (باب تبين الكلام) .

(٣) في د في الاصطلاح .

والعرف لفظ يدل على معنى في غيره لا في نفسه ؛ والدليل على أن أجزاء الكلام (١) بهذه الثلاثة خاصة ، أن اللفظ الذي هو جزء كلام : إما ان يدل على معنى أو لا يدل ، وباطل ان لا يدل فان ذلك عيب ، واذا (٢) دل فاما [ان يدل] (٣) على معنى في نفسه أو في غيره لا في نفسه فهو حرف ، وإن دل على معنى في نفسه ، فاما ان يتعرض بينته للزمان أو لا يتعرض ، فان تعرض فهو فعل ، وإن لم يتعرض فهو اسم ، فالأجزاء إذن منحصرة في هذه الثلاثة .

ذكر تبين أحكام الكلم :

اعلم ان الكلم لها احكام في أنفسها قبل تركيبها ، وينبغي أن يؤخر الكلام على ذلك لعلّة تُذكر عند الأخذ فيه ، وأحكام في حين تركيبها وهي نوعان : إعرابية وغير إعرابية .

(١) في د في الاصطلاح .
(٢) في د : الكلم هذه الثلاثة .
(٣) في د : فاذا .

ذكر النوع الاول منهما

باب الاعراب :

الاعراب اصطلاحاً^(١) تغير آخر الكلمة لعامل يدخل عليها في الكلام الذي بني فيه لفظاً أو تقديراً عن الهيئة التي كان عليها قبل دخول العامل الى هيئة اخرى .

والقابه اربعة : الرفع والنصب والخفض والجزم ، فأما الرفع والنصب فيشترك فيهما الاسماء والافعال ، وأما الخفض فانفردت به الاسماء ، وقد كان حقه أن يدخل على المضارع من الافعال اذا أضيفت اليه أسماء الزمان أو ذو ، أو أية^(٢) ، نحو قولهم : اذهب بذني تسلم ، أو ايتني بأية يقوم زيد وخرجت يوم يقوم عمرو ألا ترى انه معرب وقد دخل عليه عامل خفض ؟ لكن منع من خفضه ان الاضافة في الحقيقة انما هي للمصدر لا للفعل فلذلك لم تؤثر فيه . واما الجزم فانفردت به الافعال وقد كان حقه ان يدخل في الاسم غير المنصرف لانه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به ، كان ينبغي ان يبقى ساكناً في حال الجبر لذهاب الخفض منه وأن لا يتكلف حمله على النصب لكن منع من ذلك ما في اذهاب العلامتين من الاخلال بالاسم .

(١) ساقطة من : د .

(٢) لان الخفض أو الجبر عندهم علم الاضافة ، وهي في الاصل نسبة لا على سبيل الاسناد . وقد سموا حروف الجبر أحياناً حروف الاضافة لانها تضيف معاني الافعال الى الاسماء .

باب معرفة علامات الاعراب

قد تقدم أن ألقاب الاعراب : الرَّفْع والنَّصْب والخفض
والجزم ، فأما الرفع فعلاماته ثلاث : الضمة والنون وبقاء اللفظ
عند دخول عامل الرفع عليه غير مغيرٍ عما كان عليه قبل ذلك
ليس بعلامة (١) للرفع في الحقيقة وإنما سمي علامة رفع لقيامه مقامها
وإغنائها عنها ، فالنون تكون علامة للرفع في كل فعل مضارع
اتصل به ضمير الاثنين أو علامتهما أو ضمير الواحدة المخاطبة
أو ضمير جماعة المذكورين العاقلين أو ما أجري مجراهم أو علامتهم
نحو قولك : الزيدان يقومان ، ويقومان الزيدان ، وأنت تقومين
والزيدون يقومون ويقومون الزيدون ، والبراغيث يأكلونني
ويأكلونني البراغيث ، وعدم التغير يكون علامة للرفع في الاسماء
المثناة وجمع المذكر السالم وما جرى (٢) مجراه لأن المثني وما جرى
مجراه قبل دخول العامل عليه يكون (٣) بالألف وجمع (٤) المذكر
السالم يكون (٥) بالواو والنون فلذلك إذا عدوا ولم يدخلوا عاملاً
لفظاً ولا تقديراً قالوا : إثنان وثلاثون ، فلما دخل عامل الرفع عليها
لم يتغيرا وصار ترك العلامة فيهما (٦) علامة . والضمير يكون علامة

-
- (١) في د بعلامة رفع .
 - (٢) ساقطة من (د) .
 - (٣) ساقطة من (د) .
 - (٤) في (د) في .
 - (٥) ساقطة من (د) .
 - (٦) ساقطة من (د) .

لرفع فيما بقي من الاسماء والافعال المعربة . وأما النَّصْبُ
 فعلاماته خمس ، الفتحة والكسرة وانقلاب الألف ياء وانقلاب
 الواو ياء وحذف النون (١) ، فالكسرة تكون علامة للنصب في
 جمع المؤنث السالم ، وانقلاب الألف ياء تكون علامة للنصب (٢)
 في تثنية الاسماء خاصة . وانقلاب الواو ياء يكون علامة للنصب في
 جمع المذكر السالم ، وحذف النون يكون علامة للنصب فيما رفع
 من الافعال بالنون ، والفتحة تكون علامة للنصب (٣) ، فيما بقي
 من الاسماء والافعال المعربة . وأما الخفض فعلاماته أربع : الكسرة
 والفتحة وانقلاب الألف ياء وانقلاب الواو ياء ، فالفتحة تكون
 علامة للخفض في الأسماء التي لا تنصرف وستبين في موضعها
 إن شاء الله تعالى ، وانقلاب الالف ياء يكون علامة للخفض في
 (جمع المذكر السالم) (٤) ، والكسرة تكون علامة للخفض فيما بقي
 من الاسماء المعربة .

وأما الجزم فله علامتان وهما : السكون والحذف ، فالحذف
 في صنفين من الافعال أحدهما ما رفع [منهما] (٥) بالنون ، جزمه
 [بحذفها] (٦) ، والآخر كل فعل في آخره حرف علة غير مُبْدَلٍ
 من [همزة] (٧) جزمه أيضا بحذفه نحو : لم يفر ولم يرم ولم

-
- (١) ساقطة من (د)
 - (٢) ساقطة من (د)
 - (٣) بين قوسين ساقط من : د
 - (٤) زيادة من : د
 - (٥-٦) زيادة من : د
 - (٧) زيادة من : د

يخش ولا يثبت حرف العلة ويكون الجزم بحذف الحركة إلا
في ضرورة نحو قوله :

أَلَمْ يَأْتِكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنَمِي

بما لاقت لبون بني رِيَاد^(١)

فان كان مُبْدَلاً من [همزة]^(٢) نحو يقرأ ويقرئ
ويوضئ ، جاز فيه وجهان . أحدهما حذف حرف العلة إلحاقاً
بالمعتل المحض . والثاني إثباته إجراءً له مجرى الصحيح . وعلى
الحذف جاء قوله :

جرى متى يظلم يعاقب بظلمه

سريعاً وإلا يبد بالظلم يظلم^(٣)

والسكون يكون علامة للجزم فيما بقي من الأفعال المعربة . .

(١) البيت من قصيدة لقيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وهو في :
اللسان (أ ت ي) ، والانصاف ١/ ٣٠ ، والمغني ١/ ١١٤ و ٢/ ٤٣٢ وشرح
شواهد المغني ١/ ٣٢٨ ، والكتاب ٢/ ٥٩ ، والخزانة ٣/ ٥٣٤ ، وغيرها .

(٢) زيادة من : د .

(٣) موضع الشاهد يبد أصلها يبدأ آخرها همزة . والبيت لزهير
ابن أبي سلمى ، من معقلته المشهورة ، انظر : ديوانه : ٢٤ .

ذكر الاماكن التي يدخل فيها المعرب من
الاسماء والافعال لقب من القاب الاعراب

[الاربعة] (١)

أما الاسم : فيرفع اذا لم يدخل عليه عامل لفظا ولا تقديرا ،
وكان مع ذلك معطوفا على غيره أو معطوفا غيره (٢) عليه ، نحو
قولك : واحد واثان ، إذا أردت مجرد العدد لا الاخبار . وإذا كان
فاعلاً ، أو مفعولاً لم يُسمَّ فاعله ، أو مبتدئاً ، أو خبره أو اسم
كان وأخواتها ، أو اسم ما وأختيها : لا ولات ، أو خبر إنَّ
وأخواتها أو تابعا لمرفوع أو جارياً (٣) مجرى المرفوع . وينصب
إذا كان مفعولاً مطلقاً ، أو مفعولاً به ، أو مشبهاً به ، أو مفعولاً
فيه ، أو معه ، أو من أجله ، أو حالاً ، أو تمييزاً ، أو مستثنى ،
أو خبر كان وأخواتها ، أو خبر ما وأختيها لا ولات . أو اسم
لا التي للتبرية (٤) ، أو اسم إنَّ وأخواتها ، أو منادى ، أو تابعا
لمنصوب ، أو جارياً (٥) مجرى المنصوب . ويخفض اذا دخل عليه
حرف الخفض ، أو أضيف اليه اسمٌ ، أو كان تابعا لمخفوض
أو جارياً (٦) .

(١) زيادة من : د .

(٢) في : د (عليه غيره) .

(٣) في : د (أو لجار مجرى) .

(٤) في : د (للتبرية) ويريد : التبرأة . وهي التي تعرف بـ (لا)

النافية للجنس .

(٥) في : د (لجار مجرى) .

(٦) في : د (لجار مجرى) .

وأما الفعل : فيرفع اذا عري من النواصب والجوازم ، وينصب
إذا دخل عليه ناصب ، أو عطف على منصوب ، أو كان بدلا منه .
ويجزم اذا دخل عليه جازم ، أو عطف على مجزوم أو جارٍ مجراه ،
أو كان بدلا منهما^(١) فهذه جملة الاماكن التي تكون فيها الاسماء
والافعال معربةً بلقب من ألقاب الاعراب .

(١) في : د منه .

باب الفاعل

الفاعل هو (١) اسم أو ما في تقريره متقدم (٢) ، عليه ما أسند إليه لفظاً أو نية على طريقة فَعَلَ أو فاعل ، وهو أبداً مرفوع أو جار مجرى المرفوع ، وارتفاعه بما أسند إليه • ومرتبته أن يكون مقدماً على المفعول به ، ويجوز تأخيره عنه بشرط أن يكون في الكلام لفظ مبيّن نحو قولك : ضرب زيداً عمرو • وضربت موسى سلمى • وضرب موسى العاقل عيسى ، أو معنى مبيّن "نحو قولك : أكلت الحواري (٣) سلمى • فان لم يكن في الكلام من ذلك (٤) شيء لم يجز التقديم نحو قولك : ضرب موسى عيسى •

وينقسم الفاعل بالنظر الى تقديم المفعول عليه وحده وتأخيره عنه
ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز فيه تقديم المفعول على الفاعل وحده ، وهو أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً أو لا يكون في الكلام شيء مبيّن أو يكون الفاعل مضافاً إليه المصدر المقدر بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعل [أو اسم مشتق منه] (٥) فأما قوله (٦) :

-
- (١) في د : الاسم المرفوع عليه •
 (٢) ساقط من د •
 (٣) الحواري : بضم الحاء والواو المشددة ، الخبز الابيض ، المنقى دقيقه من لباب البر • اللسان (حور) •
 (٤) في : د (في الكلام شيء من ذلك) •
 (٥) ساقط من د •
 (٦) البيت في : الانصاف ٤٢٧/٢ ، والخصائص ٤٠٦/٢ ، والخزانة ٢٥١/٢ ، وغيرها ، وهو من الابيات التي لا يعرف قائلها •

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ

زَجَّ القلوص أبي مزادة^(١)

فضرورة • وقسم يلزم فيه تقديمه عليه وهو أن يكون المفعول ضميراً متصلاً والفاعل ظاهراً ، أو متصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول ، أو على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون الفاعل ضميراً عائداً على ما اتصل بالمفعول ، أو يكون المفعول مضافاً إليه اسم الفاعل بمعنى الحال ، أو الاستثناء أو المصدر المقدر بأن والفعل أو بأن التي خبرها فعلٌ • أو يكون الفاعل مقروناً بالآء أو في معناها^(٢) المقرون بها نحو قولك ، إنما ضرب زيداً عمرو • تريد ما ضرب زيداً إلا عمرو • أو في ضرورة نحو قوله^(٣) :

وكانت لهم ربعيةٌ يحذرُونها

إذا خضخضت ماء السماء القنابل

(١) المزجة : الرمح القصير ، كالمزراق ، وأبو مزاده ، كنية رجل • وموضع الشاهد تقديم المفعول (القلوص) على الفاعل الذي أضيف إليه المصدر وهو (أبي مزاده) والاصل زج أبي مزادة القلوص • على غرار قوله تعالى (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) الآية ٢٥١ ، سورة البقرة •

(٢) في د : (معنى المقرون بها) •

(٣) البيت للنابغة الذبياني من قصيدة يرثي بها النعمان بن أبي شمر ، وهي في اللسان (خض) وديوانه : ١١٧ ، وفيه : القنابل ، وهما بمعنى واحد • وربعية : الغزوة تكون في أول أوان الغزو •

فاما قوله (١) :

فلم يدْرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَنَا

عشيَّةَ آناءِ الديارِ وشامها (٢)

فعلى 'اضمار فعل' ، أي درى ما هيجت لنا .

وقسم يجوز فيه التقديم والتأخير وهو ما عدا ذلك .

وينقسم المفعول بالنظر الى تقديمه على العامل وتأخره عنه ثلاثة اقسام : قسم يلزم فيه تقديمه على العامل وهو أن يكون المفعول اسم شرط أو كم الخبرية في اللغة الفصيحة أو كم الاستفهامية أو اسماً غيرها من سائر أسماء الاستفهام اذا لم يقصد به الاستثبات ، او اذا كان المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو قولك : إِيَّاكَ (٣) ضربت . وقسم : يلزم فيه تأخيره عنه (٤) ، وهو ان يكون المفعول ضميراً متصلاً ، أو العامل غير متصرف . واذا دخل على العامل ما النافية ، أو لا في جواب قسم ، أو أداة من أدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض أو لام التأكيد غير المصاحبة لان (٥) ، أو وقع صلة لموصول ، أو صفة لموصوف لم يجز تقديم المفعول على الموصول

(١) البيت من قصيدة لذي الرمة ، وهو في : ديوانه : ٦٣٩ ،
وأوضح المسالك ٣٦٩/١ (صدره فقط) ، والكتاب ٣٧٠/١ .

(٢) رواية الديوان : أهلة اناء .

(٣) في (د) قوله تعالى : « اياك نعبد » .

(٤) ساقطة في (د) .

(٥) لان اولئك مما له صدر الكلام .

أو (١) الموصوف ولا على شيء مما تقدم ذكره (٢) (وأما) (٣) ،
تقديمه على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون الموصول حرفاً
ناصباً للفعل . لا يجوز : يعجبنى ان زيدا يضرب عمرو ، أو يكون
الموصول الالف واللام فإنه لا يجوز أيضا الفصل بالمفعول بينهما
وبين الاسم الواقع في صلتها وكذلك ان دخل على العامل خافض
غير زائد لم يجز تقديم المفعول على العامل ولا على الخافض ، فان
كان زائداً جاز تقديم المفعول عليه ولم يجز تقديمه على العامل
وحده . وقسم " أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك .

نوع منه آخر:

وهو حكم الفاعل والمفعول به في الاسماء الموصولة .

اعلم انه لا بد من حصر الموصولات وتبيين معانيها فان مدار
الباب على ذلك . فالموصول حرف ، وهو أن وأن وما وكي المصدريات .
واسم وهو من ، وما ، والذي ، والتي وتثنيتهما وجمعهما ، وأي
والألف واللام بمعناها (٤) ، وذو وذات في لغة طيء وتثنيتهما
وجمعهما عند بعضهم ، والأولى بمعنى الذين . وذا إذا كانت
معها ما (٥) ، أو من الاستفهامية وأريد بها معنى الذي والتي .

(١) في د : (ولا على الموصوف) .

(٢) لانه لا يجوز ان يعمل ما بعدها فى ما قبلها .

(٣) ساقطة من : د .

(٤) في د : معناهما .

(٥) في د : مع ما .

وفي الذي أربع لغات : الذي بتخفيف الياء ، والذي بتشديدها ،
والذَّ بحذف (١) الياء والذَّ بتسكين الذال بعد الحذف ومثلها في التي •
وتقول في تثنية الذي اللذان (٢) رفعاً وان شئت شدت النون
واللذين نصباً وخفضاً (٣) بتخفيفها وان شئت حذفت • فقلت اللذا
واللذي ومثل ذلك في تثنية التي ، وتقول في جمع الذي
الذين (٤) في جميع الاحوال ومنهم من يقوم الذون رفعاً واللذين
نصباً وجرأً وبنو هذيل يقولون [اللالين] (٥) في جميع الاحوال
ومنهم من يقول : اللذون (٦) رفعاً وللثنين نصباً وخفضاً وان شئت
حذفت النون في جميع ذلك • وتقول في جمع التي اللاتي ،
واللاتي ، واللواتي ، وان شئت حذفت الياء في جميع ذلك ،
واللواء بالمدّ والقصر واللاي [بالياء] (٧) من غير همز واللاء
بغير ياء • واللات • وتقول في تثنية ذو الطائفة ذوا في الرفع وذوي
في النصب والخفض وفي جمعها ذوو في الرفع وذوي في النصب
والخفض وتقول في تثنية ذات الطائفة : ذواتا في الرفع وذواتي في
النصب والخفض وفي جمعها ذوات بضم التاء في الاحوال كلها
أشدد الفراء :

-
- (١) ساقطة من : د •
 - (٢) ساقطة من : د •
 - (٣) في : د ، وجرأً •
 - (٤) بين قوسين ساقط من : د •
 - (٥) زيادة من : د •
 - (٦) في : د (اللاؤون) •
 - (٧) زيادة من : د •

جَمَعَتْهَا مِنْ أَيْنُقٍ مَوَاقِقِ

ذَوَاتٍ يُنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِقٍ^(١)

فأما ما فإنها تقع على ما لا يعقل وعلى أنواع من يعقل من المذكورين والمؤنثات . ومن تقع على^(٢) من يعقل وعلى ما لا يعقل إذا عومل معاملته أو اختلط به فيما وقعت عليه من نحو قوله تعالى [ومنهم من يمشي على رجلين]^(٣) أو فيما فصل بها نحو قوله تعالى [ومنهم من يمشي على أربع]^(٤)، فوَقَعَتْ من على الماشي على الأربعة^(٥)، لاختلاطه بالعاقل في المفصل بمن وهو قوله تعالى [كل دابة]^(٦) . والذي يقع على آحاد أولي العلم وغيرهم ، وقد يقع على الجميع إذا عومل معاملة المفرد المذكور وكذلك تثنيتهما فأما جمعها فعلى من يعقل خاصة . والتي تقع على من يعقل وما لا يعقل من آحاد المؤنثات وقد يقع على الجمع إذا عومل معاملة الواحدة المؤنثة . وكذلك تثنيتهما وجمعها ، وأما الألف واللام بمعنى الذي والتي فإنها تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكورين والمؤنثات ، ويكون للمفرد والمثنى والجمع والمذكر

(١) شطره الأول ، في : أوضح المسالك ١١١/١ ، وهو بتمامه في ديوان روبة : ١٨٠ .

(٢) في د : على أولي العلم وقد تقع على .

(٣) سورة النور : ٤٥ .

(٤) سورة النور : ٤٥ .

(٥) في د : على أربع .

(٦) سورة النور : ٤٥ .

والمؤنث بلفظ واحد . وكذلك : أيّ ، إلاّ أنّ بعضهم إذا أراد التأنيث قال : أيّة ، وإذا أراد التثنية قال أيان في المذكّرين والمؤنثين وإذا أراد الجمع قال : أيون في المذكّرين وأيّات فيما عدا ذلك . وذو تقع على من يعقل وما لا يعقل من المذكّرين . وذات تقع على من يعقل وما لا يعقل من المؤنثات ، حكى الفراء : « بالفضل ذو فضلکم الله به ، والكرامة ذات أكرمکم الله به » (١) ، يريد بها حذف الألف ونقل الفتحة الى الياء وقد تُعرب ذو ، قال منظور بن سحيم الفقعسي .

..... فحسبي من ذي عندهم ما كفايا (٢)

وأما الأولى ، بمعنى الذين فتقع على من يعقل من المذكّرين ، وبمعنى اللاتي [فتقع] (٣) على من يعقل من المؤنثات وقد تقع على ما لا يعقل (٤) . وإذا اذا كانت مع [ما] وقعت على من (٥) يعقل من المذكّرين (٦) والمؤنثات . فأما أنّ وكى المصدريتان فلا توصلان إلاّ بالجمل الفعلية . وأمّا أنّ فلا توصل

(١) انظر : أوضح المسالك ١/١١١ .

(٢) وأوله : فاما كرام موسرون لقينتهم .

والبيت في : ابن عقيل ١/٤٠ ، وصدّره في المغني ٢/٤٥٧ ، وأوضح

المسالك ١/٣٠ ، ويروى : من ذو .

(٣) زيادة من : د .

(٤) زيادة من : د .

(٥) في د : على ما لا يعقل .

(٦) في د : من النوعين .

إلاّ بالجمل الاسمية • وأما ما فانها^(١)، توصل بالجمل الاسمية
والفعلية وأما الأسماء الموصولة فلا توصل إلاّ بالظروف
والمجرورات التامة وبالجمل المحتملة للصدق والكذب^(٢)، الخلية من
معنى التعجب المشتملة على ضمير عائد على الموصول إلاّ الألف
واللام منها فانّها لا توصل إلاّ باسم الفاعل واسم المفعول ، ولا
توصل بالجمل إلاّ في ضرورة نحو قوله :

ما أنتَ بالحكمِ الترضيِّ حكومتُه

ولا الأصيل ولا ذي الرأْيِ والجدلِ^(٣)

والضمير العائد على الموصول إن كان مرفوعاً وكان غير
مبتدأ لم يجر حذفه ، وإن كان مبتدأً وكان الخبر جملة فعلية أو
إسمية أو ظرفاً أو مجروراً لم يجر حذفه وإن كان الخبر^(٤)،
غير ذلك وكان الضمير قد عطِفَ على غيره لم يجر حذفه ، وإن
كان قد عطِفَ غيره عليه ففيه^(٥)، خلاف ، والصحيح أنه لا يجوز
حذفه وإن لم يكن معطوفاً على غيره ، ولم يكن غيره معطوفاً عليه ،
وكان الموصول [أيّاً]^(٦)، جاز إثباته وحذفه ، وإن كان الموصول

(١) ساقطة من د •

(٢) والمقصود بذلك : الجملة الخبرية •

(٣) البيت للفرزدق ، وهو من الشواهد المشهورة ، انظره في : ابن
عقيل ١٣٦/١ ، وموضع الشاهد اتصال (ال) الموصولة بالفعل المضارع
(الترضي) •

(٤) ساقطة من د : د •

(٥) في د : ففي حذفه •

(٦) زيادة من د •

غير ذلك فإن كان في الصلّة طولٌ جاز إثباته وحذفه نحو :
 ما (١) أنا بالذي قائل لك سوءاً ، وإن لم يكن فيها طولٌ لم يجر
 الحذف بل ما جاء (٢) منه شاذ لا يقاس عليه نحو قراءة من قرأ :
 (مثلاً ما بعوضة) (٣) ، تماماً على الذي أحسن (٤) برفع بعوضة
 وأحسن ، وإن كان منصوباً فإن كان منفصلاً لم يجر حذفه ،
 وإن لم يكن ، فإن كان في صلة الألف واللام لم يجر حذفه
 إلا في ضعيف من الكلام بشرط أن لا يؤدي حذفه إلى لبس ،
 وإن كان في صلة غيرها فإن كان العامل فيه غير فعل لم يجر
 حذفه نحو قولك : جاء في الذي انه قائم ، وإن كان معمولاً
 لكان الناقصة أو لشيء من أخواتها لم يجر حذفه . وإن كان
 معمولاً لغيرها من الأفعال ، فإن كان في الصلّة ضمير آخر عائد
 على الموصول لم يجر حذفه وإن لم يكن جاز إثباته وحذفه ، وإن
 كان مخفوضاً فإن كان خفضه بالاضافة فإن المضاف إليه (٥) إن
 كان اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال جاز حذفه ، وإن كان
 غيره لم يجر حذفه ، نحو قولك : جاءني الذي أبوه قائم ، وإن
 كان خفضه (٦) بحرف جر ، فإن لم يدخل على الموصول أو على
 ما أضيف إليه حرف مثل الحرف الذي دخل على الضمير لم يجر

-
- (١) في د : نحو قولهم .
 (٢) في د : ما جاء من ذلك .
 (٣) سورة البقرة : ٢٦ .
 (٤) سورة الانعام : ١٥٤ .
 (٥) سقطت من : د .
 (٦) في د : كان مخفوضاً .

نحو قولك : جاءني الذي مررت به ، وجاءني غلام الذي مررت به . وان دخل عليهما (١) حرف مثل الذي دخل عليه ، فان لم يكن العامل في الموصول أو ما أضيف اليه والضمير بمعنى واحد لم يجز خلافه نحو قولك : سررت بالذي مررت به ، وفرحت بغلام الذي مررت به ، وإن كان جاز اثباته وحذفه نحو قولك : مررت بالذي مررت به ، وإن شئت حذفته به ، قال .

نصلي للذي صلت قريش

ونعبده وإن جحد العموم (٢)

ولا يجوز الفصل بين الصلة والموصول ولا بين أبعاض الصلة بأجنبي ، وهو ما ليس من الصلة ، إلا بجمل الاعتراض ، وهي كل جملة فيها تشديد للصلة ، أي تأكيد وتبيين ، نحو قوله :

ذاك الذي - وأبيك - يعرف مالكا

والحق يدفع ترهات الباطل (٣)

ففصل بالقسم بين الذي وصلته لما فيه من معنى التأكيد ، ولا يجوز أن يتبع الموصول ولا يستثنى منه ولا يخبر عنه ، إلا بعد تمام صلته ، ولا يجوز أيضا تقديم الصلة على الموصول ، ولا

(١) في د : عليه .

(٢) الشاهد حذف العائد المجرور هو وحرف الجر . الاصل نصلي للذي صلت له قريش .

(٣) البيت في الخصائص ٣٣٦/١ وهو لجرير ، انظر : ديوان جرير صفحة : ٤٣٠ ، وفي الخصائص والديوان : تعرف مالك .

تقديم شيء منها (١) ، فان جاء ما ظاهره خلاف وذلك تؤوّل . ويجوز
 فيما كان من الموصلات للواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث
 بلفظ واحد نحو : مَنْ وما ، الحمل على اللفظ فيعامل معاملة
 الواحد المذكر ، والحمل على المعنى فيكون الحكم على حسب المعنى
 الذي تريد ، وكذلك يجوز في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما إذا
 وقع شيء من ذلك بعد ضمير متكلم أو مخاطب الحمل على اللفظ ،
 فيكون الضمير العائد عليهما (٢) ، غائبا كالضمير العائد على الأسماء
 الظاهرة ، والحمل على المعنى فيكون الضمير العائد عليه على حسب
 الضمير الواقع قبل الموصول ، وإن شئت حملت في جميع ما ذكر
 بعض الصلّة على اللفظ ، وبعضها على المعنى ، إلا أن الأولى
 أن يبدأ بالحمل على اللفظ . ويجوز الابتداء بالحمل على المعنى ومن
 ذلك قوله :

أنت الهلالي الذي كنت مرة

سَمِعنا به والأرجبيّ المغلّب (٣)

إلا أن يؤدي حمل بعض الصلّة على اللفظ وبعضها على المعنى
 إلى مخالفة الخبر للمخبر عنه ، والخبر فعل ، أو إلى إيقاع وصف
 خاص بالمذكر على المؤنث ، أو بالمؤنث على المذكر من الصفات
 التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها بالتاء ، فان أدى إلى شيء

(١) لانه لا يتم معناه الا بها .

(٢) في د : عليه .

(٣) الشاهد في قوله الذي كنت ولو حمل على اللفظ لقال الذي

كان .

من ذلك لم يجوز ، وكذلك إن أدى حمل الصلة كلها على اللفظ
الى ايقاع وصف خاص بالذكر على المؤنث [أو بالمؤنث على
المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومؤنثها] (١) من
الصفات المذكورة لم يجوز . واعتبار مسائل هذا الباب بأن تبدل
من الاسم التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع ، وإن كان
منصوباً ضمير المتكلم المنصوب ، وتبدل من الاسم الموصول
إسماً في معناه فإن صحَّت المسئلة بعد ذلك كانت صحيحة قبله ،
والإتيان فهي فاسدة . فلا يجوز : أعجب زيد ما كره عمرو ، إن
أوقعت ما على ما لا يعقل لأنك لو قلت : أعجبت الحمار لم يجوز ،
ويجوز أعجب زيدا ما كره عمرو ، لأنك لو قلت : أعجبتني الحمار
لجاز ذلك .

(١) ساقط من د .

ذكر حكم الفاعل في الافعال التي لا تتصرف

وهي نعم وبئس وفعل التعجب

باب نعم وبئس

وهما فعلان غير متصرفين . فاما قول بعض العرب : والله ما هي بنعمت الوالد ، نصرها بكاء وبرها سرقة ، وقول بعضهم أيضا : نعم السير على بئس العير ، فهو عند الفراء من قبيل ما جعل من الجمل اسماً محكياً على جهة التلقب ولم يجعل اسماً رابحاً على ما أوقع عليه ، وذلك في شذوذ من الكلام (١) ، نحو قول بعضهم ، وقد قيل له ها هو ذا فقال نعم (٢) ، الها هو ذا ، أو في ضرورة (٣) شعر نحو قول الشاعر (٤) :

كذبتهم وبيت الله لا تنكحونها

بني شاب قرناها تصر وتحلُب

وأما قول الشاعر :

فقد بدلتُ ذاك بنعم بالٍ وأيام لياليها قصار

فنعم فيه اسم ، بدليل اضافتها الى ما بعدها وهي في الأصل :

-
- (١) يراجع في ذلك كتاب الانصاف لابن الانباري ج ١ ص ٩٨-٩٩ .
(٢) زيادة من د .
(٣) زيادة من د .
(٤) البيت في الكتاب ، ج ١ ص ٢٥٩ و ج ٢ ص ٧ ولا يعرف قائله .
وانظر : الخصائص ج ٢ ص ٣٦٧ .

نعم التي هي فعل سُمِّيَ بها ، وحكِيت على حدِّ قولهم
ما رأيتَه مُذْ شَبَّ إلى دبَّ .

وفي نعم أربع لغات : كسر النون وتسكين العين ، هو الاكثر .
وفتحها وتسكين العين ، وفتح النون وكسر العين ، وفتحهما (١) معا ،
وفي بئس لغتان : كسر الباء وفتحها (٢) .

ولا يكون فاعلها إلا ما عُرِّفَ بالألف واللام ،
أو ما أضيف إلى ذلك نحو قولهم : نعم الرجل زيد ، ونعم غلام
القوم عمرو ، أو مضمراً على شريطة تفسيره باسم نكرة بعده
نحو قولك : نعم رجلاً زيد . ومن هذا القبيل : قوله تعالى
« إِنْ تَدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعْمًا هِيَ » (٣) .

وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » (٤) . أو مضافاً إلى
نكرة وذلك قليل جداً نحو قوله (٥) :

فَنِعْمَ صَاحِبٌ قَوْمٍ لَا سَلَّاحَ لَهُمْ
وَصَاحِبُ الرِّكْبِ عِثْمَانُ بْنُ عَفَانَا

ولا بد من ذكر اسم المدوح أو المذموم ومن ذكر التمييز
إذا كان الفاعل مضمراً . وقد يجوز حذف ذلك كله لفهم المعنى
ومن كلامهم ، إِنْ فَعَلْتَ كَذَا وَكَذَا فِيهَا وَنَعِمْتَ ، أَي وَنَعِمْتَ

(١) د : وكسرهما .

(٢) في د : وكسرهما معا . وهو ليس بصحيح .

(٣) سورة البقرة : ٢٧١ .

(٤) سورة البقرة : ٩٠ .

(٥) البيت في شرح المفصل ج ٧ ص ١٣١ .

فَعَلَةٌ فَعَلْتُكَ ، بحذف (١) التمييز واسم المدح . ويكون اسم المدح او المذموم أخص من الفاعل ولا يكون أعم ولا مساويا ، لا يقال نعم الرجل انسان ولا نعم البعير جَمَلٌ عند من يجعل البعير لا يقع إلا على الجمل ، لأنه لا فائدة في ذلك ، واما من يجعل البعير واقعا على الناقة والجمل ، فان ذلك جائز عنده لأنه إذ ذاك أخص من الفاعل ، واذا كان فاعلها مذكرا لم يكن به عن مؤنث لم تلحقهما علامة التأنيث واذا كان مؤنثا لم يكن به عن مذكر جاز الحاق علامة (٢) التأنيث واسقاطها . فتقول نِعِمَّتِ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ [ونعم المرأة هِنْدٌ] (٣) . لأن الفاعل انما يراد به الجنس ، وكأنك جعلت المدح او المذموم جميع الجنس على حد قولهم : أكلت شاة كل شاة ، لما أثنوا على الشاة بالسمن جعلوها جميع الجنس . فاذا قلت : زيدٌ نعم الرجل ، [وزيد يئس الرجل] (٤) . جعلت زيدا جمع جنس الرجال المدوحين او المذمومين فصار قولك المرأة بمنزلة النساء ، كما (٥) تقول قام النساء وقامت النساء ، فكذلك تقول نعم المرأة ، ونعمت المرأة . فان كان المذكر قد كني به عن مؤنث ألحقتها علامة التأنيث إن شئت نحو قولك : هذه الدار نعمت البلد ، لأن البلد هنا

(١) في د : فحذف التمييز .

(٢) في د : الحاق العلامة واسقاطها .

(٣) زيادة من د .

(٤) زيادة من د .

(٥) في د : فكما .

كناية عن الدار وعلى ذلك قول ذي الرمة (١) :
أو حرّة عيطل ثبجاء مجفّرة

دعائم الزور نعمت زورق البلد

فالزورق مذكر ، لكن ألحقت العلامة لما كني به عن
الحرّة ، وإن كان المؤنث قد كني به عن مذكر كان ترك
العلامة إذ ذاك أحسن منه قبل أن يكون كنايةً عنه ، نحو قولك :
هذه (٢) البلد نعم الدار ، وإذا كان فاعلها مضمرًا لم يبرز (٣) في
حال تثنية ولا جمع نحو قولك : نعم رجلين الزيدان ، ونعم رجالاً
الزيدون ، لأنهم استغنوا بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك ، وقد حكى
الأخفش ظهور الضمير عن قوم من العرب إلا أنه لم يتحقق
بقاؤهم على الفصاحة لمخامرتهم أهل الحاضرة . ولا يجوز الجمع
بين التمييز والفاعل الظاهر إلا إذا أفاد التمييز معنىً زائداً على
الفاعل ، فأما قول جرير (٤) :

والتغليّبون نعم الفحل فحلهم
فحلاً ، وأمّهم زلاًء منطبق

فانتصاب فحل على أنه حال مؤكدة لا تمييز ، وأما قوله (٥) :

(١) البيت في ديوانه ١٤٦ .

(٢) في د : هذا .

(٣) في : د ، لم يظهر .

(٤) البيت في ديوانه صفحة : ٣٩٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ .

(٥) البيت لجرير ايضاً ، من قصيدة له يمدح فيها عمر بن عبدالعزيز ،
وهو في ديوانه صفحة : ١٣٥ ، وابن عقيل ١٣٢/٢ ، والمغني ٥١٦/٢ ،
والخزانة ١٠٨/٤ .

تزوّدٌ مثلَ زادٍ أيك فينا
فنعَمُ الزادُ ، زادُ أيك زادا
فيتخرج على أن يكون زادا المنصوب معمولا لتزود ، ولا يجوز
دخول من عليه إلا في شذوذ من الكلام أو في ضرورة نحو
قوله (١) :

تخيّرهُ ولم يعدل سواه
فنعَمُ المرءُ من رَجُلٍ تَهَامِي
وإذا تقدم اسم المدح أو المذموم على الفعل كان مبتدأً
والجملة بعده في موضع الخبر وأغنى العموم عن الرابط ، وإن تأخر
عنه جاز فيه أن يكون مبتدأً والجملة قبله خبره ، وأن يكون خبر
ابتداء مضمّر ، أو مبتدأً والخبر محذوف تقديره المدح زيد ،
والمذموم زيد •

وكل فعل ثلاثي يجوز فيه ان يبنى على وزن فَعْلٍ بضم
العين ويراد به معنى المدح أو الذم وذلك في الافعال التي يجوز
التعجب منها بقياس ويكون حكمه إذ ذاك كحكم نعم وبئس في
الفاعل والتمييز واسم المدح أو المذموم •

وما يجري مجرى نعم وبئس في المعنى حبذا فتقول إذا أردت
المدح (٢) : حبذا زيد ، وإذا أردت الذم : لا حبذا زيد ، وهي في

(١) البيت في اوضح المسالك ١١٣/٢ وفيه (العجز) و/٢٨٧ ، وقد
اختلف في نسبته ، فمنهم من نسبه الى : ابي بكر بن الاسود الليثي ، وقيل
هو لبيجير بن عبدالله بن سلمة الخير •
(٢) في د : المدح •

الأصل مركبة من : حبّ وذا الذي هو اسم اشارة ، فجعلنا بمنزلة اسم^(١) واحد وحكم لهما بحكم الاسماء ، فاذا قلت : حبّذا زيد ، فحبّذا مبتدأ أو خبر مقدم . كأنك قلت : المحبوبُ زيدٌ . ولذلك لم يتغير ذا بحسب المشار اليه بل تقول حبّذا الزيدان ، وحبّذا الزيدون ، وحبّذا الهنّات ، وكثر^(٢) ادخالهم حرف النداء على حبّذا نحو قول جرير^(٣) :

يا حبّذا جبَلُ الريّانِ من جبَلٍ

وحبّذا ساكنِ الريّانِ من كانا

مما يدل على أنها اسم ولذلك لم يستوحشوا من مباشرة حرف النداء لها كما استوحشوا من مباشرته الفعل في نحو قوله^(٤) :

ألا يا أسقياني قبل غارة سنجال

ولذلك قل ، والاسم المنتصب بعد حبّذا جامداً كان أو مشتقاً تمييزه بجواز دخول من عليه ، تقول : حبّذا من رجلٍ زيدٌ . وحبّذا من راكبٍ زيدٌ .

* * *

(١) في د : شيء واحد .

(٢) في د : وكثرة .

(٣) البيت في ديوانه صفحة : ٥٩٦ .

(٤) وتمامه : وقبل منايا قد حضرن وآجال

وهو من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني ، وهو في : اللسان (سنجل) ،

وفيه . يا اصبحاني .

والمغني ٤١٢/١ وفيه : بعد غارة .

وشرح المفصل ١١٥/٨ ، ولم نجده في ديوانه .

باب التعجب

التعجب استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها ، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره ، او قل نظيره ، فقولنا استعظام لأنّ التعجب لا يتصور إلا ممن يجوز في حقه الاستعظام ، ولذلك لا يجوز أن يرد التعجب من الله تعالى . فان ورد ما ظاهره ذلك صرف الى المخاطب نحو قوله تعالى « فما أصبرهم على النار » (١) اي هؤلاء ممن يجب ان يتعجب منهم ، وقولنا زيادة : اكثر التعجب لا يكون الا ممن يزيد وينقص واما الخلق الثابتة فلا يجوز ان يتعجب منها الا ان يشد من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شد من ذلك : ما احسنه وما اقبحه وما اطوله وما اقصره وما اهوجه وما احمقه وما انوكه وما اشنعه ، وقولنا في وصف الفاعل لانه لا يجوز التعجب من فعل المفعول ، لا يجوز ان نقول ما اضرب زيدا اذا تعجبت من الضرب الذي اوقع به ، الا ان شد من ذلك ايضا شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي شد منه : ما اشغله وما اولعه بالشيء وما اعجبه برأيه وما أحبه الي وما أمقته عندي وما ابغضه الي وما أخوفه عندي . بدليل قول كعب بن زهير (٢) :

فلهُوَ أَخوفُ عِنْدِي إِذْ أَكَلَّمَهُ
وَقِيلَ إِنَّكَ مَجْبُوسٌ وَمَقْتُولٌ

(١) سورة البقرة : ١٧٥ .

(٢) من قصيدته الجهيرة التي يمدح فيها الرسول (صلى الله عليه وسلم) ويعتذر بها اليه . انظر ديوانه : ٢١ مع اختلاف في رواية البيتين .

من ضيفم براء الارض مخدره

بيطن عثر غيل دونه غيل

اذ لا يبنى افعال التي للمفاضلة الا مما يبنى منه فعل التعجب .
وقولنا في الحد : خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره
أو قل نظيره ، لان ما تكثر نظائره في الوجود لا يستعظم .
وللتعجب ثلاثة ألفاظ : ما أفعله ، وأفعل به ، وفعل ، فاذا اردت
التعجب من فعل على طريقة ما أفعله فاما أن يكون مزيدا أو غير
مزيد ، فالمزيد ان كان على غير وزن أفعل ، لم يجز التعجب منه
نفسه . إلا ان يشد من ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه ، والذي
حكى من ذلك ما أفقره ، من افتقر وما اغناه من استغنى وما أتقاه
من اتقى وما أقومه من استقام ، وما امكنه عند الامير ، من تمكن ،
وما أملاً القربة . من امتلاً ، وما أبّل زيداً اي : ما أكثر إبله . وانما
يقال تابّل إبلاً اذا اتخذها . ولذلك لم يجز التعجب من العاهات
والألوان لان افعالهما في الاصل على وزن افعل وافعال ، وهما
أزيد من ثلاثة أحرف ولذلك لم يُعلّوا حَوْلَ وَعَوْرَ وَسَوْدَ ،
لأنها في معنى ، احوال ، واعور واسود (١) واما قوله (٢) :

(١) هذا تعليل طريف للتصحيح مع وجود ما يوجب الاعلال .

(٢) هو : طرفة بن العبد والبيت في : الانصاف ١/١٤٩ ، واللسان

(بيض) ومجمع الامثال ١/٨١ ، وانظر ديوان طرفة بن العبد صفحة : ١٥ .

إذا الرجال شتوا واشتدَّ أكلهم

فأنت أبيضهم سربالَ طبَّاخ

فلا يقاس عليه (١) لأنه ضرورة ، وإن كان على وزن أفعَل
ولم تكن همزته للتعدية جاز التعجب منه ، نحو قولهم : ما أخطأه
وما أصوبه وما انتنه وما أظله وما أضوأه ولم يقولوا ما أجوبه ،
إستغناءً عن ذلك بقولهم ما أحسن جوابه ، وإن كانت للتعدية
لم يجز التعجب منه إلا أن يشد من ذلك فيحفظ ولا يقاس عليه ،
والذي شد من ذلك قولهم ما أعطاه (٢) للدنانير وما أولاه للمعروف
وما أضيعه للشيء ومن ذلك قول ذي الرمة (٣) :

بأضيع من عينيك للماء كلما توهمت ربعاً أو تذكرت منزلا

وغير المزيد إن كان على أزيد من ثلاثة أحرف ، لم يجز التعجب
منه ، وإن كان على ثلاثة أحرف نحو : نعم وبس وإن كان متصرفاً
فإن كان من الخلق الثابتة لم يجز التعجب منه ، إلا أن شد من
ذلك شيء فيحفظ ولا يقاس عليه .

والذي شد من ذلك قولهم ، ما أحسنه ، وما أقبحه ، وما
أطولَه ، وما أقصره ، وما أهوجه ، وما أحمقه ، وما أنوكه ، وما

(١) في د : عليها لانها .

(٢) في د : (ما آتاه للدراهم وما أعطاه للدنانير) .

(٣) انظر ديوانه صفحة ٦٧١ وفيه :

بأنبع من عينيك للدمع كلما تعرفت داراً أو تذكرت منزلا

أشنعهُ ، وإن لم يكن من الخلق الثابتة ، فإن كان من باب كان لم يجز التعجب منه ، وإن كان من باب ظننت لم يجز التعجب منه إلا بشرط أن يقتصر فيه على الفاعل فتقول : ما أظنّ زيداً ، ولو قلت : ما أظنّ زيداً عمراً قائماً لم يجز [من هاهنا] (١) ، وإن كان من غير ذلك من الأبواب جاز التعجب منه .

[وإن (٣) أدخلت اللام عليهما معا لم يجز ، لأنه لا يعمل فعل في مجرورين بحرف واحد ، إلا على وجه التبعية ، ولا يجوز حذف أحدهما اختصاراً ، لأنه كالمذكور . ولا يصح تقديره منصوباً ولا مجروراً ، وإن كان من باب أعلم لم يجز فيما همزته للثقل ، ولا فيما زاد على الثلاثة بغير همزة .

ويصح في أنبأ ، وأخبر ، مع الاقتصار على الفاعل لا غير ، ومن أجاز الاقتصار على المفعول الأول قال : ما أخبر زيداً لعمر و . وإن كان من غير ذلك من الأبواب ، نحو : ما أضربه لزيد ، وما أعطاه ، وما أعطاهم للدراهم ، ولا يجوز ذكر المفعولين ، والاقتصار هنا جائز بخلاف الظن ، فلذلك لا يجوز : ما أظنّ زيداً لعمر و] (٢) ، إلا ألفاظاً استغنت العرب عن التعجب منها بغيرها ، وهي : قام ، وقعد ، ونام ، وسكر ، وغضب ، وجلس ، وقال من القائلة ، وكل ما ذكرنا أنه لا يجوز التعجب منه نفسه ، فانك

(١) من د .

(٢) بين معقوفين زيادة من د .

تتوصل الى التعجب منه بأن تأتي بدله بفعل يجوز ان يتعجب منه ،
وتنصب مصدر الفعل الذي [تعذر] (١) التعجب منه ، على انه
مفعول للفعل الذي تتعجب منه [وتقتصر (٢)] إن شئت على المفعولات ،
أو تأتي بجميعها [، فتقول : ما أشدَّ دَحْرَجْتِه ، وما أشدَّ
استخراج زيد للدراهم ، وما أكثر انطلاقه ، وما أكثر ظنك زيدا
منطلقاً ، [وما (٣)] أحسن إخبار زيد بكرأ عمراً قائماً [، وما أسوأ
عمى بكرٍ ، فان لم يكن له مصدر ادخلت ما المصدرية عليه نحو
قولك : ما أكثر ما يذُرُ زيد الواجب عليه ، فان لم يجز دخول
ما المصدرية عليه لم يتعجب منه اصلاً ، نحو : نعم وبئس : والفعل
الذي تتعجب منه ان كان على وزن فعلٍ بضم العين ، بنيت منه
أفعل من غير تغيير ، وان كان على وزن فَعَلَ بفتح العين أو
كسرهما فلا بد من تحويله الى فعلٍ ، بضم العين وحينئذ يتعجب
منه ، وقد حذفت الهمزة في موضعين قالوا : ما خير اللبن الصحيح
وما شره للمبطون ، وهو شاذ لا يقاس عليه و (ما) في هذا الباب
اسم تام في موضع رفع على الابتداء ، والفعل الذي بعده في موضع
خبره وفاعله ضمير مستتر في الفعل عائد على (ما) وهو مفرد مذكر
أبداً على لفظها فيقال : ما أحسن الزيدين ، وما أحسن الزيدون ،
ويجوز زيادة كان بين ما والفعل الذي في موضع خبرها فتقول

-
- (١) من د
(٢) من د
(٣) من د

ما كان أحسن زيداً إذا أردت التعجب مما وقع وانقطع ، فان اردت التعجب مما وقع ولم ينقطع الى حين تعجبك لم تدخل كان وقد حُكيت زيادة أصبح وأمسى بينهما ، إلا ان ذلك لا يقاس عليه (١) ، قالوا ما أصبح أبر دها وما أمسى أدفأها ، ولا يجوز تقديم معمول فعل التعجب عليه لأنه لا يتصرف فلم يتصرف لذلك في معموله وسواء كان المعمول ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، ويجوز عندي تقديم معموله المجرور على المنصوب ، ومن كلامهم : ما أحسن بالرجل أن يصدق ، ومن كلام عمرو بن معدي كرب :

« ما أشد في الهيجاء لقاءها ، واكرم في اللزبات عطاءها وأثبت

في المكرمات بقاءها » .

وأما التعجب على طريقة أفعل به ، فلا يكون إلا من الافعال التي يتعجب منها على طريقة ما أفعله . إلا أنه لا بد من بنائه أولاً على وزن أفعل ، التي يراد بها صارَ ذا كذا نحو قولهم : أبقل المكان أي صار ذا بقل ، وحيثئذ يبنى الأمر عليه ، فيقال : أسمع بزيد ، وأبصر بعمرو (واصل : اسمع زيد ، وابصر عمرو) (٢) ، لأنه مبني من فعل لا يتعدى وفاعله ظاهر ، وساغ وقوع الظاهر فاعلاً للأمر بغير لام لما لم يكن امرأ في الحقيقة ، بل المعنى الخبر ، والأمر قد يجيء بمعنى الخبر قال تعالى : « قل من كان في الضلالة

(١) ساقطة من د .

(٢) زيادة من د .

فليمدد له الرحمن مَدًّا» (١) (اي فيمد له الرحمن مدا) (٢) لكن
 زيدت الباء في الفاعل ولزمت حتى صار لفظ الفاعل كلفظ المجرور
 في نحو قولك : أمرر يزيد اصلاحا للفظ . ويدل على أن المجرور
 في موضع الفاعل وان الفعل لم يتحمل ضميراً إبقاء اللفظ على صورة
 واحدة في خطاب الواحد المذكور والواحدة المؤنثة والمثنى والمجموع ،
 فتقول (٣) يا عمرو أحسن يزيد ، يا عمران أحسن يزيد ، ويا
 عمرون أحسن يزيد ، (ويا هندا احسن يزيد ، ويا هندات إحسن
 يزيد) (٤) وانما حذف من قول أوس ابن حجر (٥) يصف درعاً :

تَرَدَّدَ فِيهَا ضَوْءٌ هَا وَشُعَاعُهَا

فَأَحْصِنِ ، وَأَزِينِ بِأَمْرِي أَنْ تَسْرِبِلَا

وفي قوله تعالى [في أحد القولين] (٦) (أَسْمِعْ بِهِمْ
 وَأَبْصِرْ) (٧) لكونه في اللفظ بمنزلة الفضلة .

واما التعجب على طريقة فَعُلْ ، فلا يجوز أيضا . إلا مما يتعجب
 منه على طريقة ما أفعله بقياس ، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام
 فتقول ضَرَبَ زَيْدٌ وَضَرَبَ الرَّجُلُ ، أي ما أضربهما ويجوز

(١) سورة مريم : ٧٥ .

(٢) زيادة من د .

(٣) في د : تقول .

(٤) زيادة من د وهي في هامش الاصل .

(٥) البيت في ديوانه صفحة : ٨٤ وفيه : فأحسن .

(٦) ما بين معقوفين ساقط من : د .

(٧) سورة مريم : ٣٨ .

دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال ضَرَبَ بَزِيدَ، إجراءً له مجرى
أضرب بزيد لأنهما في معنى واحد، وما ذلك قوله (١) :

حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ
وَإِذَا بَنِيْتَ الْفِعْلَ الْمَعْتَلَّ اللَّامَ بِالْيَاءِ عَلَى فَعَلٍ ، قَلَبْتَ الْيَاءَ وَآوَأَ
لِانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا فَتَقُولُ : (رَمَوْا) (٢) الرَّجُلُ .

(١) الاصل : حِبِّ ، ثم لما صير الى التضعيف نقلت الضمة الى
الاول فسكن الثاني وأدغم في الثالث فصار حِبِّ .
(٢) في الاصل و : د : (لرمو) .

باب ما لم يُسَمَّ فاعله

يُحتَاج في هذا الباب الى معرفة خمسة أشياء : الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول ، وكيفية بنائها له ، والسبب الذي لأجله يُحذف الفاعل ، والمفعولات التي تقام مقام الفاعل ، والأول منها بالاقامة اذا اجتمعت ، فأما الأفعال فثلاثة أقسام : قسم لا يجوز بناؤه للمفعول باتفاق ، وهو الأفعال التي لا تتصرف نحو : نعم وبئس ، وقسم "فيه خلاف" ، وهو كان وأخواتها المتصرفة ، والصحيح أنها تُبنى للمفعول بشرط أن تكون قد عملت في ظرف أو مجرور فيحذف اسمها كما يُحذف الفاعل ويحذف الخبر ، إذ لا يتصور بقاء الخبر دون مخبر عنه ويُقام الظرف أو الجار والمجرور مقام المحذوف فيقال ليس (١) في الدار ، وليس (٢) يوم الجمعة ، وقسم لا خلاف في جواز بنائه للمفعول وهو ما بقي من الأفعال المتصرفة ، وأما كيفية بنائه للمفعول « فان الفعل لا يخلو من أن يكون صحيحا غير مضاعف أو معتلا ، أو مضاعفا غير معتل ، فان كان صحيحا غير مضاعف » (٣) فانه إن كان في أوله همزة وصل ضمنت أوله وثالثه وكسرت ما قبل آخره (٤) ، وان كان في أوله تاء زائدة ضمنت

(١) في د : كينن .

(٢) في د : كينن .

(٣) ما بين قوسين زيادة من د .

(٤) نحو : انطلق ، واستخرج .

أوله وثانيه [وان لم يكن في أوله شيء من ذلك] (١) ضمت أوله
 [وثانيه] (٢) وكسرت ما قبل آخره ، وان كان ما قبل الآخر
 مكسوراً أبقيته على كسره ، ولا تغير صنفاً من هذه الاصناف
 بأكثر من ذلك . إلا ان يكون ثانيه ياء أو ألفاً زائدين أو ثلثه
 ألفاً زائدة فانك تقلبها واواً لانضمام ما قبلها : والمضارع من
 جميع ذلك يضم أوله ان كان مفتوحاً ويبقى على ضمه ان كان
 مضموماً ويفتح ما قبل آخره ان كان مكسوراً أو مضموماً
 ويبقى على فتحه (٣) ان كان مفتوحاً ، وان كان معتلاً أو مضاعفاً
 غير معتل فعل به ما يفعل بالصحيح . أو لا يكون التغيير اللاحق
 له بعد ذلك على حسب ما يقتضيه التصريف .

وأما السبب الذي لأجله يحذف الفاعل فانه يحذف إما لعلم
 المخاطب ، أو لجهل المخاطب (٤) ، أو للخوف منه ، أو للخوف
 عليه ، أو للتعظيم . وذلك اذا كان المفعول حقيراً ، أو للتحقير وذلك
 اذا كان المفعول عظيماً ، أو إشاراً لغرض السامع ، أو لأقامة
 الوزن ، أو لتوافق القوافي ، أو لتقارب الاسجاع (٥) ، وأما

-
- (١) ما بين معقوفين ساقط من د .
 - (٢) زيادة من د .
 - (٣) في الاصل : ضمه ، والتصحيح من د .
 - (٤) في د : جهل .
 - (٥) في د : الاشجاع - بالشين المعجمة وهو تصحيف .

المفعولات (التي تقام مقام الفاعل) (١) فالمصدر بشرط ان يكون مختصاً لفظاً أو تقديراً . ومتصرفاً ، والظرف الزماني والمكاني ، بشرط ان يكونا متصرفين ، والمفعول به المسرح والمقيد ، وأعني به المجرور ، وأما الاولى منها بالاقامة اذا اجتمعت فالمفعول به المسرح اذا اجتمع مع غيره لم يقم سواه ، فإن لم يكن للفعل مفعول به مُسْرَحٌ أقمت أي البواقي شئت إلا أن اقامة المصدر المختص في اللفظ أولى من اقامة غيره ، فان كان للفعل مفعولات مُسْرَحة أقمت المُسْرَحَ لفظاً وتقديراً ، وتركت المُسْرَحَ لفظاً لا تقديراً تقول : اختير زيدُ الرّجال ، ولا يجوز اختير الرّجالُ زيداً ، فان كانت كلها مُسْرَحة لفظاً وتقديراً ، فان كان الفعل من باب أعطيت أو من باب ظننت أقمت أيهما شئت إلا ان (الاختيار) (٢) اقامة الاول ، وهو المبتدأ في الاصل في باب ظننت ، والفاعل في المعنى في باب أعطيت ، وان كان من باب أعلمت لم يجز عندي ، الا اقامة الاول خاصة ، وهو الفاعل في المعنى ، واسم المفعول وما كان من الصّفات بمعناه حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المفعولات حكم الفعل المبني للمفعول .

(١) زيادة من د

(٢) زيادة من د

باب المبتدأ وخبره^(١)

يحتاج في هذا الباب الى معرفة الابتداء ومعرفة المبتدأ والخبر وأحكامهما ، فالابتداء : هو جعلك الاسم أو ما هو في تقديره أول الكلام لفظاً أو تقديراً ، معرّئ من العوامل اللفظية غير الزائدة لتخبر عنه ، والمبتدأ هو الاسم ، أو ما هو في تقديره المجعول أول الكلام لفظاً أو نيةً على الوصف المتقدم ، والخبر هو الجزء المستفاد من الجملة الابتدائية ، والمبتدأ لا يكون الا معرفة ولا يكون نكرة إلا بشرط ، وهي ان تكون موصوفة أو خلفاً من موصوف ، نحو قولك ، مؤمن "خير" من مشرك ، أو مقارنة للمعرفة في أنها لا تقبل الألف واللام وهي : (أفعل ، من) أو تكون اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو كم الخبرية ، أو يكون الكلام بها في معنى التعجب ، أو تتقدمها أداة نفي أو أداة استفهام أو خبرها بشرط أن يكون ظرفاً أو مجروراً ، أو يكون فيها معنى الدعاء ، أو يكون الكلام في معنى كلام آخر ، وهو قليل ، ومنه قولهم : « شيء ما جاء بك . وشرُّ أهرُّ ذاً نابٍ » ، أي ما جاء بك إلا شيء ، وما أهرُّ ذاً نابٍ إلا شرٌّ ، أو تكون النكرة عامة ، أو في جواب من سأل بالهمزة ، وأم ، أو يكون الموضع موضع تفصيل ، نحو قولك : الناس رجلان : رجل أهنته ورجل أكرمته ، فرجل يجوز فيه أن يكون مبتدأ .

(١) في د : والخبر .

والخبر ينقسم قسمين : مفرد "وجملة" ، فالمفرد : ثلاثة أقسام
 قسم "هو الأول" (*) ، وقسم "ينزل" (١) منزلته من جهة المعنى ،
 نحو قولك : زيد "حاتم" جوداً ، وقسم واقع "موقع" ما هو
 الأول ، وهو الظرف والمجرور ، بشرط (٢) أن يكونا تامين ،
 والجملة تنقسم قسمين إسمية وفعلية ، ويشترط فيهما أن يشتملا
 على رابط يربطهما بالابتداء ، أما ضمير "يعود" على المبتدأ أو
 تكرير المبتدأ بلفظه أو إشارة إليه ومنه : « ولباس التقوى ذلك
 خير » (٣) في قراءة من قرأ برفع اللباس ، أو عموم يدخل تحته
 المبتدأ ، أو يقترن بالجملة جملة أخرى متضمنة لضمير عائد على
 المبتدأ معطوفة عليها بالفاء نحو قوله (٤) :

وإنسان عيني يحسر الماء تارةً
 فيبدو ، وتاراتٍ يجمُّ فيفرقُ

هذا ما لم تكن الجملة هي المبتدأ في المعنى ، فإن كانت
 إياه لم تحتج إلى رابطٍ ، ومنه (هجيري (٥) أبي بكر ، لا إله
 إلا الله) .

(*) يريد بذلك قول النحاة انه الخبر عين المبتدأ ، يتحمل ضميره ان
 كان مشتقاً او بمنزلة المشتق .
 (١) في د : منزل .
 (٢) في د : ويشترط فيهما .
 (٣) سورة الاعراف : ٢٦ .
 (٤) هو ذو الرمة ، والبيت في ديوانه : ٣٩١ ، والمغني ٥٥٤/٢ ،
 ويحسر : يتكشف ، ويجم : يكثر ، والشاهد وجود ضمير المبتدأ في جملة
 فيبدو المعطوفة بالفاء على جملة الخبر (يحسر الماء) الخالية من ضمير المبتدأ .
 (٥) الهجيري والهجيري : الدأت والعادة والديدن .

فأما (١) المفرد فان كان ظرفاً أو مجروراً أو مشتقاً فانه يشتمل على ضمير عائدٍ على المبتدأ ، وإن كان جامداً لم يحتج الى ذلك ، والضمير ان كان مرفوعاً لم يجر حذفه وإن كان منصوباً لم يجر حذفه إلا في الشعر نحو قول ابن يعفر (٣) :

وخالدٌ يحمد سادتنا بالحق لا يحمّد بالباطل

التقدير : يحمده سادتنا ، وان كان مخفوضاً بالاضافة لم يجر حذفه ، وان كان مخفوضاً بحرف جر جاز اثباته ، وحذفه نحو قولك : السَّمْنُ مَنْوَانٌ بدرهم اي : مَنْوَانٌ مِنْهُ ما لم يؤد الى تهيئة العامل للعمل وقطعه (٣) ، عنه • لا يُقال زيدٌ مررتُ ، والخبر بالنظر الى الاثبات والحذف ثلاثة أقسام : قسمٌ يلزم فيه حذف الخبر وهو المبتدأ الواقع بعد لولاه (٤) ، ولذلك لُحِّنَ المعري في قوله (٥) :

يُذِيبُ الرُّعْبُ مِنْهُ كُلَّ عَضْبٍ

فلولا الغمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالاً

(١) في د : وأما •

(٢) هو الاسود بن يعفر ، ولم نجد البيت في ديوانه • (صنعهُ الدكتور

نوري القيسي) •

(٣) في د : والقطع عنه •

(٤) في د : لولى ، وهو تصحيف •

(٥) البيت في : سقط الزند وانظر : المغني ٣٠٢/١ و ٥٩٧/٢ ،

الشاهد اثبات الخبر وهو جملة (يمسكه) ، ويذهب بعضهم الى ان وجوب الحذف مقيد بأن يجيء الخبر كونا عاما ، أما الكون الخاص فيجوز أن يذكر •

والمبتدأ إذا كان مصدراً قد سدَّت الحال مسدَّ خبره ، نحو
قولك : ضَرَبِي زَيْدًا قائماً ، وكلُّ مبتدأ استعمل محذوف الخبر
في مثل أو في كلام جارٍ مجراه في كثرة الاستعمال .
وقسمٌ يلزم فيه اثبات الخبر وهو كل خبر لا يكون له إن
حُذِفَ ما يدل عليه ، وخبر ما التعجبية وكل خبر يكون في مثل
أو كلام جارٍ مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار ، وهو ما عدا ذلك ،
والمبتدأ بالنظر إلى الاثبات والحذف قسمان : قسمٌ يلزم فيه اثباته
وهو ما التعجبية ، وكل مبتدأ يكون في مثل أو كلام جارٍ
مجرأه ، أو لا يكون عليه دليل لو حُذِفَ ، وقسمٌ : أنت فيه
بالخيار وهو ما عدا ذلك ، والخبر ينقسم بالنظر إلى تقديمه على
المبتدأ وتأخيره عنه ، ثلاثة أقسام ، قسم يلزم فيه تأخير الخبر : وهو
ان يكون المبتدأ اسم شرط أو اسم استفهام ، أو كم الخبرية أو ما
التعجبية ، أو يكون المبتدأ والخبر متساويي الرتبة في التعريف أو
التنكير ، أو يكون المبتدأ مشبهاً بالخبر ، أو ضمير شأن ، أو مخبراً
عنه بفعل مرفوعه مضمَر مستتر فيه عائد على المبتدأ ، أو يكون المبتدأ
قد استعمل خبره مؤخراً عنه في كلام (١) ، أو مثل جار مجراه ،
وقسم يلزم فيه تقديم الخبر : وهو ان يكون الخبر اسم استفهام ،
أو كم الخبرية أو يكون المبتدأ نكرة لا مسوغ للابتداء (٢) بها ، إلا
كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون المبتدأ إن

(١) في د : في مثل أو كلام .

(٢) في د : للاخبار عنها الا كون .

ومعموليتها ، أو قد اتصل به ضمير يعود على شيء في الخبر ، أو يكون الخبر قد استعمل مُقدماً على المبتدأ في مثل أو كلام جار مجراه ، وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك . ولا يُقضى المبتدأ أزيدَ من خبر واحد من غير عطف ، إلا بشرط ان يكون الخبران فصاعداً في معنى خبر واحدٍ ، نحو (١) قولهم : هذا حلوٌ حامضٌ أيّ مزٌ ، ويجوز دخول الفاء في الخبر اذا كان المبتدأ اسماً موصولاً أو نكرة موصوفة عامة ، بشرط ان تكون الصلّة أو الصّفة ظرفاً أو مجروراً أو جملة فعلية غير شرطية يكون الفعل منها على هيئة لا تُنافي أداة الشرط ، وبشرط أن يكون الخبر مستحقاً بالصلّة أو الصّفة .

(١) في د : من غير عطف .

باب الإِشْتِغَالِ

وإنما عُقِبَ به بعد المبتدأ والخبر لأنَّ كثيراً من مسأله يرجع الى ذلك ، فالاشتغال : هو أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ متصرفٌ أو ما جرى مجراه ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببه ولو لم يعمل فيه لعمل في الاسم المُشْتَغَل عنه ، أو في موضعه ، فمثال عمله في الاسم [قولك] (١) زيدٌ ضربته ، ألا ترى انه لو لم يعمل الفعل في الضمير لَنَصَبَ زيداً ، ومثال عمله في موضعه [قولك] (٢) : أزيدٌ قام أبوه ، ألا ترى أن « قام » لو لم يعمل في الأب لم يعمل في زيد لأنَّ الفاعل لا يتقدّم على الفعل ، لكن يعمل في ظرف أو مجرور إن وقع موقعه وأعني بالسببي (٣) ما اتصل به ضميرٌ عائد على المُشْتَغَل عنه ، وما اشتملت صفته على ضمير عائد عليه ، وما عَطَفَ عليه اسم قد اتصل به ضمير عائد عليه بالواو خاصة وما أضيف الى شيء من ذلك ، والاسم المُشْتَغَل عنه ان لم يتقدمه شيء ، وكان العامل الذي بعده ليس في معنى أمر ولا نهي ولا دعاء ، فاما أن يعمل في الضمير أو في السببي رفعا أو غيره ، فان عمل فيه رفعا لم يجز في المُشْتَغَل عنه الا الرفع على الابتداء ، وان عمل فيه غير ذلك جاز فيه الرفع على الابتداء وهو المختار ، والنصب على اضمار فعل يفسره الظاهر

(١) زيادة من د

(٢) زيادة من د

(٣) في الاصل : بالسبب

من لفظه إن أمكن وإلا فمن معناه ، والمخفوض اذا (١) كان في موضع رفع يعامل في هذا الباب معاملة المرفوع إلا أنَّ النصب أبداً في هذا الباب مع الضمير المنصوب أحسن منه مع السببي المنصوب ، ومع السببي المنصوب أحسن منه مع الضمير المجرور ، ومع الضمير المجرور أحسن منه مع السببي المجرور ، فان كان العامل في معنى أمر أو نهي أو دعاء جازاً أيضاً في المشتغل عنه الرفع على الابتداء . والحمل على إضمار فعل فيكون على حسب الضمير أو السببي ، فان كان مرفوعاً رُفِعَ ، وان كان منصوباً أو مخفوضاً نُصِبَ والاختيار إضمار الفعل ، هذا اذا لم يقع العامل صلة أو صفة أو يفصل بينه وبين المشتغل عنه أداة من أدوات الصدور ، وهي : ما النافية ولا في جواب القسم وأدوات الاستفهام أو الشرط أو التحضيض وهي : هلا ولولا ولو ما والّا بمعناها ، ولام الابتداء أو الداخلة على جواب القسم فانه لا يجوز فيه إذ ذاك إلا الرفع على الابتداء (٢) . وان تقدمه (٣) شيء فاما ان يكون حرف عطف ، أو أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً ، أو أداة هي بالفعل أولى ، أو سؤالاً تكون جملة الاشتغال جواباً له أو غير ذلك ، فان تقدمه غير ذلك فالأمر [فيه] (٤) على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء وإن تقدمه سؤال فان كان العامل في

(١) في د : ان كان .

(٢) لان كل ذلك لا يعمل ما بعده في ما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملاً .

(٣) في د : تقدم .

(٤) زيادة من د .

الضمير أو السببي غير خبر فالأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن كان خبراً جاز في المشتغل عنه الرفع على الابتداء والحمل على اضمار فعل إلا أن الاختيار ان يوافق المشتغل عنه في إعراب (١) الاسم الذي استفهم به ، فان كان مبتدئاً أو معمولاً لفعل كان هو كذلك ، وإن تقدمه حرف عطف فلا يخلو أيضاً ان يكون العامل أيضاً (٢) خبراً أو غير خبر ، فان كان غير خبر فالأمر في المشتغل عنه على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإن كان خبراً فاما ان يكون العطف على جملة اسمية فيكون الأمر على ما كان عليه لو لم يتقدمه شيء ، وإما (ان يكون) (٣) على جملة فعلية فيجوز الابتداء والحمل على اضمار فعل ، والمختار الحمل على اضمار الفعل (٤) . ولها ان يكون العطف على جملة ذات وجهين فيستوي الرفع على الابتداء والحمل على اضمار فعل ، هذا ما لم يفصل بين حرف العطف وبين المشتغل عنه باذا التي للمفاجأة ، فلا يجوز إلا الابتداء إلا أن يكون الفعل العامل في الضمير أو في السببي مقرونا بعده ، فان حكم الاسم إذ ذاك كحكمه (٥) لو لم يتقدمه شيء (٦) أو بأما فيبقى على حكمه (٧) لو لم يتقدمه شيء ، وإن تقدمته أداة لا يليها إلا الفعل ظاهراً أو مضمراً لم يجز

- (١) في د : الاعراب .
(٢) ساقطة من د .
(٣) ساقطة من د .
(٤) في د : وأما ان يكون .
(٥) في د : كحكمه .
(٦) ساقطة من د .
(٧) في د : حاله .

في المُشْتغَل عنه إلاّ الحمل على إضمار فعل ، وتلك الادوات هي أدوات الشرط وأعني بذلك إن وأخواتها ولو التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره ، أو بمعنى إن ، والفرق بينهما أن التي هي لما كان سيقع لوقوع غيره يكون الفعل الذي بعدها بمعنى الماضي وإن لم تكن صيغته صيغة الماضي . نحو قولك : لو يقوم زيد أمس لقام عمرو ، وإن شئت أسقطت اللام . والتي هي بمعنى إن تخلّص الفعل للاستقبال ، وإن كانت صيغته صيغة الماضي صيرت معناه إلى الاستقبال نحو قوله (١) :

قوم " إذا حاربوا ، شدوا ما زرهم

دون النساء ولو باتت بأطهار

أي : وإن باتت بأطهار ، و (لو) من : نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٌ " لو لم يخف الله لم يعصه ، محتملة الوجهين ، وأدوات التّحضيض وهي : هلاّ ولولا ولوما وألاّ بمعناها ، فإن كانت لولا حرف امتناع لوجود لم يلها إلاّ الابتداء (٢) وتدخل اللام في جوابها [وجواب لو إذا كان موجياً أو منفيّاً بما] (٣) (أو بمعناها) (٤) ، ويجوز حذفها ومن ذلك قوله :

لولا الحياءُ وباقي الدين عبتكما

بعض ما فيكما إذ عبتما عورَي

وحذفها مع [ما] أحسنُ من حذفها في الموجب فإن كان

(١) البيت للاختل ، وهو في ديوانه : ٨٤ ، والمغني ٢٩٢/١ .

(٢) في د : المبتدأ .

(٣) ما بين معقوفين زيادة من د .

(٤) ساقطة من د .

الجواب منفيًا بلم لم يجوز دخول اللام عليه (١) ، وكل ظرف زمان لما يستقبل وان تقدّمته أداة هي بالفعل أولى كان الاختيار الحمل على إضمار فعل ، ويجوز الرفع على الابتداء . والادوات التي هي بالفعل أولى أدوات الاستفهام وما ولا النافيتان (٢) إلا ان ادوات الشرط وادوات الاستفهام اذا وقع بعدها الفعل والاسم قدم الفعل على الاسم ، فلا تكون المسئلة من الاشتغال .

ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل الا في ضرورة شعر ما عدا الهمزة . واذا كان الفعل الذي دخلت عليه ماضياً فانه يجوز تقديم الاسم بعدها على الفعل في الكلام ، وان كان الاختيار تقديم الفعل ، والاسم المشتغل عنه في هذا الباب ان كان له ضمير واحد أو سببي واحد حملته عليه ، وان كان له سببان أو ضميران منفصلان ، أو ضمير منفصل وسببي حملته على أيهما شئت ، وان كان له ضمير متصل مرفوع مع سببي أو ضمير منفصل حملته على الضمير المتصل لا غير ، وان كان له ضمير متصل منصوب مع ضمير منفصل أو سببي حملته على أيهما شئت في باب ظننت ، وفي : فقدت وعدمت ، وفي غير ذلك من الابواب لا يجوز حمله إلا على الضمير المتصل . وان كان له ضميران متصلان حملته على المرفوع منهما إلا أن ذلك لا يكون إلا في باب ظننت وفي فقدت وعدمت .

(١) لاستثقال تكرار اللام .

(٢) في د : الباقيتان .

باب كان وأخواتها

وهي : كان وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس
وغدا وراح وأض وما زال وما انفك وما فتىء وما برح وما دام
وقعد من قولهم : شحذ شفرته حتى قعدت كأنها حربة • وجاء في
قولهم ما جاءت حاجتك وهي أفعال • وكلها يجوز (فيها) (١) ان
تدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها إلا اسم
الشرط ، واسم الاستفهام وكم الخبرية ، ولا سيما التي إتزم فيها
الرفع على الابتداء نحو ما التعجبية وأيمن الله • وما كان خبراً
للمبتدأ كان خبراً لها إلا الجملة غير المحتملة للصدق والكذب (٢) ،
وكلها يجوز ان تستعمل تامة فلا تحتاج الى خبر ، إلا ليس وما
زال وما فتىء وجاء وقعد في المثل ، لأن الأمثال لا تغير عما
استعملت عليه ، وليس فيها ما يزداد بقياس ، وذلك بين الشيء
المتلازمين إلا كان ، فأما زيادتهم أمسى وأصبح في قولهم :
ما أصبح أبر دها وما أمسى أدفاها ، فشاذة ، وكان : إذا كانت
زائدة فللدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان وان كانت
ناقصة • فكذلك أو بمعنى صار وان كانت تامة فبمعنى حضر ، يقال
كان (لبن) ، أي : حضر ، وبمعنى حدث ، يقال كان أمر أي
حدث ، وبمعنى كفل يقال كنت الصبي ، أي كفلته وبمعنى
غزل يقال : كنت الصوف أي غزلته ، وأما أصبح وأمسى وأضحى

(١) زيادة من د •

(٢) أي جملة الانشاء •

فان كانت ناقصة فهي للدلالة على اقتران مضمون الجملة بالزمان
الذي يشار كها في الحروف ، وقد تكون بمعنى صار وان كانت
تامة فهي للدخول في الأزمنة المذكورة . وقد تكون أصبح منها
الاقامة في الوقت الذي يشار كها في الحروف ومن ذلك قولهم :
« اذا سمعت بسرّي القين ، فاعلم بأنه مُصْبِح » ، أي مقيم في
الصباح ، وأما غدا وراح فان كانتا ناقصتين فهما للدلالة على
اقتران مضمون الجملة بالزمان الذي يشار كهما في الحروف ، وقد
تكونان بمعنى صار واذا كانتا ناقصتين فهما للدلالة على السير في
الوقت الذي يشار كهما في الحروف ، وأما ظل وبات فان كانتا
ناقصتين فتكونان بمعنى صار ، وقد تكون ظل لمصاحبة الصفة
للموصوف نهاره ، وبات لمصاحبه إياها ليلة وان كانتا تامتين
كانت بات بمعنى عرس ، وظلّ بمعنى الاقامة بالنهار ، وأما
صار فان كانت ناقصة تكنّ للدلالة على تحوّل الموصوف عن
صفته التي كان عليها الى صفة اخرى ، وان كانت تامة تكن
بمعنى انتقل ، وأض في تمامها ونقصانها بمنزلتها . وجاء وقعد
في المثل بمنزلة صار الناقصة . وليس لانتفاء الصفة عن الموصوف
في الحال ان كان الخبر مبهم الزمان وان كان مقيداً بزمان
نفته على حسب تقييده ، وأما ما زال وما فتىء فللدلالة على
ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب
ما قبلها ، وأما ما انفك وما برح فان كانتا ناقصتين فللدلالة
ايضا على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على

حَسَبَ ما قبلها ، وإنْ كانتا تامتين فللدلالة على بقاء الفاعل في مكان أو على صفة . وأما ما دام فلمقارنة الصفة للموصوف في الحال إنْ كانت ناقصة ، وإنْ كانت تامة فللدلالة على بقاء الفاعل . ولا تفارقُ ما زال وأخواتها أداة النفي في حال نقصانها إما ملفوظاً بها وإما مقدّرة . وانها لا تُحذف منها الأداة في فصيح الكلام إلاّ في الفعل المضارع في جواب القسم قال الله تعالى : « تا الله تَفْتُوا » (١) ولا تحذفُها مما عدّ ذلك إلاّ في الشعر ، نحو قوله (٢) :

فَلا وأبي دَهْماءَ زالتْ عَزِيْزةٌ
على قومِها ما قَتَلَ الزُّنْدَ قَادِحُ

وقد استعملت بَرِحَ ناقصةً بغير أداة نفي لا في اللفظ ولا في التقدير ، وذلك قليل جداً ، قال الشاعر (٣) :

وأبْرَحُ ما أدامَ اللهُ قَوْمِي
بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقاً مُجيداً

ولا يجوزُ دخولُ إلاّ في خبر ما زال وأخواتها . وسائر أفعال هذا الباب إذا كانت منفيةً جاز دخولُ إلاّ في خبرها ما لم تكن الأخبار مشتقة من أفعالٍ لا تدخلُ إلاّ في خبرها تقولُ

(١) سورة يوسف : ٨٥ .
(٢) البيت في الخزانة ٤٥/٤ ، وصدرة في المغني ٤٣٩/٢ ، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها .
(٣) هو : خدّاش بن زهير ، والبيت في : ابن عقيل ٢٢٨/١ .

ما كان زيدٌ إلا قائماً ، ولا تقول : ما كان زيدٌ إلا مُنفكاً
قائماً .

وأفعال هذا الباب كلها متصرفةٌ إلا ليسَ وما دامَ وقعدَ
وجاءَ في المثلِ ، وهي بالنظر إلى تقديم أخبارها عليها ، قسمان ،
قسمٌ لا يجوز تقديم خبره عليه وهو ما دامَ وقعدَ في المثلِ ،
وما زالَ وأخواتها ما دامت منفية بما ، أو بلا في جواب قسم ،
وقسمٌ يجوز تقديم خبره عليه وهو ما بقيَ من الأفعال ، ما لم
يعرض له عارضٌ يوجب تقديم الخبر أو تأخيره عنه ، وهي
العوارض التي أوجبت تقديم المفعول على العامل أو تأخيره عنه ،
ما عدا انفصال الضمير فإنه لا يوجب تقديم الخبر بل يجوز : كانَ
إيَّاهُ زيدٌ ، وكانه زيدٌ ، وإلا حَسُنَ الانفصالُ ، قال عمر
ابن أبي ربيعة (١) :

لئنْ كانَ إيَّاهُ لقد حالَ بعدنا
عن العهدِ ، والانسَانُ قد يتغيرُ
ومما جاء متصلاً قول أبي الأسود (٢) :

(١) البيت من قصيدته المشهورة والتي مطلعها :
أمن آل نعم أنت غاد فمبكر
غداة غد أم رائح فمهجر
انظر ديوانه صفحة : ٨٦ .
وضمير الخبر (إياه) عائد على المغيري الذي ورد في البيت قبله :
أهذا المغيري الذي كان يذكر

(٢) هو أبو الأسود الدؤلي ، والبيت في ديوانه : ٨٢ ، والكتاب
٢١/١ ، والانصاف ٨٢٣/٢ ، والخزانة ٤٢٦/٢ .

فإن لا يَكُنْها أو تَكُنْه فإنّه

أخوها غِذْتَه أمّه بلبانِها (١)

وينقسم الخبر بالنظر الى تقديمه على الاسم وتأخيره عنه ثلاثة أقسام :

قسم يلزم تقديمه عليه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم ظاهراً ، أو يكون الاسم نكرة لا مسوِّغ للإبتداء بها ، إلاّ كون خبرها ظرفاً أو مجروراً متقدماً عليها ، أو يكون الاسم مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها ، أو يتصل بالاسم ضميراً يعود على شيء في الخبر .

وقسم ، يلزم تأخيره عنه وهو أن يكون الخبر ضميراً متصلاً والاسم كذلك ، أو يُعْدم الفارق بين الاسم والخبر أو يكون الخبر فعلاً مرفوعه ضمير مستتر فيه ، أو يكون الخبر مقروناً بالآ أو في معنى المقرون بها .

وقسم ، أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ذلك ، وإذا كان للخبر معمول فإن قدمته وحده على الخبر جاز ، ما لم يكن في الخبر مانع من الموانع التي تمنع من تقديم المفعول على الفعل ، وإن قدمته على الاسم جاز إن كان ظرفاً أو مجروراً ولم يجز فيما عدا ذلك في الديوان : وإن قدمته على الفعل جاز ، وعلى ذلك قوله (٢) :

(١) في الديوان : أخ أرضعته أمه .

(٢) البيت للمعلوط القريطي ، وهو في المغني ٢٢/١ ، (وصفحات

أخرى انظر فهرس الشواهد) .

موضع الشاهد تقديم معمول الخبر (خيراً) على الفعل (لا يزال) .

ورجّ الفتى للخير ما إن رأته

على السين خيراً لا يزال يزيد

وان قدمته مع الخبر على الاسم فلا يخلو^(١) من أن يكون ظرفاً أو مجروراً أو غير ذلك ، فان كان ظرفاً أو مجروراً جاز وإن كان غير ذلك ، ولا يخلو ان يكون قبل الخبر أو بعده ، فان كان قبله لم يجر نحو قولك : كان طعامك آكلًا زيد ، وإن كان بعده جاز نحو قولك : كان آكلًا طعامك زيد ، وإن قدمتها على الفعل لم يجر ذلك إلا حيث يجوز تقديم الخبر وحده . وإذا اجتمع في هذا الباب إسمان فامّا ان يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو معرفةً ونكرةً ، فان كانا معرفتين جعلت الذي تقدر المخاطب يجهله الخبر ، فان كان يعلمهما إلا أنه يجهل النسبة فالمختار جعل الأعراف منهما الاسم والأقل تعريفاً الخبر ، وقد يجوز عكس ذلك ، فان كانا في رتبة واحدة من التعريف جعلت أيّهما شئت الاسم والآخر الخبر ، وإن كانا نكرتين جعلت الاسم التي لها مسوِّغٌ للأخبار عنها والآخرى الخبر ، ولا يجوز عكس ذلك ، فان كان لكل واحدةٍ منهما مسوِّغٌ جعلت أيّهما شئت الاسم والآخرى الخبر ، وإن كان أحدهما معرفةً والآخر نكرةً جعلت الاسم المعرفة والنكرة الخبر ولا يجوز عكس ذلك إلا في الشعر .

(١) في د : يخلوا .

باب الافعال الجارية مجرى كان واخواتها

وأعني بذلك افعال المقاربة ، وهي : عسى ويوشك واخلولق
وكاد وكرب وأخذ وجعل وطفق بفتح الفاء وكسرهما ،
وهذه الافعال كلها داخلة على الابتداء والخبر ككان واخواتها فما
كان اسماً لكان ، كان اسماً لها ، وأما أخبارها فلا تكون إلا
افعالاً ، فأما عسى ويوشك واخلولق فلا تقع الأفعال موقع
أخبارها إلا مع أن وقد تحذف مع عسى ويوشك وهو قليل
وبابه الشعر ، ومنه قوله (١) :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب

وقول الآخر (٢) :

يوشك من فر عن منيته
في بعض غراته يوافقها
وأما كاد وكرب فتقع الأفعال موقع خبريهما بغير أن ، وقد
تدخل عليهما أن ، وذلك قليل وبابه الشعر ومنه قوله (٣) :

وقد كاد من طول البلى أن يمصحاً

(١) البيت لهدبة بن خشرم العذري ، وهو من الابيات السواثر ،
أنظره في : ابن عقيل ٢٨١/١ ، والتذكرة السعدية ٣٨/١ ، وشرح
شواهد المغني وغيرها من المظان . والمغني ١٦٤/١ ثم ٦٤١/٢ ، والخزانة
٨١/٤ . وغيرها من المظان .
(٢) البيت لامية بن أبي الصلت ، وهو في الكتاب ٤٧٩/٢ ، وابن
عقيل ٢٨٦/١ .
(٣) هذا شطر بيت من الرجز ، وينسب لرؤبة بن العجاج ، وهو
في : الكتاب ٤٧٨/١ ، والانصاف ٥٦٦/٢ ، والخزانة ٢١٥/٢ ثم ٩٠/٤ .

وقول الآخر (١) :

وقد كربت أعناقها أن تقطعاً

وأما أخذ وجعل وطفق فلا تقع الأفعال موقع أخبارها إلا بغير أن ، والسبب في ذلك أن عسى ويوشك واخلولق فيها تراخ ، فلما كانت الأفعال التي في موضع أخبارها مستقبلةً أدخلوا عليها أن (٢) المخلصة للاستقبال ، وأما أخذ وجعل وطفق فالأفعال الواقعة موقع أخبارها أحوال فلم يسغ لذلك دخول أن عليها ، وأما كاد وكرب فلمقاربة ذات الفعل ، فمن أدخل أن على أخبارهما فتشبيها لهما بعسى لأنها مستقبلة ، ومن لم يدخلها فتشبيها لهما بجعل لكثرة المقاربة ألا ترى أن معنى قولك : كاد زيد يقوم ، قارب القيام حتى لم يبق بينه وبين الدخول فيه زمن ، كما أن الذين حذفوا أن من خبر عسى ويوشك شبهوهما بكاد ، ولا تقع الأسماء موقع أخبار هذه الأفعال وإن كان ذلك هو الأصل في كلام نحو قولهم (٣) :

« عسى الغوير أبو ساء »

أو في ضرورة نحو قوله (٤) :

(١) وأوله : سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما .

والبيت لكلجة اليربوعي ، وهو في : ابن عقيل ٢٨٧/١ .

(٢) في د : ان ، وهو تصحيف .

(٣) هذا مثل قالته الزباء ، ملكة الجزيرة ، والغوير : تصغير الغار ،

والأبؤس : جمع : بؤس .

وقد خرجه بعض النحاة ، علي أن (أبؤسا) خبر عسى .

(٤) البيت في : ابن عقيل ١٣١/١ ، والمغني ١٦٤/١ ، والخزانة ٧٧/٤ ،

وهو ينسب لرؤبة ، وموضع الشاهد ورود خبر عسى اسما وهو (صائما) .

أكثر في العذل (١) ملحاً دائماً

لا تكثرن إنني عسييت صائماً

وانما رُفِضَ هنا الاسم وان كان الأصل لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصور في الأسماء . وقد تسدُّ أن مع صلتها مسدَّ الاسم والخبر في : عسى ويوشك فتقول ، عسي أن تقوم ، ويوشك أن تقوم ، كما سدَّت مسدَّ المفعولين في : ظننت وأخواتها ، وقد تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها فتقول عسى ان يقوم زيد ويوشك أن يقوم عمرو على أن يكون زيد اسم عسى وعمرو اسم يوشك وأن والفعل في موضع الخبر ، وإذا اتصل بعسى ضمير متكلم أو مخاطب جاز فيها أن تبقى على وزنها ، وان تكون على وزن فعل بكسر العين فتقول : عسييت أن أقوم وعسييت أن تقوم بفتح العين وكسرها ، وإذا كان فاعلها ظاهراً أو ضمير غيبة لم تستعمل إلا على فعل بفتح العين ما عدا ضمير جماعة المؤنثات فانها تستعمل معه باللغتين ، وتقول في التثنية والجمع ، الزيدان عسى ان يقوما ، والزيدون عسى أن يقوموا ، والهندات عسى أن يقمن ، ان لم تُقدَّر في عسى ضميراً بل تكون أن وصلتها في موضع الاسم والخبر ، فان جعلتهما متحملة للضمير قلت : عسيا وعستا وعسوا وعسين . ولا يكون فاعل الفعل الواقع في موضع أخبار أخوات عسى إلا ضميراً عائداً

(١) في بعض الاصول : في اللوم .

على اسمائها ، فأما قوله (١) :

وقد جعلتُ إذا ما قمتُ يُثقلني

ثوبِي فأنهض نهضَ الشاربِ الثمَلِ

فعلى اقامة السبب ؛ وهو الانتقال مقام المسبب وهو النهوض
نهض الشارب الثمل ، والمعنى : وقد جعلت انهض نهض الشارب
الثل لاثقال ثوبي اياي ، فقدّم ذكرَ السبب كما قال تعالى
« أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى » (٢) ،
فاستشهاد الرجل والمرأتين ليس سببه ضلال احدهما بل التذكير
إن ضلت ، فعومل الضلالُ معاملة التذكير لما كان سببه .
وقد تعمل عسى عمل لعل إذا كان الاسم الواقع بعدها ضميراً
فيقال : عسك ان تقوم وعساني ان أخرج ، قال (٣) :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما

تنازِعني : لعلِّي أو عساني

(١) ينسب هذا البيت لعمر بن أحمد الباهلي ، وهو في : المغني
٦٤١/٢ ، والبيان ٧٦/٣ ، والخزانة ٩٣/٤ .
(٢) سورة البقرة : ٢٨٢ .
(٣) البيت لعمران بن حطان الخارجي ، وهو في : شعر الخوارج :
والكتاب ٣٨٨/١ ، وعجزه في اوضح المسالك ٤٣٩/١ وفيه : (اقول لها :
لعلي او عساني) .

باب ما ولا ولا

إعلم : أن (ما) لها شِبْهَانِ عامٌ وخاصٌ ، فالعام شبهها بالحروف التي لا تخص الاسم بالدخول عليه ، إذ هي غير خاصة بالاسم ، والخاص شبهها (ليس) في أنها للنفي وانها إن دخلت على المحتمل خلصته للحال ، كما ان ليس كذلك ، فبنو تميم راعوا الشبه العام فلم يعملوها . وأهل الحجاز ونجد راعوا الشبه الخاص فاعملوها عمل (ليس) (١) ، إلا انهم لم يعملوها عملها إلا بشروط ثلاثة : احدها ، ان يكون الخبر غير موجب ، والآخر أن لا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا مجرور ، والثالث أن لا يفصل بينها وبين الاسم بان الزائدة . فان فقدَ شيءٌ من ذلك رجعوا الى اللغة التميمية ، فأما قول الفرزدق (٢) :

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ

إِذْ هُمْ قَرِيشٌ وَإِذَا مَا مِثْلَهُمْ بِشَرِّ

فَمِثْلَهُمْ مَرْفُوعٌ إِلَّا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى

مَبْنِيٍّ (٣) نَحْوَ قَوْلِ الْآخَرِ :

تَتَدَاعَى مَنَخِرَاهَا بِدَمٍ

مِثْلَ مَا أَثْمَرَ حُمَاضُ الْجَبَلِ

(١) ذلك لان القاعدة العامة ان الحرف لا يعمل الا اذا اختص فاذا اختص بالاسماء عمل فيها واذا اختص بالافعال عمل فيها .
(٢) من قصيدة يمدح بها عمر بن عبدالعزيز ، انظر : ديوانه : ٢٢٣ ، والمغني ١/٨٧ ، و/٤٠٢ ثم ٥٧١/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٢٣٧ ، والخزانة ١٣٠/٢ .

(٣) وهذا باطل من القول اذ لو بني كل مضاف الى مبني لكثير ذلك وورد في غير هذا الموضع .

وكذلك قول الآخر (١) :

وما الدهر إلا منجُوناً بأهله

وما صاحب الحاجات إلا معذباً

يتخرج على أن يكون معذب "مصدراً كمنزق" ، وكذلك منجنون ، التقدير : وما الدهر إلا دوران منجنون ، وما صاحب الحاجات إلا تعذيباً (٢) ، فيكون من باب ما أنت إلا سيراً . ويجوز دخول الباء في خبرها تأخر عن الاسم أو تقدم عليه نحو قوله (٣) :

أما والله أن لو كنت حراً

وما بالحر أنت ولا القمين

وإذا أتيت بعد حرف العطف باسم واحد ، فإن كان حرف العطف يقتضي الإيجاب رفعت ليس إلا ، نحو قولك : ما زيد

(١) هو بعض بني سعد ، والبيت في : شرح المفصل ج ٨ ص ٧٥ ،
والمغني ٧٦/١ (الشاهد/١١٠) وشرح شواهد المغني ٢١٩/١-٢٢٠ ،
والخزانة ١٢٩/٢ وفي الاصول الاخرى : أرى الدهر . .
والمنجنون : الدولاب الذي يستقى عليه ، وموضع الشاهد نصب
خبر (ما) مع أنها فتنقض نفيها بالا .
(٢) والتوجيه : والا يعذب معذبا ، أي : تعذبا ، انظر : اوضح
المسالك ١٩٨/١ .

(٣) البيت يروى بهذا اللفظ أيضا :

وما بالحر أنت ولا الخليق

وما بالحر أنت ولا العتيق

والبيت مجهول القائل ، وهو في : المغني ٣١/١ ، وشرح شواهد
المغني : ١١١ ، والانصاف ٢٠٠/١ ، والخزانة ١٣٣/٢ ، والشاهد دخول
الباء في خبر (ما) مع تقدمه على الاسم .

قائماً لكن قاعدٌ ، وبَلَّ قاعدٌ ، وإن كان لا يقتضيه وعطفته على الخبر ، كان المعطوف على حسبه إن كان مرفوعاً أو منصوباً ، وإن كان مخفوضاً جاز فيه الحمل على الموضع ، فترفع ان قدرتها تميمية وتنصب إن قدرتها حجازية ، والحمل على اللفظ فتخفض ، فان أتيت بعد حرف العطف بصفة موصوف وأوليت الوصف الحرف و كان الموصوف سببياً من اسمها كان الوصف على حسب الخبر إن كان مرفوعاً ، ويجوز فيه الرفع والنصب إن كان منصوباً ، ويجوز فيه الرفع والنصب والخفض ان كان مجروراً بالباء الزائدة . وإن كان الموصوف اجنبياً منه لم يجز في الوصف في جميع ذلك إلا الرفع وأما الموصوف فمرفوع على كل حال ، واذا تأخر الوصف جاز فيه الرفع والنصب كان الموصوف سببياً أو لم يكن ، هذا إن كان الحرف لا يقتضي الايجاب ، فان اقتضاه لم يجز إلا الرفع فيهما تأخر الوصف أو تقدم ، ولا ولا يكونان بمنزلة ما الحجازية في رفع الاسم بهما ونصب الخبر .

أما لا فانها لا تعمل إلا في النكرات بشرط ان يكون الخبر ايضاً مؤخرأ منفيأ نحو قولك : لا رجل أفضل منك ، فان كان موجبأ أو مقدماً لم تعمل ، نحو قولك : لا أفضل منك رجل ولا امرأة . ولا رجل ولا امرأة إلا أفضل منك ، وسبب ذلك أنها إنما تعمل إذا كانت خاصة بالاسم ولا تكون خاصة حتى تكون للنفي العام فتكون في جواب السؤال العام نحو قولك :

هل من رجلٍ قائمٍ ، فيلزمُ دخولها من أجل ذلك على الاسم
النكرة .

وأما لات فلم ترفع بها العرب إلا (الحين) مظهراً أو
مضمراً فتقول : لات حين قيام لك ، ولات حين قيام لك ،
فتنصب حين تريد لات الحين حين قيام لك ، وتعمل في الحين
معرفةً ونكرةً لاختصاصها به ، ومن اعمالها فيه معرفة قول
الأعشى (١) .

لات هنا ذكرى جيرة أو من

جاء منها بطائف الأهل
فأعملها في هنا وهو معرفة . والعطف على خبرها كالعطف
على خبر ما إذا كان منصوباً وقد أجروا إن النافية في الشعر
مجري (ما) في نصب الخبر لشبهها بها ، قال (٢) :
إن هو مستولياً على أحدٍ
إلا على أضعف المجانين
ولا يجوز ذلك في الكلام لأنها مختصة .

(١) انظر ديوانه : ص ١ ، و صدره في : اوضح المسالك ٢٠٦/١ .
(٢) البيت مجهول القائل ، و صدره في : اوضح المسالك ٢٠٨/١ ،
وفيه : يروي عجزه على صور مختلفة ، احداها (رواية المقرب) .
والثانية : الا على حزبه الملاعين
والثالثة : الا على حزبه المناحيس
وروي عن أهل العالية قولهم ان أحد خيرا من أحد الا بالعافية .
وقرأ بعضهم (ان الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) .

باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر

وهي ، إنَّ وأنَّ ولكنَّ ومعناها التأكيد ، و كأنَّ ومعناها التشبيه وليتَّ ومعناها التمني ، ولعلَّ ومعناها الترجي في المحبوبات والتوقع في المحذورات . اعلم أنَّ هذه الحروف لما كانت مختصة بالاسماء ، ولم تكن كالجزم منها اشبهت الافعال ، فعملت ورفعت أحد الاسمين ونصبت الآخر لأنها اشبهت منها ما يطلب اسمين ، وما يطلب من الأفعال اسمين يرفع احدهما وينصب الآخر . ولما كانت معاني هذه الحروف في أخبارها اشبهت الأخبار العمد فرُفعت واشبهت الاسماء الفضلات فنصبت . وجميعها إنما يدخل على المبتدأ والخبر ، فما كان مبتدأً كان اسماً لها ، إلا اسم الشرط واسم الاستفهام وكم الخبرية ، وكل اسم التزم فيه الرفع على الابتداء ك (ما) التعجبية وأيمن الله ، وما كان خبراً للمبتدأ فإنه يكون خبراً لها إلا الجمل غير المحتملة الصدق والكذب واسماء الاستفهام وكم الخبرية .

وانفردت إنَّ من بين سائر اخواتها بدخول اللام في الخبر اذا كان اسماً أو فعلاً مضارعاً أو ماضياً غير متصرف ، نحو نِعْمَ وبئس ، أو ظرفاً أو مجروراً أو جملة اسمية ، فان كان ماضياً متصرفاً لم يجز دخولها عليه ، وقد تدخل اللام على الاسم اذا وقع

موقع الخبر نحو قولك إنَّ في الدار لزيداً ، وقد تدخل ايضاً على معمول الخبر إذا تقدم عليه نحو قولك إنَّ زيداً لفي الدار قائم ، فأما قراءة من قرأ (إلاَّ أنهم لياكلون الطعام) (١) بفتح الهمزة فشاذة (٢) واللام فيها زائدة . ولا تدخل اللام على إنَّ نفسها وان ابدلت همزتها هاءً فأما قوله (٣) :

ألا يا سناً برق على قلل الحمى

لهنك من برقِ عليّ كريم

فأصله : له انك . ثم نُقلت حركة الهمزة ، والعرب تقول له أنت .

ولا يجوز تقديم شيء من معمولات هذه الحروف عليها ولا تقديم اخبارها على اسمائها لضعفها في العمل . إلاَّ ان يكون الخبر ظرفاً أو مجروراً فإنَّ العرب اتسعت فيهما . ويجوز تقديم معمول الخبر عليه اذا لم يكن للخبر مانع من موانع تقديم المفعول على العامل ، ولا يجوز تقديمه عليها اصلاً ولا على الاسم إلاَّ أن يكون ظرفاً أو مجروراً في أحد القولين ، وهو مع

(١) سورة : الفرقان ، الآية / ٢٠ .

(٢) القراءة بكسر الهمزة .

(٣) البيت لرجل من نمير ، وعجزه في : المغني ١ / ٢٥٤ ، وشرح

شواهد المغني : ٦٠٣ ، واللسان (لهن) ، وامالي القالي ١ / ٢٢٠ ، ومجالس

ثعلب : ١١٣ .

ذلك قليل نحو قوله (١) :

ولا تلحني فيها فإنَّ بحبِّها

أخاك مُصاب القلب جمُّ بلائلهُ

وإذا اتصل بحرف من هذه الحروف يا المتكلم لحقته نون
الوقاية ، ولا تلزم فتقول : إنِّي وإنِّي ، وكذلك سائر اخواتها إلاَّ
ليت فانها تلزمها فتقول : ليتني ولا يجوز ليتي إلا في ضرورة نحو
قوله (٢) :

كمنية جابرٍ إذ قال : ليتي

أُصادفُه وأتلفُ بعضَ مالي

ويجوز حذف اسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دلَّ
على ذلك دليل ، ومن ذلك قول الفرزدق (٣) :

فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي

ولكن زنجي عظيم المشافر

التقدير ، ولكنك زنجي ، إلا أن يكون الاسم ضمير أمرٍ

(١) البيت مجهول القائل ، وهو في : ابن عقيل ١٣٧/١ ، والخزانة
٥٧٢/٣ والمغني ٧٧٣/٢ .
• وبلابل : جمع بلبله ، وهي الوسوسة .
• والشاهد تقديم معمول الخبر (مصاب) وهو الجار والمجرور (بحبها) .
(٢) البيت لزيد الخير الطائي ، (زيد الخيل الطائي) وهو في ديوانه : ٨٧
وابن عقيل ٩٨/١ .
(٣) البيت في ديوانه : ٤٨١ ، والمغني ٣٢٣/١ ، والخزانة ٣٧٨/٤ .

أو شأن : فانه لا يحسن حذفه إلا في ضرورة ، بشرط ألا يؤدي حذفه الى أن يلي إن وأخواتها فعل ، نحو قوله (١) :

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا
يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَطِبَّاءًا

التقدير إنه ، وكذلك أيضاً يجوز حذف الخبر إذا كان عليه دليل ومن ذلك قوله (٢) :

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قَرِيشٍ تَفَضَّلُوا
عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنْ الْأَكَارِمِ نَهَشَلَا

فحذف تفضلوا لدلالة ما قبله عليه ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان الاسم نكرة نحو قول الأعشى (٣) :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْتَحَلًّا
وَإِنَّ فِي السَّفَرِ مَا مَضَى مَهَلًّا

أي : إن لنا محلاً ، وإذ الحقت هذه الحروف ما لم يجز أعمالها نحو قولك : إنما زيد قائم ، لزوال اختصاصها بالأسماء .

(١) هو الاخطل التغلبي ، ولم نجده في ديوانه : وهو في المغنى ١/٣٦ ،
والخزانة ١/٢١٩ و ٢/٤٦٣ .

(٢) البيت نسبه البغدادي الى الاخطل ، ولم نجده في ديوانه ، وهو
في : الخصائص ٢/٣٧٤ ، والخزانة ٤/٣٨٥ .
والمعنى : اى : او ان الاكارم نهشلا تفضلوا .

(٣) هو في : ديوانه : ١٧٠ .

(٤) ويروى في : المغنى ١/٨٧ والخزانة ٤/٣٨١ : وان في السفر

اذ مضو مهلا .

ألا ترى أنك تقول : إنما يقوم زيد ، إلا لیت فانه يجوز الغاؤها
إذا جعلت ما كافةً واعمالها اذا لم يعتد بها لأنها باقية على
اختصاصها ، لا يقال : ليتما يقوم زيد . وقد روي بيت
النابغة (١) :

قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا

إلى حمامتنا ونصفه فقد

برفع الحمام ونصبه على الوجهين .

ويجوز في : إن وأن ولكن وكان التخفيف بحذف
احد المثليين ، فأما لكن إذا خُففت فيبطل عملها لزوال الاختصاص
نحو قولك : ما قام زيد لكن عمرو قائم . وأما أن وكان فلا
يجوز فيهما إلا الأعمال لبقائهما على اختصاصهما بالاسماء إلا
أن اسمها لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً نحو قولك : علمت
أن زيد قائم ، وكان زيد قائم ، وعلمت ان سيقوم زيد ،
التقدير أنه زيد قائم وكأنه زيد قائم وأنه سيقوم زيد ، ولا يكون
ظاهراً أو ضميراً لا يراد به الشأن إلا في ضرورة نحو قوله (٢) :

كان وريديه رشاء خلب

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيت في ديوانه : ١٦ وفيه :

قالت فيا ليتما هذا الحمام لنا .

(٢) هذا بيت من مشطور الرجز ، ينسب لرؤبة بن العجاج ، انظر

ديوانه : ١٦٩ .

وقوله الآخر (١) :

كأنَ ظبِيَّةٌ تعطو إلى وأرقِ السَّلْمَ

وقد يثبت المضمرة في الضرورة نحو قوله (٢) :

فلو أنكِ في يوم الرِّخاءِ سألتني

طلاقكِ لم أبخل وأنتِ صديقُ

والجملة الواقعة خبراً لأنَّ إذا كانت فعلية فصل بينهما
بالسين أو سوف أو قد في الإيجاب وباللآ في النفي ، إلا أن يكون
الفعل غير متصرف نحو قوله تعالى : « وأنَّ للإنسانِ إلاَّ
ما سعى » (٣) . ولا يحتاج إلى الفصل لشبهه بالاسم وفصلهم بينها
وبين الفعل بما ذكر دليل على اختصاصها بالاسم ، وأما إنَّ فيجوز
الغاؤها وإعمالها ولا يكون اسمها إلاَّ ظاهراً . فإنَّ عملت لم
تلتزم اللآم في الخبر بل يجوز إنَّ زيدا قائمٌ ولقائمٌ وإنَّ ألغيت
لزم اللآم فرقاً بينها وبين النافية نحو قولك ، إنَّ زيدٌ لقائمٌ ،
فمن ألغاهما فلزوال الاختصاص ، إذ قد تدخل على الأفعال الداخلة
على المبتدأ والخبر نحو قولك : إنَّ ظننتُ زيدا لقائماً ، وتلتزم اللآم
أيضاً فارقةً ويكون دخولها على المنصوب الذي هو خبر في الأصل

(١) وأوله : ويوما تلاقينا بوجه مقسم

والبيت نسب إلى غير واحد ، انظره في : الكتاب ٢٨١/١ و ٤٨١ ،
والانصاف ٢٠٢/١ ، واللسان (ق س م) والخزانة ٣٦٤/٤ والمغني ٣٢/١ .

(٢) البيت مجهول القائل ، وهو في : المغني ٢٩/١ ، وابن عقيل

٣٢٨/١ .

(٣) سورة النجم : ٣٩ .

أو على الفصل ، نحو قولك : إن ظننت زيدا لهو القائم ، ومن أعملها
فلأنها لم تفارق الاختصاص بالجملة ، إذ لا تدخل من الأفعال إلا
على النواسخ للابتداء ولا تدخل على غيرها ، إلا ان شذ من ذلك
شيء فلا يقاس عليه ، نحو قوله (١) :

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا

حَلَّتْ عَلَيْكَ عَقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

وحكي عن بعض الفصحاء : « إِنْ قَنَعَتْ كَاتِبُكَ لِسُوطًا »
وانفردت إن ولكن بجواز العطف على موضعها مع الاسم في
أحد القولين إلا انه لا يخلو أن تعطف على اسمها بعد الخبر أو
قبله ، فإن عطفت بعده جاز لك وجهان : النصب والرفع على
الموضع ، وان عطفت قبله فالنصب على اللفظ ليس إلا ، نحو قولك :
إن زيدا وعمروا قائمان ، ولا يجوز الرفع على الموضع لأنه لم يتم
الكلام فإن جاء شيء من ذلك فشاذا لا يقاس عليه ، نحو قولهم :
انك وزيد ذاهبان ..

(١) البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو ، ترثي زوجها الزبير بن العوام
(رضي الله عنه) • وهو في : ابن عقيل / ٣٢٧ ، والمغني / ٢١ / ١ ، والخزانة
٤ / ٤٣٨ • وهذه اللام تسمى : الفارقة ، لأنها تفرق بين الاثبات والنفي ،
والشاهد دخولها على الفعل (قتلت) • وهو غير ناسخ •

باب المفعول به

المفعول به هو : كلّ فَضْلَةٍ انتصبت عن تمام الكلام يصلح وقوعها في جواب من قال : بأيّ شيء وقع الفعل • أو يكون على طريقة ما يصلح ذلك فيه • والعامل فيه أبدأً الفعل أو اسم الفاعل أو الامثلة التي تعمل عمله أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بأنّ والفعل أو الاسم الموضوع موضع الفعل وأعني بذلك الاغراء والمصادر الموضوعه موضع الفعل وأسماء الأفعال •

باب الافعال المتعدية

إعلم انّ الافعال قسماً ، مُتعدِّ وهو ما يصلح ان يبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأي شيء وقع • وغير متعدِّ وهو ما لا يصلح ذلك فيه ، فالمتعدي منها وهو المقصود في هذا الباب ، إما يتعدّى الى واحد أو الى اثنين أو الى ثلاثة ، فالمتعدّي الى واحد ، إما ان يتعدّى اليه بنفسه ، وهو : كل فعل يطلب مفعولاً به واحداً ، لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب ، وإما بحرف خفض وهو كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض كسرت ، وأما بنفسه تارةً وبحرف جرّ أخرى ، وهو كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجرّ على حدّ سواء ، نحو ، نصح ، وهذا الضرب الآخر يُحفظ ولا يقاس عليه • ويجوز في الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصاراً وهو أن تريد المحذوف ، واقتصاراً وهو ان لا تريده ، فمن الاختصار قوله (١) :

مَنْعَمَةٌ تَصَوْنُ إِلَيْكَ مِنْهَا

كصونك من وراء شرّ عبي (٢)

أي : تصون إليك منها الحديث ، لأن المرأة تُوصف بكتمان الحديث ومن الاقتصار قوله تعالى : « كلوا واشربوا • » (٣) أي

-
- (١) البيت للحطيئة ، وهو في : ديوانه : ٣٥ ، والخصائص ٣٧٢/٢ •
 (٢) في الاصل ود : كمونك ، والتصحيح عن الديوان •
 والشرعبي : ضرب من ثياب اليمن •
 (٣) سورة البقرة : ٦٠ •

أوقعوا هذين الفعلين • ويجوز ادخال اللام على المفعول به اذا تقدم على العامل ، قال الله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » (١) • وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا انه لا ينقاس عليه ، إلا في ضرورة نحو قوله (٢) :

فلما أن تواقفنا قليلاً أنخنا للكلاكلِ فارتمينا

اي : أنخنا الكلاكل • وكذلك ايضاً يجوز حذف حرف الخفض إن كان المفعول أن أو أن مع صلتها ، تقول ، عجبت من انك قائم ، ومن أن يقوم زيد ، وإن شئت حذفت من وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يجر حذفه ، إلا حيث سُمع قالوا : فرقته وفزعته أو في ضرورة نحو قوله (٣) :

تمرّون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام

اي : على الديار ، واذا تعدى الفعل الى المفعول ظاهراً لم يتعد اليه مع ذلك مضمراً ، لا تقول لزيد ضربته • فأما قوله (٤) :

هذا سُرّاقةٌ للقرآن يدرسه

والمرء عند الرثشا إن يلقها ذيب

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل ، أي : يدرس

(١) سورة يوسف : ٣ ويقال لهذه اللام لام التقوية •
(٢) لم نقف على قائله ، والكلاكل : جمع كلكل ، وهو الصدر •
(٣) البيت لجرير بن عطية الخطفي ، وهو في ديوانه ص ٥١٢ (وفيه رواية أخرى) • وابن عقيل ٤٥٦/١ •
(٤) هذا البيت ملفق ، فهو برواية اخرى :
ضحوا بأشمط عنوان السجود به يقطع الليل تسبيحا وقرأنا
في ديوان حسان بن ثابت ، ص / ٤١٠ ، وفي رواية اخرى في المغني
٢٤٠/١ ، والخزانة ٢٢٧/١ •

الدرس ، والمتعدّي الى اثنين نوعان :

داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك ، فالداخل عليهما :
ظننت ، اذا لم تكن بمعنى اتهمت ، بل يقيناً أو شكاً مع ترجيح أحد
الطرفين ، وعلمت اذا لم تكن بمعنى عرفت ، ووجدت بمعناها ،
وحسبت ، وخلصت إذا كانتا بمعنى ظننت الشكّية ، وزعمت
الاعتقادية ، ورأيت بمعنى علمت أو ظننت بمعنى الشكّية ، وجعل
بمعنى صير ، ووهب بمعنى جعل .

وما كان من الافعال متعدياً الى ثلاثة اذا بُني للمفعول صار
من هذا الباب وهذه الافعال يكون مكررة مفعولها الأول كل
ما صلح ان يكون مبتدأ ولم يلزم ذلك فيه ، ومفعولها الثاني
كل ما صلح ان يكون خبراً لكان ، ويجوز في هذه الأفعال حذف
المفعولين اختصاراً واقتصاراً ، فمن الاختصار قول الكميّ (١) :

بأي كتاب أم بأية سنة

تري حبهم عاراً عليّ وتحسب

اي : وتحسب حبهم عاراً عليّ ، ومن الاقتصار قولهم : من يسمع
يخل ، اي تقع منه خيلة ، فأما حذف احدهما فلا يجوز اقتصاراً
ويجوز اختصاراً في ضعف من الكلام ومنه قول عنترة (٢) :

(١) البيت في شعر الكميّ والهاشميات ص/٣٨ ووضح المسالك

٣٢١/١

(٢) البيت من معلقته الشهيرة ، التي مطلعها :

هل غادر الشعراء من متردم أم هل عرفت الدار بعد توهم

انظر : ديوانه : ١٨٦ وابن عقيل ٣٧٨/١

ولقد نزلت - فلا تُظنِّي غيره -
مني بمنزلة المحبِّ المكرِّم

اي فلا تُظنِّي غيره واقعاً مني .

وهذه الافعال ان دخلت عليها أداة نفي لم تلغ أصلاً ، وان لم تدخل عليها فلا تخلو أن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ، فان تقدمت عليها ؛ فلا تخلو أن تقع أول الكلام أو يتقدمها شيء ، فان لم تقع أولاً فالأعمال حسن والالغاء ضعيف ، ومن الالغاء قوله (١) :

كذلك أدبتُ حتى صارَ من خلقي
إنِّي وجدتُ ملاكُ الشبِّمةِ الأدبِ

وان وقعت اولاً فالأعمال ليس الا ، نحو قولك : ظننت زيداً قائماً ، وان توسطت أو تأخرت جاز الوجهان ، إلا ان الالغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط ، هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالاشارة اليه ، فان اكدته بشيء من ذلك فالاعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت ، وقد يجوز الالغاء في حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالاشارة أو بالمصدر وهو قليل جداً . وهو مع الضمير اقل منه مع اسم الاشارة ومن ذلك قوله (٢) :

(١) البيت نسبه ابو تمام الى بعض الفزاريين ، وهو في : شرح ديوان الحماسة ١١٤٦/٣ وشرح التبريزي ١٤٧/٣ ، والتذكرة السعدية ج ١ الورقة ٤٨ وابن عقيل ٣٧٢/١ .
(٢) لم يعرف قائله ، وهو في : المغني ٧١٤/٢ ، وشرح شواهد المغني : ٩٣٢ .

يا عمرو وإِنَّكَ قَدْ مَلَّتْ صَحَابَتِي

وصحابتيك إخال ذاك قليل

والإلغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقلّ من ذلك بكثير .
وقد تسدّ أنّ وأنّ مع صلتيهما مسدّ المفعولين فتقول : ظننتُ
أنّ زيداً قائمٌ ، وأنّ يقوم زيدٌ .

ويجوز في هذه الأفعال الفصل وهو : وضع ضمير منفصل
لا موضع له من الاعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين ، أو
نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرة مقاربة لها ، وأعني
بالنكرة المقاربة للمعرفة في هذا الباب (أفعل من) لأنها لا تقبل
الالف واللام ، كما ان المعرفة لا تقبلهما ويكون الضمير على وفق
المفعول الأول في الغيبة والتكلم والخطاب ، لأنّ العرب جعلت
فيه ضرباً من التأكيد لما قبله فتقول : ظننتُ زيداً هو القائم ،
وظننتك أنت القائم ، وظننتني أنا القائم . ولما فيه من التأكيد لم
يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد فلا يقولون : ظننتك أنت أنت
القائم ، يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلاً ، بل استغنتُ
بأحدهما عن الآخر .

ويجوز الفصل أيضاً بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما ذلك
إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة
مقاربة لها ، إلاّ أنّه لا تظهر الفصلية نصّاً إلاّ في باب ظننتُ
وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً

نحو قولك ، أعلمتُ زيداً عمروً هو القائم ، الا ترى انه لا يتصور ان يكون تأكيداً لعمرو لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر ، ولا بدلاً منه لأن المضمر اذا كان بدلاً مما قبله فانما تكون صيغته على وفق موضع الاول من الاعراب ، فلو كان بدلاً لقلت : إِيَّاه ، فتبين انه فصل لا موضع له من الاعراب ، أو في باب كان بشرط دخول اللام على الفصل نحو قولك : ان كان زيدٌ لهو القائم ، فأما قول الشاعر (١) :

وكائناً بالأباطح من صديقٍ

يراني لو أصبتُ هو المصاباً

فأتى بضمير الغيبة فاصلاً بين مفعولي يَرَى مع أن الذي قبله ضمير متكلم ، فيتخرج على أن يكون التقدير : يرى مُصابي هو المصاباً ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ، ثم أتى بالفصل على الأصل . وحكى 'الأخفش' : أن بعض العرب يأتي بالفصل بين الحال وذو الحال ، فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكاً ، إلا أن ذلك قليل . ويجوز في هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق ، وهو ترك العمل لمانع . والموانع ان يكون المفعول إسم استفهام أو مضافاً إليه ، أو تدخل عليه همزة الاستفهام ، أو لام الابتداء ، أو ما النافية ، أو إن وفي خبرها اللام ، فهذه الأشياء توجب

(١) هو جرير بن عطية الخطفي ، والبيت في : ديوانه : ١٧ ، والمغني ٥٤٨/٢ ، والخزانة ٤٥٤/٢ .

التعليق ، أو يكون الاسم مُسْتَفْهَمًا عنه في المعنى ، فتكون في التعليق بالخيار ، نحو قولك : علمت زيداً (١) أبو من هو ، وإن شئت نصبت زيداً ، ألا ترى أن المعنى . علمت أزيداً (٢) أبو عمرو أم أبو غيره ، إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق ، فإن العرب تلتزم فيه الاعمال وذلك نحو قولك : رأيتك زيداً أبو من هو ، ولا يجوز رفع زيد لأن الكلام دخله معنى أخبرني وأخبر لا تعلق ، ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية من كلامهم : سأل أبو من زيد ، وأما ترى . أي برق ها هنا ، والفعل المعلق إن كان من قبيل ما يتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة في موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر نحو قولك : فكرت أبو من زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إليه بنفسه ، كانت الجملة في موضعه نحو قولك : عرفت أبو من زيد ، وإن كان من قبيل ما يتعدى إلى اثنين سدت الجملة مسدّهما ، نحو قولك : علمت أبو [أيهم] زيد ، وإذا كان الاسم مُسْتَفْهَمًا عنه في المعنى وأعملت فيه الفعل ، فإن كان متعدياً إلى اثنين كانت الجملة في موضع المفعول الثاني ، نحو قولك ، علمت زيداً أبو من هو ، وإن كان متعدياً إلى واحد ، كانت الجملة بدلاً من الاسم الذي قبلها ، نحو قولك : عرفت

(١) في د : زيداً .

(٢) في د : أزيداً .

زيداً أبو مَنْ هو ، ويكون من قبيل بَدَل الشيء من الشيء
والتقدير : عرفتُ شأنَ أبو من هو ، فحذف المضاف ، وقد قيل إنَّ
الفعل في جميع ما ذكرَ من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين ،
إمّا بحق الأصل وإمّا بالتضمين وهو الصحيح عندي .

وغير الداخل على المبتدأ أو الخبر إمّا إن يصل إليها بنفسه ،
وهو كلُّ فعلٍ يطلب مفعولين ، يكون الأول منهما فاعلاً في
المعنى . نحو قولك : أعطيت زيداً درهماً ، ألا ترى : أنَّ زيداً
أخذ الدراهم . وإمّا إن يصل إليهما بنفسه وإلى الآخر بحرف
الجرِّ ، وهو كل فعلٍ يطلبُ مفعولين إلا أنَّ طلبه لأحدهما
على معنى ' حرف من حروف الخفض نحو قولك ، اخترت من
الرجال زيداً ، ويجوز في هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما
اختصاراً أو اقتصاراً ، ومن الاقتصار قوله تعالى : « فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ
وَأْتَقَى (١) » ، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما
بنفسه إلا فيما سمع ومما سُمع ذلك فيه : احتار ، واستغفر ،
وأمر ، وسمي ، وكني ، ودعا ، بمعنى ' سمي ' ، قال (٢) :

دَعَتْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرُو ، وَلَمْ أَكُنْ
أَخَاهَا ، وَلَمْ أَرْضَعْ لَهَا بِلْبَانِ

أي : سَمَّيْتُ أَخَاهَا .

(١) سورة الليل : ٥

(٢) هذا البيت لعبد الرحمن بن الحكم ، من قصيدة يشبب فيها
بزوج أخيه مروان بن الحكم ، انظر : شذور الذهب : ٣٧٥ .

والمُتعدِّي إلى ثلاثة هو : أعلم إذا لم تكن بمعنى 'عرَّفَ' ، وأرى
بمعناها ، وأنبأ ، ونبأ ، وأخبر ، وحدث ، إذا ضُمنت معنى 'أعلم' ،
ويجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصاراً
واختصاراً ، أمّا حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً
وغير جائز اقتصاراً ، ويكون المفعول الثاني لهذه الأفعال ما كان
أولاً في باب ظننت ، والثالث ما كان ثانياً فيه ، ويجوز أن
تسدَّ أنْ وأنْ مع صلتيهما مسدَّ المفعولين ، الثاني والثالث .

باب اسم الفاعل

إعلم ان اسم الفاعل إما ان يكون فيه الألف واللام أو لا يكون ، فان كانت ، فإما أن يكون مفرداً أو مجموعاً جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء ، أو مثني ، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو (١) والنون ، فان كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز في معمله الذي يليه النصب والخفض إن كان الممول معرفاً بالألف واللام أو بالإضافة الى ما فيه الألف واللام أو الى ضميره نحو قولك : هذا الضارب الرجل ، والضارب غلام الرجل ، وهذا الرجل أنا الضارب غلامه ، وإن كان الممول غير ذلك لم يجر فيه إلا النصب ، نحو قولك هذا الحارب زيداً (٢) والضاربك ، وان كان مثني أو جمع سلامة بالواو والنون فان أثبت النون لم يجر فيه إلا النصب ، وإن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول ، والخفض ، إن قدرت حذفها للإضافة فتقول : الضاربك ، والضاربا زيداً ، والضاربوا زيداً ، بنصب زيد وخفضه ، وسواء في ذلك كون اسم الفاعل بمعنى 'المضي' أو الحال أو الاستقبال ، وإن لم يكن فيه الألف واللام ، فإما ان يكون بمعنى 'المضي' أو الحال أو الاستقبال ، فان كان بمعنى 'الحال' ، أو

(١) في د : بالالف والواو والنون ، وهو تصحيف .
 (٢) مذهب البصريين غير ذلك ، وهذا مذهب الاخفش .

الاستقبال ، جازَ فيه وجهان : حذف النون أو التنوين وخفض
المعمول الذي يليه ، وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل ، نحو قولك :
هذا ضاربٌ زيداً ، وهذان ضاربان زيداً ، وهؤلاء ضاربون
زيداً ، وهذا ضاربٌ زيد ، وهذان ضاربا زيد ، وهؤلاء ضاربوا
زيد ، وإن كانَ بمعنى 'المُضي' ، فإمّا أن يكونَ من فعلٍ
متعدِّ إلى واحد ، أو من فعلٍ متعدِّ إلى أزيد ، فإن كان من
فعلٍ متعدِّ إلى واحد ، فحذفت النون أو التنوين والخفض ، نحو
قولك : هذا ضارب زيد أمس وهذان ضاربا عمرو أمس^(١) ، [وهؤلاء
ضاربو زيد أمس] ، وإن كان من فعلٍ متعدِّ إلى أزيد لم يُجزَّ فيه
الاحذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذي يليه ونصبه ما بعده ،
ولا يعمل اسم الفاعل إلا بشروط : وهي أن لا يوصف
ولا ينصَّر ، وأن يعتمد على أداة أو استفهام ، أو يقع صلة
لموصول ، أو صفة لموصوف لفظاً أو نية ، أو خبراً لذي خبر ، أو
حالاً لذي حال ، أو في موضع المفعول الثاني ، من باب ظننت ،
أو الثالث من باب أعلمت ، فأما قوله^(٢) :

إذا فاقدٌ خطباءُ فرخين رجعتُ

ذكرتُ سليمانَ في الخليلِ المبين

(١) زيادة من : د .

(٢) ينسب هذا البيت إلى : بشر بن أبي خازم ، ولم نجده في
ديوانه ، وهو في : اللسان (ف/ق/د) وفي الاشموني ٥٩/٤ ورد بهذه
الرواية :

في الخليل المزايل

فعلى إضمار فعل التقدير : فقدت فرحين^(١) ، ويجوز
تقديم معمول إسم الفاعل عليه ما لم يمنع من ذلك مانع من الموانع
التي ذكرت في باب الفاعل ، وإذا كان معمول إسم الفاعل
ضميراً متصلاً لم تثبت فيه نون ولا تنوين ، بل تقول :
ضاربك ، وضاربك ، وضاربوك ، وقد يثبتان في الضرورة ،
نحو قوله^(٢) :

وما أدري وظني كل ظن
أمسلمني إلى قومي شراح

ونحو قول الآخر^(٣) :

ولم يرتفق والناس محتضرونه
جميعاً ، وأيدي المعتفين رواهقه

وإذا أتبع معمول إسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان
التابع على حسبه في الاعراب ، وأما المخفوض فإما أن
تبعه بنعت أو تأكيد أو عطف نسق أو بدال ، فإن أتبعه
بنعت ، أو تأكيد أو عطف بيان . فالحفص على اللفظ والنصب
على الموضع إلا أن يكون خفضه بإضافة إسم الفاعل بمعنى
المضي إليه ، وليس فيه ألف ولام ، فإنه لا يجوز إذ ذاك

(١) انظر : الاشموني ٦٢/٤ .

(٢) هو : يزيد بن محمد الحارثي ، والبيت في : البحر المحيط

٣٦١/٧ ، المحتسب ٢/٢٢٠ ، وشراح : مرخم ، شراحيل على غير نداء .

(٣) البيت في الكتاب ٩٦/١ ، مجهول القائل .

إلا الخفض على اللفظ ، نحو قولك : ضارب زيد العاقل
نفسه أمس ، وإن أتبعه بعطف نسق أو بدل فإمّا أن يكون
في اسم الفاعل ألف ولام أو لا يكون ، فإن لم يكن : فالخفض
على اللفظ والنصب باضمار فعل ، نحو قولك : هذا ضارب
زيد وعمراً اي وضرب عمراً أو : يضرب عمراً ، وهذا ضارب
زيد أخاك ، أي وضرب أخاك ، أو : يضرب أخاك ، وإن
كان فيه ألف ولام ، فإنه إن كان مثني أو جمع سلامة
بالواو والنون ، جاز الخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع ،
نحو قولك : هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو ، بخفض الأخ
وعمرو ونصبهما ، وإن لم يكن مثني ولا جمع سلامة بالواو
والنون ، فإمّا أن يكون التابع معرفاً بالألف واللام ، أو
بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام ، أو إلى ضميره أو غير ذلك .
فإن كان معرفاً بشيء مما ذكر جاز الخفض على اللفظ ،
والنصب على الموضع ، نحو قولك : هذا الضارب الرجل
والغلام ، وهذا الضارب الغلام وصاحب الدابة ، وهذا
الضارب الرجل وغلّامه ، ومن ذلك قوله (١) :

الواهب المائة الهجان وعندها

عُوداً تزجي بيتهما أطفالها

(١) هو الاعشى ، والبيت في ديوانه : ١٥٢ (بيروت) وهو من
قصيدة يمدح فيها : قيس بن معد يكرب ، وفيه : تزجي خلفها
وانظر : الكتاب ج ١ ص ٩٤ .

رُويَ بِخَفْضِ عَبْدٍ ، وَنَصْبِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرِفًا
بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ فَالنَّصْبُ عَلَى الْمَوْضِعِ لَيْسَ إِلَّا ، نَحْوُ قَوْلِكَ :
هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلُ وَعَمْرًا ، بِنَصْبِ عَمْرًا لَا غَيْرَ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ
فِي مَا ذُكِرَ يَجْرِي مَجْرَى اسْمِ الْفَاعِلِ ٠٠

باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل

وهي فعولٌ ، وفعّالٌ ، ومفعّالٌ ، وفعلٌ ، وإنّما عملتُ عمله لوقوعها موقعه بديل أنّها للمبالغة ، وفعلٌ المبالغة فعلٌ بتضعيف العين ، واسم الفاعل منه مفعّلٌ ، فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع مفعّلٌ ، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل في جميع ما تقدّم ذكره ، إلا أنّ إعمال فعلٍ وفعلٍ قليلٌ ، فمن إعمال فعلٍ قوله (١) :

حتى شآها كليلٌ موهنًا عملٌ

باتت طراباً وبات الليل لم ينم

ومن إعمال فعلٍ ، قولُ زيد الخيل (٢) :

أتاني أنّهم مزقون عرّضى

ججاش الكرملين لها فديدٌ

(١) البيت لساعدة بن جؤية ، وهو في : ديوان الهذليين ١/١٩٨ ،
المغنى ٢/٤٨٦ ، الخزانة ٣/٤٥٠ ، اللسان (شأو) .
وشآها : شاقها ، وكليل : اى برق كليل ،
(٢) وهو فى ديوانه : ٤٢ .
ومزقون : جمع مزق ، وهو مازق : شق الثياب ، والكرمليين : ماء
في جبل طيء ،

باب المصدر العامل عمل فعله

وهو نوعان : موضوع موضع الفعل ، نحو قوله (١) :

أعلاقة أمّ الوليد بعدما

أفنان رأسك كالثغام المخلص

التقدير : أتعلق أم الوليد •

ومقدّر بأنّ والفعل ، أو بأنّ التي خبرها فعلٌ أو إسم مشتق منه ، أو بما والفعل ، نحو قولك : يعجبني ضرب زيد عمراً ، التقدير : أن ضرب زيد عمراً ، أو : أن زيداً يضرب عمراً ، وكلاهما يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه ، وسواء كان بمعنى 'المضي' ، أو بمعنى 'الحال' ، أو الأستقبال ، ولا يخلو المصدر من أن يكون منوناً ، أو مضافاً ، أو معرفاً بالألف واللام ، فإن كان منوناً فإنك ترفع به الفاعل أو المفعول الذي لم يُسم فاعله ، وتنصب المفعول ، فتقول : يعجبني ضرب زيد عمراً ، وإن شئت حذف المفعول وأبقيت الفاعل أو بالعكس ، وهو الأكثر في الاستعمال ، نحو قوله تعالى : « أو إطعام في يوم ذي مسغبة • يتيماً ذا مقربة » (٢) ، التقدير : أو إطعام أحدكم ، إلا أن إثبات التوئين مع ذكر الفاعل قليل جداً ،

(١) البيت للمرار الفقعسي ، وهو في : الكتاب ٦٠/١ ، ٢٨٣ ،
والمغني ٣٤٤/١ ، والخزانة ٤٩٣/٤ ،
والثغام : الذي يبس وصار أبيض ، والمخلص ، - بكسر اللام -
المختلط رطبه بياسه ،

(٢) سورة البلد ، الآية ١٦ •

ومما جاء من ذلك ، قوله في أحد الوجهين (١) :

حربٌ تردد بينهم بتشاجر

قد كُفرت آباؤها أبناءُها

التقدير : يتشاجر أبناءُها وقد كُفرت آباؤها ، أي لست
الدروع ، وإن كان مُضافاً فلا يخلو من أن تضيفه إلى الفاعل أو إلى
المفعول ، فإن أضفته إلى الفاعل خفضته وبقي المفعول منصوباً ،
ومن ذلك قوله (٢) :

وهنّ وقوفٌ ينتظرن قضاءه

بضاحي عذاة أمره وهو ضامزٌ

أي : قضاء أمره ، وإن أضفته إلى المفعول خفضته وبقي
الفاعل على رفعه ، وهو قليل ومنه قوله (٣) :

أفنى تِلادي وما جمعتُ من نَشَب

قرعُ القواقيز أفواه الأباريق

في رواية : مَنْ رَفَعَ الأفواه (٤) ، بل الأولى إذا وجد
الفاعل والمفعول أن يُضَافَ إلى الفاعل . وإن كان مُعرّفاً
بالألّف واللام فالأحسن فيه أن لا يعمل ، وقد يجوز أن تعمل
عملَ فعله ، فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال : عجبت من

(١) هو الفرزدق ، والبيت في ديوانه ص/ ١٠ ط المكتبة الاهلية - بيروت
ط/ ٢ ولم نجده في ط/ الصاوي .

(٢) هو : الشماخ بن ضرار ، انظر ديوانه ص/ ٧١٧ وفيه : وهن صليل

(٣) البيت للاقيشر الاسدي ، وهو في : المغني ٢/ ٥٩١ .

(٤) انظر : المغني ٢/ ٥٩١ .

الضَّرْبُ زيدٌ عمراً ، وإن شئتَ حذفتَ الفاعلَ وأبقيتَ المفعولَ
أو العكس ، ومن حذفَ الفاعلَ ، قوله (١) :

ضعيفُ النكايَةِ أعداءُه

يَخالُ الفِرارَ يراخي الأَجَلَ

وجمع المصدرِ يجري مجراه في الأعمالِ ، نحو قوله (٢) :

وقد وعدتُكَ موعداً لو وفّتَ به

مواعِدُ عُرُقوبِ أخاهِ يشرِبُ

فالأخ منصوب بمواعد ، ويجوز في هذا الباب تقديم المفعول
على الفاعل ، نحو قولك : يُعجبني ضربُ زيداً عمرو ، وأما
تقديمه على المصدر فجائز إن كان المصدر موضوعاً موضع
الفعل ، فتقول : زيداً ضرباً ، تريد : زيداً أضربُ ضرباً ، وإن
كان مقدراً بأن والفعل ، أو بأن التي خبرها فعلٌ ، أو بما
والفعل ، لم يجز ذلك . لأنه لا تقدر بالوصول ، عومل
معاملته ، فكما لا تتقدم الصلّة ولا شيء منهما على الموصول ،
فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه .

(١) البيت في الكتاب ٩٩/١ ، وفيه : أعداءُه .

(٢) البيت من سوائر الامثال ، وهو للأشجعي ، وانظره في :
اللسان (ع/د/ق/ب) ، والعجز في : الكتاب ١٣٧/١ ،
وفي اللسان :

وعدت ، وكان الخلف منك سجيّة

مواعِدُ عُرُقوبِ أخاهِ يشرِبُ

باب أسماء الأفعال

إعلم : أنّ العرب وضعت للفعل أسماء ، وأكثر ذلك في الأمر ، نحو قولهم : بله زيدا ، بمعنى : دع زيدا ، ورويد عمراً بمعنى ، أمهله ، وتيد مثلها ، ونزال بمعنى أنزل ، وتراك عمراً ، وبمعنى اتركه ، وحذار الشر ، بمعنى : أحذر الشر ، وقرقار وعرعار ، بمعنى قرقر ، وعرعر ، ومه بمعنى : اكفف ، وصه بمعنى : اسكت ، وإيهأ أي كف وهيت بكسر الهاء وفتحها ، أي أسرع ، وهيك مثلها ، وقطك أي اكف ، وقدك مثلها ودع أي : انتعش .

ودعاً لك ، ودعاً مثلها ، وآمين ، بقصر الألف ومدّها ، أي استجب ، وهلم ، أي أقبل أو أحضر ، وحي ، أي أقبل ، وهلاً ، أي قرى ، وحيهل بفتح الهاء وتسكينها أي ، أقبل أو آيت ، وقد تنوّن ، فيقال ، حيهاً ، ولا تكون إذ ذاك إلا بمعنى : آيت ، وهاء وهأ وهأك ، أي : خذ ، وذلك كله موقوف على السماع ، يحفظ ، ولا يقاس عليه ، إلا ما كان منه على فعال ، نحو نزال ، فإنه يقاس عليه في الأفعال الثلاثية لكثرة ما جاء منه ، وحكمها أن تعامل معاملة الفعل الذي هي بمعناه في التعدّي وتركه ، فتقول تراك ، كما تقول أترك ، وتراك عمراً ، كما تقول أترك عمراً ، ولا تضاف إلى معمولها كما لا يضاف الفعل ، لا تقول تراك زيد ، فإن

اتّصلت به كافٌ مُخاطبةٌ ، نحو قولهم : رُوَيْدَكَ زَيْدًا ،
كانت حرف خطاب بمنزلتها في ذلك ، ولا يُقدّم معمولها لعدم
تصرفها ، لا تقول : زَيْدًا دِرَاكًا ، ولا الشَّرَّ حَذَارًا ، ولا يُنصب
الفعل بعد الفاء في جوابها ، إلا أن تكون من لفظ الفعل ،
نحو قولك : تَرَاكَ فترَكك ، وان لم تكن من لفظه لم يجز
ذلك ، لا يُقال : بَلَّهَ زَيْدًا فَيُكْرَمُكَ ، ومن قال : بَلَّهَ
زَيْدًا ، فخفض لم يجعله اسم فعل ، بل هو مصدرٌ مضافٌ
موضوعٌ موضع الفعل ، كأنه قال : تَرَكَ زَيْدًا ، أي اترك
زَيْدًا ، فيكون بمنزلة قوله تعالى : « فَضْرَبَ الرِّقَابَ » (١) . وقد
يجعلون للأفعال أسماء في الخبر ، إلا أن ذلك قليل ، ومنه :
أَفٌّ ، مُنَوْنَةٌ وغير مُنَوْنَةٌ ، أي أَتَضَجَّرُ ، وَأَوْهٌ ، أي
أَتَوْجَعُ ، وَشَتَّانٌ ، بكسر النون وفتحها ، بمعنى 'تباعد' ، ومن
ذلك قوله (٢) :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا

وَيَوْمُ حَيَّانَ أَخِي جَابِرِ

كأنه قال : تباعدَ يَوْمِي وَيَوْمُ حَيَّانَ ، أي تباعدَ ما بينهما ،
وهيَّهَاتَ ، بفتح التاء وكسرهما ، وضمَّها مُنَوْنَةٌ وغير مُنَوْنَةٌ ،

(١) سورة محمد ، الآية/٤ .

(٢) البيت للأعشى ، من قصيدة يهجو بها علقمة بن علاثة ، ويمدح

عامر بن الطفيل في المنافرة التي جرت بينهما ، انظر : ديوانه ص : ٩٦ .

بمعنى بَعْدَ ، ومنها قوله (١) :

فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقَ وَأَهْلَهُ

وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ تَوَاصِلُهُ

وَسَرْعَانَ ، أَي سَرْعَ ، وَوَشْكَانَ ، أَي ، وَشْكَ ،

وَمِنْ كَلَامِهِمْ : سَرْعَانَ ذِي إِهَالَةٍ ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا يَنْصَبُ

الْمَفْعُولَ ، لِأَنَّهَا لَمْ تَوْضَعْ مَوْضِعَ أَفْعَالٍ مُتَعَدِيَةٍ .

(١) هذا البيت لجريير بن عطية ، من نقيضة له مع الفرزدق ، انظر :
ديوان جريير ص : ٤٧٩ ، وفيه :
فأيهات أيهات العقيق ومن به وأيهات وصل بالعقيق تواصله
وانظر رواية أخرى له في : اوضح المسالك ٢/٢٣ ، وقطر الندى :
٢٥٦ ، وشدور الذهب : ٤٠٢ .

باب الأَغْرَاءِ

وأعني بذلك : وَضَعُ الظروف والمجرورات موضعَ
أسماء الأفعال ، وهو موقوفٌ على السَّماعِ ، والذي سَمِعَ من
ذلك : عليكَ وعِنْدَكَ ، ودُونَكَ ، وأَمَامَكَ ، ومَكَانَكَ ،
ووراءَكَ ، وإِلَيْكَ ، فَأَمَّا عَلَيْكَ وعِنْدَكَ ودُونَكَ ، فوضعتُ
موضعَ أفعالٍ متعدية فتعدتُ لذلك ، فتقولُ : عليكَ زَيْدًا ،
وبزَيْدٍ ، ودُونَكَ زَيْدًا ، وعِنْدَكَ زَيْدًا ، إذا أَمَرته به وقد توضع
أيضاً عندَكَ موضعَ تَخَوُّفٍ وتقدّمٍ فلا تتعدى ، فتقولُ :
عندَكَ إذا خَوَّفْتَهُ من شيءٍ بين يديه ، أو أَمَرته أَنْ يتقدّمَ ، وقد
توضع أيضاً على مع مخفوضها موضعَ فعلٍ مُتعدٍّ إلى مفعولين ،
فتقولُ : عليّ زَيْدًا ، والمعنى : أولني زَيْدًا ، ولا يجوز ذلك في
غيرها ، وأَمَّا أَمَامَكَ ومَكَانَكَ ووراءَكَ وإِلَيْكَ فوضعتُ موضعَ
أفعالٍ لا تتعدى فلم تتعدّ لذلك ، فَأَمَّا أَمَامَكَ فاستعملتُ تارةً
بمعنى 'تَخَوُّفٍ ، وتارةً بمعنى 'تبصّر' ، فتقولُ : أَمَامَكَ إذا
خَوَّفْتَهُ من شيءٍ بين يديه أو بَصَّرْتَهُ شيئاً ، وأَمَّا وِراءَكَ فوضعتُ
موضعَ أَفْطِنَ ، فتقولُ : وِراءَكَ ، أي أَفْطِنَ لما خَلْفَكَ ، وأَمَّا مَكَانَكَ
فوضعتُ موضعَ قولِكَ تَأخَّرَ ، وأنت تحذره شيئاً خَلْفَهُ ، وأَمَّا إِلَيْكَ
فوضعتُ موضعَ تَنَحَّ وتَأخَّرَ ، فتقولُ : إِلَيْكَ ، أي ، تَأخَّرَ
وتَنَحَّ عن مَكَانِكَ الذي أنت فيه ، ومن ذلك قوله :

إذا التَّيَّارُ ذُو الْعَضَلَاتِ قَلْنَا

إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعَا

أي تأخر والكاف في جميع ذلك مخفوضة بحرف الجر أو بإضافة الظرف اليها والظروف والمجرورات في هذا الباب متحملة ضمير الفاعل وهو المخاطب ، فإن اتبعت الضمير المجرور قلت : عليك نفسك زيداً ، وإن اتبعت الضمير المرفوع ، قلت : عليك أنت نفسك زيداً ، ولا يُغري إلا لمخاطب ، فلا تقول : على يدِ عمراً ، فإن جاء ، من إغراء الغائب شيء حفظ ، ولم يُقس عليه ، نحو ما حكى من قول بعضهم : عليه رجلاً لَيْسَنِي ، وأمّا قوله عليه السلام « من استطاع منكم الباءة فليتزوج ، وإلا فعليه بالصوم فإنه وجاء » فيتخرج على أن تكون الباء زائدة في المبتدأ كأنه قال : وإلا فعليه الصوم ، فلا يكون من الأغراء ، وأمّا المغري به فيكون غائباً ومتكلماً ، ومخاطباً فإن كان غائباً أو متكلماً ، اتصل ضميره بالظرف أو المجرور ، وقد ينفصل ، فتقول : عَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ ، وَعَلَيْكَ إِيَّاهُ ، وَعَلَيْكَ إِيَّايَ ، وإن كان مخاطباً لم يتصل ضميره بها بل ينفصل أو تأتي بدله بالنفس ، فتقول : عَلَيْكَ إِيَّاكَ ، وَعَلَيْكَ نَفْسَكَ ، ولا تقل : عَلَيْكَ ، لأنه لا يتعدّ فعل المضمرة المتصلة إلى مضمرة المتصلة إلا في باب ظننت ، وفي فقدت ، وعدمت ، لا تقول : ظلمتني ولا ضربتك ، ولا يجوز تقديم المفعول على الظرف ولا على المجرور ، لا تقول زيداً عليك ولا عمراً دونك ،

لأنها لم تقوَ قوة الأفعال اذ لا تتصرف تصرفها ، ولا يبرز فيها
ضمير الفاعل في تثنية ولا جمع ، بل تقول : عليكما زيداً ، وعليكم
زيداً ، وعليكم زيداً ، فأما قوله تعالى : « كتاب الله عليكم » (١) ،
فكتاب مصدر موضوع موضع فعله ، وعليكم مجرور متعلق به ،
كأنه قال : كتب الله عليكم ذلك ، وكذلك قول الشاعر :

يا أيها المائح دلّوي دونكا
إني وجدتُ الناسَ يحمدُ نكا (٢)

فيتخرّج على ان يكون دلوي منصوباً باضمار فعل كأنه قال
خذ دلوي ، ودونك اغراء مستأنف ، ولا يجوز أيضاً ان يُجاب
بشيء من ذلك بالغاء ، لا تقول عليك زيداً فتهينه ، ولا دونك
عمرواً فتحسن إليه •

(١) سورة النساء ، الآية / ٢٤ •

(٢) البيت لجارية من الانصار وقيل : لراجز جاهلي من بني أسيد بن
عمرو بن تميم • صدره في : المغني ٢ / ٦٧٤ ، ٦٨٢ ، ووضح المسالك
٣ / ١٢٠ ، وشذور الذهب : ٤٠٧ •
والمائح : هو بالهمزة المنقلبة عن الياء ، وهو الذي ينزل في جوف البئر
ليملأ الدلاء •

باب ما يجوز أن يتسع فيه

فيتنصب على التشبيه بالمفعول به ، وهي ثلاثة أنواع : الظرف
والمصدر المتسع فيهما ، وسيستوفى الكلام عليهما في موضعه ،
ومعمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، وهي كل صفة مأخوذة من
فعل غير متعدّ في اللفظ الى مفعول به منصوب إلا انها شبّهت
باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدّي ، فنصبت نحو قولك : هذا
حسن الوجه ، ووجه الشبه بينهما أنّها صفة محتملة ضميراً طالبة
لاسم بعدها ، تفرد وتثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ، كما
أنّ اسم الفاعل ، كذلك ، فان نقص من ذلك شيء لم تشبهه
فلا يجوز : زيد أفضل منك الأب ، لأنه لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث ، وصفات هذا الباب تنقسم قسمين ، قسم : يشبهه
عموماً وأعني بذلك : أنّه يجري منه المذكر على مثله ، والمؤنث على
مثله والمذكر على المؤنث ، والمؤنث على المذكر وهو كل صفة
معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل فيه بينهما بالتاء ،
وذلك نحو : حسن وحسنة ، تقول : مررت بامرأة حسنة الأم ،
وبرجل حسن الأب ، وبرجل حسن الأم ، وبامرأة حسنة
الأب ، وقسم : يشبهه خصوصاً ، وأعني بذلك أنّه يجري منه
المذكر على مثله والمؤنث على مثله أيضاً ، وهو كل صفة لفظها
صالح للمذكر والمؤنث ، والمعنى خاص بأحدهما ، أو بالعكس ،
أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما ، فمثال الأول حائض وطامث ،
ومثال عكسه عجزاء ، ومثال الثالث ، عذراء ومُلْتَحٍ ، تقول :

مررت بامرأة حائض البنت ، وعجزاء البنت ، وعذراء البنت ،
 ولا يجوز ان تقول : مررت برجل أعذر البنت ولا أعجز البنت ،
 ولا حائض البنت ، وتقول : مررت برجل ملتجح الأبن ، ولا يجوز
 ان تقول مررتُ بامرأة ملتحية الابن ، فعلى هذا لا تكون الصفة
 مشبّهة إلا اذا نصبت المعمول أو خفضته ، لأن الاضافة
 إنما تكون من نصب والا فهي غير مُشبّهة ، والمشبّهة تتبع ما
 قبلها في واحد من الرفع والنصب والخفض ، وفي واحد من
 التعريف والتنكير وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وفي
 واحد من التذكير والتأنيث وأما قوله :

يا ليلة خرّس الدجاج بهرتها

بيغداد ما كادت الى الصبح تنجلي

فخرس "مفرد مخفّف من خرّس ، يُقال ، ليلة "خرّس" ، إذا
 لم يُسمع فيها صوت ، وليس بجمع ، فإن لم تكن مُشبّهة ،
 فإنّها تتبع ما قبلها في واحد من النصب والرفع والخفض ، وفي
 واحد من التعريف والتنكير خاصة .

ولا تعمل الصّفة في هذا الباب إلا في السببي بشرط
 أن يكون فيه الألف واللام نحو قولك : زيد "حسن الوجه" ،
 أو يكون مضافاً الى ما فيه الألف واللام ، أو الى ضميره ، أو ضمير
 ما أُضيف إليه نحو قولك : هذا "حسن وجه الأمّ جميل
 وجهها" ، وهذه امرأة "حسنة" وجه الجارية جميلة أنفه ، أو أن

يكون ضمير معمولٍ لصفةٍ أخرى ، نحو قولك : مرت
 برجل حسن الوجه جميله ، أو أن يكون مضافاً إلى ضمير
 الموصوف ، نحو قولك : مرت برجل حسن وجهه ، أو أن
 يكون نكرةً ، نحو قولك : مرت برجل حسن وجهاً .
 والصفة في هذا الباب مُشَبَّهَةٌ كانت أو غير مُشَبَّهَةٌ ،
 لا تخلو من أن تكون معرفةً بالألف واللام ، أو نكرةً ، فإن
 كانت نكرةً جازاً في معمولها إن كان معرفاً بالألف واللام ،
 أو مضافاً إلى ما عرف بهما ، أو إلى ضميره ، أو إلى ضمير ما أُضيف
 إليه ، أو إلى ضمير الموصوف ، ثلاثة أوجه : الرفع والنصب (١)
 والخفض ، إلا أنه لا يجوز في المضاف إلى ضمير الموصوف ،
 النصب والخفض ، إلا في ضرورة ، نحو قولك : هذا حسن
 وجهه ، بنصب وجهه وخفضه ، فمن النصب قوله :

أنتها إنّي من نعاتها

كوم الذرى وادقة ضراتها

(١) هذا من غرائب النحاة إذ الصفة محمولة في عملها على فعلها
 وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ولا بد أن تكون هي أضعف منه في القدرة
 على الاعمال . فما دام الفعل لا ينصب فهي من باب أولى لا تعمل هذا
 العمل .

ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو في المعنى فاعل لا أثارة فيه
 للمفعولية ولا لشبهها فهو غير مستحق للنصب . وأهم من كل ذلك أن هذا
 الذي يزعمون في عملها النصب لم يرد عليه شاهد من كلام العرب .
 وقياسهم إياه على النكرة المنصوب تمييزاً قياس فاسد لأن التمييز يكون
 محولاً عن الفاعل وهو بيان لابهام النسبة لا يصح أن يلحق بالمفعول
 أو يشبه به .

ومن الخفض قوله (١) :

أقامت على ربيعهما جارتا صفاً
كميتا الأعالي جونتاً مصطلاهما

وإن كان المعمول نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضمير يعود على الموصوف ، جاز فيه الخفض والنصب ، نحو قولك : هذا حسنٌ وجهاً ، وحسنٌ وجهٍ ، ومررتُ برجلٍ حسنٍ وجهٍ جميلٍ أنفه ، بنصب أنفه وخفضه ، وإن اتصل به ضمير رفعته عائد عليه رفعته ، ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا في ضرورة ، وإن كان ضمير معمول لصفة أخرى ، فإن كانت الصفة منصرفة لم يجز فيه إلا الخفض ، نحو قولك : حسنٌ الوجه جميله ، وإن كانت غير منصرفة جاء في الضمير أن يكون في موضع خفض ، وإن يكون في موضع نصب ، فتقول : مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه أحمره ، بكسر الراء إن قدرت الضمير مخفوضاً ، وفتحها إن قدرتَه منصوباً ، وسمع الكسائي : (لا عهد لي بالأم قفاً منه ، ولا أضعه) . يفتح العين ، وإن كانت الصفة معرفة بالألف واللام ، فإن كانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون ، وإن أثبت النون لم يجز في المعمول إلا النصب ، نحو قولك : قام الرجلان الحسنان وجوهاً ، والرجال

(١) البيت من قصيدة للشماخ بن ضرار الغطفاني ، يمدح بها يزيد بن مربع الانصاري ، انظر ديوان الشماخ ، صفحة ٣٠٨ .
والصفا : جبل ، وانظر الكتاب ج ١ ص ١٠٢

الحسنون وجوهاً ، وقام الرجال الحسان الوجوه (١) ، والرجال
الحسنون الوجوه (٢) ، وقام الرجال الحسان وجوهاً منهما ،
والرجال الحسنون وجوهاً منهم ، وقام الرجال الحسان
وجوههما ، والرجال الحسنون وجوههم ، إلا أن نصبه إذا
اتصل به ضمير يعود على الموصوف ، لا يجوز إلا في ضرورة ،
وإن حذفت التون جاز فيه النصب والخفض ، إلا أن ذلك
لا يجوز فيه ، إلا إذا اتصل به ضمير عائد على الموصوف إلا
في ضرورة ، وإن كانت غير ذلك جاز في (٣) المعمول ، إن كان
معرفاً بالألف واللام ، أو مضافاً إلى ما عرّف بهما ، أو إلى
ضميره ، أو إلى ما أضيف إلى ضميره ، ثلاثة أوجه ، الرفع ،
والنصب ، والخفض ، وإن كان مضافاً إلى ضمير الموصوف لم
يجز فيه إلا الرفع ، وقد يجوز فيه النصب في الضرورة ، نحو
قولك : مررتُ بزيدِ الحسن وجهه ، ومررتُ بالرجل الحسن
وجهه ، بنصب وجهه ورفع .

وإن كان نكرة أو مضافاً إلى ضمير نكرة لم يجز فيه إلا
النصب ، نحو قولك : هذا الحسن وجهها ، الجميل أنفه ،
وإن كان ضميراً ، فإن كان عائداً على ظاهر يجوز فيه النصب ،
والخفض ، جاز فيه أن يكون في موضع نصب ، وإن يكون
في موضع خفض .

(١) في د ، الحسنان الوجه ،

(٢) في : د ، الحسنون الوجه .

(٣) في د : فيه .

فإن كان عائداً على ظاهرٍ لا يجوز فيه إلاّ النصب ، لم
يجز فيه ، إلاّ ان يكون في موضع نصبٍ ، نحو قولك : هذا
الحسن وجهاً جميلاً .

ويجوز أن يتبع معمول الصفة المشبهة باسم الفاعل ، بجميع
التوابع ما عدا الصفة .

وإذا (١) كان مخفوضاً خُفضَ المعطوف عليه ، ولم يجز
نصبه باضمار فعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف على
المخفوض باضافة اسم الفاعل اليه .

(١) في د : وان .

باب المنصوبات

التي يطلبها الفعل على اللزوم

(بهذا الباب [تبيّن] احكام المنصوبات التي لا يَنفك
الفعل عن طلبها من جهة المعنى) (١) ، وهي : الحال ، والمفعول المطلق ،
وأعني به المصدر ، والمفعول فيه ، وأعني به ظرفي الزمان والمكان ،
فأمّا المصدر فهو : إسم الفعل ، نحو : قيام ، أو عدده ، نحو :
عشرين ضربة ، أو ما قام مقامه ، نحو قولك : سرت قليلاً ،
فحذفته وأقمت صفته مقامه ، أو ما أضيف إليه بشرط أن يكون
ذلك المضاف هو المضاف إليه في المعنى ' أو بعضه ، نحو قولك :
سرت كلَّ السَّير ، أو أشدَّ السَّير ، ويشترط في جميع ذلك
أن يكون منصوباً بعد فعل من لفظه أو من معناه .

وأما ظرف الزمان ، فهو إسم الزمان ، أو عدده ، أو ما قام
مقامه نحو : سرتُ قُدومَ الحاجِّ ، أي : وقت قدومه ، فحذفتُ
إسم الزمان وأقمتُ المصدر مقامه ، أو ما شُبّه به ، أو ما أضيف
إليه بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه في المعنى أو
بعضه ، نحو قولك : سرت جميعَ اليوم ، أو بعضه ، ويشترط
أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى ' في .

وأما (٢) ظرف المكان ، فهو إسم المكان ، أو عدده ، نحو :

(١) سقطت هذه الجملة من : د

(٢) في الاصل : وظرف المكان ، هو :

عشرين ميلاً ، أو ما قام مقامه ، نحو قولك : قعدت قريباً منك ، أي : مكاناً قريباً منك ، فحذف الظرف ، وأقيمت صفته مقامه .

أو ما شبّه به ، أو ما أضيف إليه ، بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه ، أو بعضه ، نحو قولك : سرت جميع الميل ، أو بعضه ، ويشترط أن يكون جميع ذلك منصوباً على معنى في .

والحال : هو كل اسم أو ما هو في تقديره منصوب لفظاً ، أو نيّةً ، مفسّر لما أنبهم من [الهيئات] أو موكد لما انطوى عليه الكلام .

فالمفسّر ، قولك : جاء زيد ضاحكاً .

والموكد : تبسم زيد ضاحكاً .

فأمّا المصدر : فينقسم ثلاثة أقسام :

مبهم ، وهو ما يقع على القليل والكثير من جنسه ، نحو :

قيام .

ومختص ، وهو ما كان اسماً لنوع ، نحو : القهقري ، أو

تخصص بالألف واللام ، أو بالاضافة ، أو النعت .

ومعدود ، وهو ما دخلت عليه تاء التانيث الدالة على الافراد ،

كضربة ، أو كان اسم عدد ، كعشرين ضربة ، أو مثني ،

وأما ظرف الزمان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام :

مُبْهَمٌ ، وهو ما لا يصحُّ وقوعه في جواب (كم ولا في
جواب) (١) متى ، نحو [زمان] .

ومختص : وهو ما يصح وقوعه في جواب متى ، نحو : يوم
الجمعة .

ومعدود ، وهو ما يصحُّ وقوعه في جواب كم ، نحو :
يومين .

وقد يكون الظرف مختصاً ، ومعدوداً ، فيقع في جواب كم
ومتى ، نحو : المحرم ، وسائر أسماء الشهور ، إذا لم تُضَفْ إلى
شيء منها شهراً ، فإنَّ أضفته إلى ما تصح إضافته إليه منها ، كان
في جواب متى ، وصار مختصاً ، نحو : شهر رمضان ، فما كان
منها معدوداً ، مختصاً كان أو غير مختص ، فالعمل في جميعه ،
إلا أن تُريد التكرير ، نحو قولك : سرت سنةً ، فيكون العمل
إذ ذاك في بعضه ، وما كان منها مختصاً غير معدود ، فالعمل قد
يقع في جميعه ، وقد يقع في بعضه .

وأما ظرف المكان ، فينقسم أيضاً ثلاثة أقسام ، مُبْهَمٌ ، وهو
ما ليس (له) (٢) نهاية معروفة ، ولا حدود مصورة ،
نحو : خلفك .

ومختص ، وهو عكسه ، نحو : الدار ، والمسجد ، ولا يقتضي

(١) بين قوسين ، ساقط من : د

(٢) سقطت من الاصل ، و : د ، واثبتناها لتساوق سياق الكلام .

شيء من ذلك أن يكون العمل في جميعه ، ومعدود وهو ما يصح وقوعه في جواب كم ، والعمل في جميعه ، وأمّا الحال : فقسمان ، موكّدة ، ومبيّنة ، كما ذكرت . ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف ، والمصادر ، وضربى الحال [بنفسه] إلاّ ظرف المكان المختص ، فإنّه إن كان مشتقاً من لفظ الفعل . وصل إليه الفعل الذي من لفظه ، بنفسه ، وما عدأ ذلك فإنّه لا يصل إليه ، إلاّ بواسطة في ، إلاّ ما شذّ ، من ذلك وهو : الشام ، من قولهم : ذهبت ، نزلت الشام ، وكلُّ اسم مكان مختص مع دخلت وأدراجّه ، من قولهم : رجع أدراجّه ، واستمرّ أدراجّه ، أو ما جاء من ذلك ، في ضرورة نحو قوله (١) :

جَزَى اللهُ بِالْإِحْسَانِ مَا فَعَلْنَا بِكُمْ

رَفِيقَيْنِ قَالَا : خَيْمَتِي أُمٌّ مَعْبُدٌ

ويتعدّى الفعل أيضاً إلى ضمير المصدر نفسه ، ولا يتعدّى إلى ضمير ظرفي الزمان والمكان مطلقاً ، إلاّ بواسطة في ، إلاّ ان يتسع في الظرف فتنبه على التشبيه بالمفعول به ، فإنّ الفعل إذ ذاك يصل إلى ضميره بنفسه نحو قوله (٢) :

وَيَوْمَ شَهِدْنَا سُلَيْمًا وَعَامرًا

قَلِيلٍ سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ

(١) البيت ، نسبه ابن هشام الى رجل من الجن ، سمعوا بمكة صوته ولم يروا شخصه ، يذكر النبي محمدا صلى الله عليه وسلم ، وأبا بكر رضى الله عنه حين جرى الله رب الناس خير جزائه .
(٢) البيت فى الكتاب فى ١/٩٠ ، ونسبه الى : عامري :

فجعل اليوم مشهوراً اتساعاً ، وإن كان مشهوراً فيه ، ولا يتسع في الظرف ، إلا إذا كان العامل فيه فعلاً غير متعد ، أو متعداً إلى واحد ، أو ما عمل عمله ، إن كان من جنس ما ينصب المفعول به .

• وأمّا الحال فلا يضم .

والمصدر ينقسم بالنظر إلى التصرف والانصراف ، أربعة أقسام :

أحدها ، أن يكون متصرفاً ، لا منصرفاً ، وهو (كلُّ) ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف ، مقام مصدر محذوف ، وكلُّ ما جمع من المصادر جمعاً متناهيّاً ، أو كانت فيه ألف تأنث مقصورة ، أو ممدودة ، نحو : رجاء ، وكبرياء ، والثاني عكسه ، نحو : سبحان الله ، ومعاذ الله ، وربحانه ، أي : استرزاقه ، وعمرك الله [وقعدك الله] (١) ، ومعاذ الله ، وغفرانك لا كفرانك ، أي : استغفاراً [وحجراً ، أي : تحريماً لذلك وبراءةً منه ، قال تعالى : « حجراً محجوراً » (٢) . (٣) .

وحنانيك ، وهذازيك ، وحذاريك ، ودواليك ، ولئيك ، وسعديك .

والثالث : أن يكون لا متصرفاً ، ولا منصرفاً ، وهو : سبحان ،

(١) بين قوسين ، ساقط من : د

(١) سقطت من الاصل .

(٢) سورة/الفرقان ، الآية ٢٢ .

(٣) بين معقوفين زيادة من : د

إذا جعل علماً ولم يُضَفْ ، نحو قوله (١) :

أقول لما جاءني جاءني فخره

سبحان من علقمة الفاخر

أي : براءةً منه (٢) .

والرابع : ان يكون متصرفاً منصرفاً ، وهو ما عدا ذلك ،

نحو : ضَرَبَ .

وأعني بالتصرف ، استعمال الاسم في موضع النصب ،

والرفع ، والخفض ، وبالإلصاق دخول التنوين أو ما عاقبه ،

وكذلك أيضاً ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف

والانصراف ، أربعة أقسام :

أحدها : ان يكون لا متصرفاً ولا منصرفاً ، وهو : سَحَرًا

إذا أردته من يوم بعينه .

والثاني : ان يكون متصرفاً لا منصرفاً ، وهو : غدوة ، وبكرة ،

وعشيّة ، إذا كانت أعلاماً ، إلا أن استعمال عشيّة علماً يقل .

والثالث : ان يكون منصرفاً لا متصرفاً ، وهو : سَحِيرٌ ،

إذا أردت به سحر ليلتك ، وبكر وعشيّة ، وعتمة ، وصحوة ،

وضحى ، وصباح ، ومساء ، وبين ، وذات مرّة ، وذو صباح ،

وذو مساء .

(١) هو الاعشى ، والبيت في الكتاب ج ١ ص ١٦٣ ، والديوان
ص ٩٤ وفيه : فجره ، الفاجر ، والفجر : المخالفة ، والفاجر : المنقاد

للمعاصي ، ورواية الكتاب تتفق مع رواية ابن عصفور .

(٢) انظر ، الكتاب ١/١٦٣ .

ومن العرب من يجعل ذات مرّة ، وذات يوم ، وذا صباح ،
وذا مساء ، متصرفّة ، وهي لغة خثعم ، قال (١) :

عزمت على إقامة ذي صباح

لأمرٍ ما يسود من يسود

والرابع : ان يكون متصرفاً منصرفاً ، وهو ما بقي منها ،
إلا ان التصرف يفتح فيما كان منها صفة في الاصل ، نحو
قولك : سير عليه طويلاً ، وسير عليه حديثاً إلا أن .
توصف نحو : سير عليه طويل من الدهر ، أو يكون صفة
خاصة بالموصوف ، نحو : سير عليه ملي ، أو مستعملة استعمال
الأسماء نحو : سير عليه قريب ، فإن تصرفه يحسن إذ ذاك .
وظرف المكان ينقسم بالنظر إلى التصرف والإنصراف
ثلاثة أقسام .

أحدها : ان يكون متصرفاً ، وهو كل ما أقيم من الصفات
التي لا تنصرف مقام ظرف مكان محذوف ، أو كان جمعاً
متناهيًا .

والثاني : عكسه ، وهو : مكانك ، إذا دخلها معنى عوَضك ،
ودونك ، إذا أريد بها نقصان المرتبة في صفة من الصفات .
وفوقك ، إذا أريد بها علو المرتبة في صفة من الصفات ، وسواك ،

(١) هو : أنس بن مدركة الخثعمي ، والبيت من شواهد الكتاب ،
ج ١ ص ١١٦ ، وانظر : الخصائص ٣٢/٣ .
والتقدير : لامر معتد أو مؤثر يسود من يسود من يسود ، الخصائص
٣٢/٣ .

وسُواك ، وسُواك ، وعند ، ومع ، ووسط ساكنة السين ، إلا
أن عند ، ومع ، قد يدخل عليهما من ، ولا تتصرف بأكثر من
ذلك .

وأما الحال : فإن كانت مُيِّنَةً اشترط فيها أن تكون
نكرة ، أو في حكمها نحو قولهم : أرسلها العراك ، وطلبته
جهدي ، وطاقتي ، كلمته فاه إلى في ، ورجع عوده على بدئه ،
وجاء القوم قضَّهم بقضيتهم ، وجاء زيدٌ وحده ، ومررتُ بالقوم
ثلاثتهم وأربعتهم إلى العشرة ، أي معركة العراك ، ومجتهداً
جهدي ، ومُطيقاً طاقتي ، وجاعلاً فاه إلى في وعائداً عوده على
بدئه ، ومنقضين قضَّهم بقضيتهم ، ومنفرداً وحده ، ومنفرداً
وحده ، ومنفرداً ثلاثتهم بالمرور ، فحذفت النكرات ، وأقيم
معمولها مقامها .

وأما أدخلوا الأول فالأول ، وجاء القوم الجماء الغفير ،
بالألف ، واللام فيهما زائدتان .

والغفير ، وصف لازم ، كلزوم وصف من ، في قولك :
مررتُ بمن^(١) معجبٍ لك .

ويشترط فيها أيضاً ، أن تكون مشتقة ، أو في حكمها ، وأعني
بذلك أن تكون في معنى : ما أخذ من المصدر ، وإن لم تكن

(١) لان (من) هنا نكرة تامة ، مخصصة بالوصف . و (من) في
كل مواضعها اسم مبهم ، ولا بد من ازالة ابهامها ، فهي في الموصولية يزال
ابهامها بجملته الصلة وفي الاستفهام يزال ابهامها بتضمنها معنى
الاستفهام .

مأخوذة منه ، نحو قولك : علمته الحساب باباً باباً أي : مفصلاً .
ويشترط فيها أن تكون منتقلة ، أي غير لازمة ، أو في حكمها ،
نحو : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها .

فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة ، فإنها تشبه بعد
(خلق) غير اللازم ، إذ كان من الجائز أن يخلقها الله تعالى على
خلاف ذلك .

ويشترط فيها أيضاً أن يكون قد تم الكلام دونها (١) ، أو في
حكم ما تم الكلام دونه ، نحو قولك : ضربي زيداً قائماً ، وبابه ،
ألا ترى أن ما هنا لا يتم الكلام إلا به لنيابته مناب الخبر ،
ولو ظهر الخبر على الأصل ، فقيل : ضربي زيداً إذا وجد
قائماً (٢) ، لم تكن لازمة .

« كانت الحال آتية بعد الجملة من الفعل ومرفوعه ، وهي
تامة في الأصل ، قبل إضافة الظرف إذاً إليها ، وإنما عرض لها
اللزوم في حال الاضافة » .

ويشترط فيها أيضاً أن تكون منصوبة على ' معنى ' في (٣) .

(١) وهذا هو الذي يعنونه بقولهم فضلة تمييزاً لها عن العمدة التي
لا يتم الكلام بدونها .

(٢) بين قوسين ساقط من : د

(٣) هذا واحد من المذاهب في نصب الحال ، والذي عليه الاكثرون
أنها منصوبة بما بينت هيئة من فعل أو شبهه وينتهي الكوفيون إلى أنها
منصوبة بعد تمام الكلام .

والباب فيها ان تأخرت عن ذي الحال ، أن تكون من معرفة ،
أو من نكرة مقارنة للمعرفة ، أو غير مقارنة لها ان كانت الحال
يقبح ان تكون وصفاً لذي الحال ، نحو قولهم : مررتُ بـيرٍ قبلُ
فقيراً بدرهم ، ومررتُ بماءٍ قعدة رجلٍ ، ووقع أمرٌ فجأةً .
وقد يجيء من نكرة غير مقارنة للمعرفة ، وإن كانت مما
يحسن و صَفَّ ذي الحال به ، إلا أن ذلك قليل ، فإن تقدمت
على ذي الحال ، جاءت من المعرفة والنكرة على كل حال .
وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما يشترط
في المبينة إلا الانتقال ، ويجوز أن يقع موقع الاسم المنتصب
على الحال الظرف ، والمجرور التامان ، والجملة المحتملة للصدق
والكذب ، فإن كانت الجملة اسمية فإنها تدخل عليها واو
الحال ، ويلزم ان كانت الجملة غير مشتملة على ضميرٍ عائد على
ذي الحال ، ملفوظ به ، أو مقدر .

ولا يلزم إن كانت مشتملة عليه ، بل المختار لحاقها ،
وإن كانت فعلية ، وكان الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ،
أو معنىً دون لفظ ، واشتملت على ضميرٍ عائد عليه ، فالاختيار
الواو .

وقد يجوز أن لا تأتي بها ، وإن لم تشتمل على ضميرٍ عائدٍ
عليه ، فلا بد من الواو ، ولا يجوز أن يكون الفعل الماضي لفظاً
ومعنىً حالاً ، حتى تكون معه قد مظهره أو مضمرة ، أو
يكون وصفاً لمحدوف ، فإن كان الفعل الماضي لفظاً فعل شرط ،

قد حذف جوابه في الأصل ، وقع حالاً ، ولا يكون معه إذ
ذاك قد ، لا ظاهرة ولا مضمرة ، ولا يكون وصفاً لموصوف
محذوف .

ومن ذلك قول العرب : « لأضربنه ذهباً أو مكث » ،
فذهب في موضع نصب على الحال ، والتقدير : لأضربنه ذاهباً أو
ماكثاً ، أي : لأضربنه على كل حال ، والأصل فيه :
لأضربنه إن ذهب أو مكث ، ولذلك لا يجوز أن تقول :
لأضربنه يذهب أو يمكث .

وإن كان الفعل مضارعاً ، فإن دخل عليه حرف من
الحروف المخلصة للاستقبال ، كالسين ، وسوف ، لم يجوز أن
يكون حالاً ، وإن لم يدخل عليه حرف من الحروف التي لا يكون
ما بعدها إلا مستقبلاً ، فإن كان منفيّاً وكانت الجملة مشتملة
على ضمير عائد على ذي الحال جاز أن تأتي بالواو ، وأن لا
تأتي بها .

وإن لم تكن مشتملة عليه ، فلا بد من الواو ، وإن كان
مثبتاً لم يكن بد من الضمير ، ولا يجوز دخول الواو إلا أن
يشد فيحفظ .

ولا يقاس عليه نحو قولهم : « قمت وأصك عينه » ،
أو في ضرورة ، نحو قوله (١) :

(١) هو عبدالله بن همام السلولي ، والبيت في : ابن عقيل ٣٧١/١ ،
واظاير : جمع اظفور ، والمراد به هنا السلاح ،

فلما خشيت أظافيرهم

نجوت وأرهنهم مالكا

ولا يقضى العامل من المصادر ، ولا من ظروف الزمان ، ولا من ظروف المكان ، ولا من الأحوال الراجعة الى ذي حال واحدة ، أزيد من شيء واحد ، إلا بحرف عطف ، إلا أن يكون أفعل التي للمفاضلة ، فانها تعمل في ظرفين من الزمان أو المكان ، وفي حالين من ذي حال واحدة ، نحو قولك : أنت يوم الجمعة أحسن قائماً منك يوم الخميس قاعداً ، فإن كان الحالان من ذوي حال جاز ذلك في كل عامل نحو قولك : لقي عمرو زيدا مُصعداً مُنحدرًا ، إذا كان اللاتي مُصعداً ، والمُلقي مُنحدرًا ، وإن كان أحد الطرفين مُشتملاً على الآخر ، جاز ذلك أيضاً في كل عامل ، نحو قولك : لقيت زيدا يوم الجمعة غدوةً ، فتَنصِب يوم الجمعة وغدوةً بليت على انهما ظرفان .

والمصادر وظروف الزمان يجوز تقديمها على العامل كائناً ما كان ، إلا أن يكون العامل اسماً موصولاً ، وفعلاً غير مُتصرف . أو يكون المصدر ضميراً مُتصلاً .

وإن جعل العامل صلة لموصول ، أو صفة لموصوف ، أو دخلت عليه أداة من أدوات الصدور التي تقدم ذكرها في باب الفاعل ، لم يجز تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على

شيء من تلك الأدوات (١) .

وأما تقديمها على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون
الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه لا يجوز تقديمها
إذ ذلك على العامل وحده .

وأما الحال ، فإن كان العامل فيها فعلاً أو ما جرى مجراه ،
(جاز تقديمها) (٢) ، عليه ما لم يمنع من ذلك كون العامل فيها
من قبيل الأسماء الموصولة ، أو فعلاً غير متصرف ، وإن جعل
الفعل العامل فيها ، أو ما جرى مجراه صلة لموصول ، أو صفة
لموصوف أو دخل عليه أداة من أدوات الصدور لم يجز تقديمها
على الموصول ، ولا على الموصوف ، ولا على شيء من تلك
الأدوات ، وأما تقديمها على العامل وحده فجائز ، إلا أن يكون
الموصول الألف واللام ، أو حرفاً ناصباً ، فإنه أيضاً لا يجوز
إذ ذلك تقديمها على العامل وحده ، وإن كان العامل فيها ليس
بفعل ولا جارٍ مجراه لم يجز تقديمها عليه ، تقول : زيد في الدار
ضاحكاً ، ولا يجوز أن تقول : زيد ضاحكاً في الدار .

ولو كان المعمول ظرفاً لجاز تقديمه ، فكنيت تقول : زيد

(١) لان ذلك كله مما لا يعمل ما بعده في ما قبله ، لان الصلة
تابعة للموصول مكملة له فلا يجوز تقديمها عليه ، وكذلك الصفة تمنع
أن تتقدم على الموصوف بداهة .

(٢) بين قوسين ساقط من : د

يوم الجمعة في الدار^(١) ، بدليل قوله^(٢) :

تركت بنا لوماً ولو شئت جادنا
بُعَيْدَ الكرى 'ثلجاً' بكرمان ناصح

فأعمل في بُعَيْدَ الكرى 'ثلجاً' ، بما فيه من معنى 'الفعل' ،

وقدمه عليه^(٣) .

وكانه قال : بُعَيْدَ الكرى 'بارداً' ، أي : ثغر بارد .
وأما توسط الحال بين ذي الحال والعامل فيه فجائز ، نحو
قولك جاء راكباً زيداً ، ولقيت مُسرِعاً زيداً . ما لم يمنع من
ذلك كون ذي الحال مخفوضاً ، أو ضميراً متصلاً .

(١) لان العامل حينئذ ضعيف لا يتصرف فيه بالتقديم والتأخير أما
الظرف فانهم يتوسعون فيه . ومرد ذلك الى أن معنى الظرفية من لوازم
الحدث ، بخلاف الحال ونحوه فانه ليس كذلك .

(٢) هو جرير بن عطية ، من قصيدة يمدح بها : عبدالعزيز بن
مروان . أنظر : ديوان جرير ، ص/١٠٠ .

(٣) انظر ، مغني اللبيب ٥٣١/٢ .

باب المنصوبات

التي يطلبها جميع الافعال على غير اللزوم

وهي : المفعول معه ، والمفعول من أجله .

فأما المفعول معه ، فهو الاسم المنتصب بعد الواو التي بمعنى ' مع ، المضمّن معنى ' المفعول به ، وذلك نحو ' قولك : ما صنعت وأباك ، ألا ترى ' ان الواو بمعنى ' (مع) الأب في المعنى ' مفعول به ، كأنك قلت : ما صنعت بأبيك ، ولو لم ترد هذا المعنى ' لكان الاسم الذي بعد الواو معطوفاً على الاسم الذي قبله ، وانتصابه بالفعل الظاهر المتقدم عليه بوساطة الواو ، وصح له العمل فيه مع توسطها بينهما ، لأنها حرف عطف في الأصل ، فعمل الفعل فيما بعدها كما عمل فيما بعد حرف العطف .

والدليل على ' أنها عاطفة في الأصل ، أنها لا تقع إلا في الأماكن التي يمكن أن تكون فيها عاطفة على جهة الحقيقة ، أو المجاز .

واختلف في قوله تعالى : « فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ (١) ، فحمل قوم ، (وشركاءكم) على أن يكون مفعولاً معه ، وحمله قوم على أن يكون معطوفاً على مفعول : (أجمعوا) ، وحمله آخرون على أن يكون منصوباً بفعل مضمر ، والتقدير : (وأجمعوا شركاءكم) (٢) .

(١) سورة يونس ، الآية / ٧١ .

(٢) والتقدير : فاجمعوا امركم واجمعوا شركاءكم .

والأول من هذه الوجوه هو الأظْهر ، ولكون الواو التي هي بمعنى ' : مع ، عاطفة في الأصل ، لم يَجْزُ تقديم المفعول معه ، على العامل ، وإن كان مُتَصَرِّفاً ، كما لا يجوز تقديم المعطوف عليه . ولذلك أيضاً لم يَجْزُ توسيطه بين الفعل والفاعل ، وإن كان ذلك جائزاً في المعطوف بالواو ، لأن الفروع لا يتصرّف فيها كما يتصرّف فيها كما يتصرّف في الأصول .

ومسائل هذا الباب تنقسم أربعة أقسام :

قسم "يتساوى" فيه أن يكون الاسم مفعولاً معه ، وأن يكون معطوفاً على ما تقدّم ، وذلك : إذا كانت الجملة فعلية ، وتقدّم الواو اسم "يسوغ العطف عليه ، نحو قولك : جاء البرد والطّيالسة .

وقسم "يكون" الاسم فيه مفعولاً معه ، ولا يجوز فيه أن يكون معطوفاً ، إلا في ضرورة ، وذلك : إذا كانت الجملة فعلية ، أو اسمية مضمّنة معنى الفعل ، وقبل الواو ضمير متّصل مرفوع غير مؤكّد بضمير رفع منفصل ، وليس في الكلام طول يقوم مقام التأكيد ، أو ضمير خفض متّصل باسم لا يمكن عطف ما بعد الواو عليه ، نحو قولك : ما صنعت وأباك ، وما شأنك وزيداً .

ولا يجوز رفع الأب ، وخفض زيد ، إلا في الضرورة ، ولا يجوز رفع زيد وعطفه على الشان .

وقسم ، يُختار فيه أن يكون معطوفاً ، ويجوز فيه أن يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسمية متضمنة معنى الفعل ، وتقدم الواو اسم لا يتعذر العطف عليه ، نحو قولك : ما أنت وزيداً ، وما شأن عبدالله وزيداً ، والأحسن رفع زيد في المسألة الأولى ، وجره في الثانية .

وقسم ، يكون الاسم فيه معطوفاً ، ولا يجوز أن يكون مفعولاً معه ، وذلك : إذا كانت الجملة اسمية غير متضمنة معنى فعل ، نحو قولك : أنت أعلم ومالك ، وكذلك أيضاً لا يجوز إلا العطف ، إذا لم يتقدم الواو إلا المفرد ، نحو قولهم : كلُّ رجلٍ وضيعته .

وأما قول الشاعر (١) :

أزمان قومي والجماعة كالذي

منع الدعامه أن تميل ممبلا

فإنما نصب الجماعة ، لأن قومي محمول على إضمار فعل ، كأنه قال : أزمان كان قومي والجماعة (٢) ، ألا ترى أن المعنى على ذلك .

وأما المفعول من أجله ، فهو : كلُّ فضلة انتصبت

(١) هو : عبید بن حصین الراعی ، من قصيدة مجمهرة ، يخاطب بها : عبد الملك بن مروان الاموي ، وهي في : جمهرة اشعار العرب ، ص / ٩٣٠ ، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ / ١٥٤ ، وفي الاصول الاخرى : أيام لزم الرحالة ان تميل ممبلا .

(٢) انظر ، الكتاب ، واوضح المسالك ١ / ١٩١ .

بالفعل ، أو ما جرى مجراه ، على تقدير لام العلة ، ويكون معرفةً ونكرةً .

ويشترط فيه أن يكون مصدرًا ، وأن يكون مقارناً للفعل الذي ينصبه في الزمان ، وأن يكون فعلاً لفاعل الفعل المعلن (١) ، إلا أن يكون المراد به التشبيه ، فإن نقص من هذه الشروط شيء في المصدر غير التشبيهي لم يصل الفعل إليه إلا بلام العلة .

نحو قوله (٢) :

فلو أن ما أسمى لأدنى معيشة

كفاني ، ولم أطلب ، قليل من المال

فأدنى ، ليس بمصدر ، ولذلك وصل الفعل إليه بلام العلة .
نحو قوله (٣) :

فجئت وقد نضت لنوم ثيابها

لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فوصل نضت لنوم بلام العلة ، وإن كان مصدرًا لما لم يكن مقارناً له في الزمان ، لأن النضو وقع ، والنوم فيما يستقبل .

(١) الفعل المعلن : هو المصدر المنتصب على انه مفعول من أجله ، فعلاً لغير فاعل ، وذلك نحو قولك : قمت اجلالاً لك .

(٢) هو امرؤ القيس ، من قصيدته المشهورة ، والتي طالعتها :
ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي
وهل يعمن من كان في العصر الخالي
انظر ، ديوان امرؤ القيس ، ص / ١٦٧ .

(٣) هو امرؤ القيس أيضاً ، وهو من معلقته المشهورة ، انظر ديوانه ، ص / ١٤٨ .

تطبيقات

يرجى تصويب هذه التطبيقات قبل قراءة الكتاب ، وسنلحق في آخر الجزء الثاني كل ما يلزم من التصويبات الضرورية .

الصفحة فالسطر	الصواب
٤/٥٠	زياد
٢/٦١	فيها
١٠/٦٦	ان تبدوا
١٤/٨٣	هَجِيرَى
١١/٩٢	الشيئين
٤/١٠١ من الهامش/٣	شعر الخوارج ص/٢١
١٠/١١٧	الشيمة
١٠/١٢٣	الضَّارِب
٤/١٦٢	فاعله
١٨٣/هامش/٣	قيس بن ذريح
١/٢٢٨ هامش	ابو دؤاد
١٥/٢٤٧	الاربعة
٢/٢٦٣	تستقيما
٢٠/٢٦٧	فَأَحْسِنُ

وفي الصفحة ١٩٨ سقط هامش السطر/٦

وهو : هو : الحصين بن الحمام المري ، والشاهد من مفضلية مشهورة ،

انظرها في : المفضليات ص : ٦٥ مع اختلاف في رواية الشاهد .

وفي الصفحة/١١٦٦/١ الهامش تحذف عبارة (شعر الكميت) .



نحو قوله :

وإني لتعروني لذكراك هزّة

كما انتفض العصفور بلله القطر^(١)

فالذكر مصدرٌ ووصل إليه الفعل بلام العلة ، لما كان فاعله

المتكلم ، وفاعلٌ تعرو (الهزّة) (٢) .

فأما قول الأعشى :

مدت عليه الملك أطنابها

كأس رنونات وطرف طمر

فليس الملك مفعولاً من أجله ، بل مفعولٌ به منصوب

بمدت ، وأطنابها بدلٌ منه ، وأنت حملاً على معنى

الخلافة .

(١) البيت من قصيدة لابي صخر الهذلي : وهو من سوائر الشواهد ،
وفي : د ، فترة ، والمشهور رواية الاصل المثبتة وانظر رواية أخرى له في :
شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢ .

(٢) في د : الفترة .

باب المنصوبات

عن تمام ما يطلبها

وهي : التَّمييز ، والمُسْتَنَى .

فأما التَّمييز ، فهو : كلُّ اسمٍ نكرة منصوب مفسَّر لما
أنبهم من الذوات ، فأما قولُ بعض العرب : العشرون الدرهم ،
والخمسة عشر الدرهم ، فالألف واللام الداخلة على الدرهم زائدة
فيه ، وكذلك قولُ الشاعر (١) :

الى رُدْحِ مَنْ الشَّيْزَى مِلاءٍ

لباب البرِّ يلبك بالشَّهاد

لباب البرِّ منصوب بملاء بعد إسقاط حرف الجرِّ ، أي :
ملاء بلباب البرِّ ، ويكون انتصابه إمّا عن تمام الاسم ، وإمّا عن
تمام الكلام .

فالمتصّب عن تمام الكلام هو كلُّ تمييز مفسَّر لمبهم ،
يَنْطوي عليه الكلام ، نحو قولك : امتلاً الإناء ماءً وتصبب
زيد عرقاً ، ألا ترى أن ماءً مفسَّر للماء الإناء ، الذي انطوى
عليه قولك : امتلاً الإناء ، الذي انطوى عليه قولك : امتلاً الإناء ،
وهو نوعان : منقولٌ ، وغير منقول .

والمنقول : ما كان منه قبل النقل مفرداً بقي على إفراده ،
وما كان منه مجموعاً بقي على جمعيته ، وإن شئت أفردته ،

(١) هو : ابن الزبيري ، والبيت في اللسان (ش/ي/ز) والشيزي :
شجرة ، يقال لها الآبنوس ، وقيل : تتخذ منها الجفان .

ولا يجوز دخول من عليه .
وغير المنقول : إن لم يكن اسم جنس ، كان على حسب
المبهم الذي هو تفسير له من أفراد ، أو تثنية ، أو جمع ، ولا
يجوز دخول من عليه .

وإن كان اسم جنس ، جاز دخول من عليه ، ولم
يجز تثنيته ولا جمعه ، إلا في باب : نعم ، وبئس ، فإنه يكون
على حسب المدوح ، أو المذموم من أفراد أو تثنية ، أو جمع ،
فتقول : نعم رجلاً زيد ، ونعم رجلين الزيدان ، ونعم
رجالاً الزيدون ، ولا يجوز دخول من عليه ، إلا في ضرورة
شعر ، أو شذوذ من الكلام .

والمنتصب عن تمام الاسم لا يجيء إلا بعد عدد ، نحو :
عشرين درهماً ، أو مقدار ، أو شبيه به ، والمقادير ثلاثة أنواع :

مكيلات ، وموزونات ، ومسوحات ، نحو : كراً برّاً ،
أو : رطل سمناً ، وذراع ثوباً ، وما في السماء موضع راحة
سحاباً ، وعليه شعر كلبين ذنباً .

وقد يجيء في غير المقادير ، ومن ذلك قولهم : لي مثله رجلاً ،
فصبوا رجلاً ، لحجز الاضافة بينه وبين مثل .

وإن لم يكن مما تقدم من المقادير ، ومن ذلك قول
الأعشى (١) :

(١) الشاهد في ديوانه ص/٧٥ ط/بيروت ، وفيه رواية اخرى ، و :
الاشموني ٦٣/٣ .

بانت لتحزُّننا عْفارَه°
يا جارتا ما أنتِ جَارَه°

نصبَ 'على' التمييز بدليل دخول من 'على' ، مثله في قول
الآخر :

يا سيِّداً ما أنت من (١) سيِّد
مَوْطاً الأَكناف رَحْب الذَّرَاع

ومن ، إنّما تدخل على التمييز ، لا على 'الحال' .
وتمام الاسم إما بنون ، نحو : 'عشرين' ، أو بتنوين ، نحو :
رطلٍ ، أو بمضاف نحو : 'شعر كلبين' . نحو 'مثله (٢) ، أو بتقدير
تنوين وذلك في المبيّيات ، نحو : 'أحد عشر' . ونحو : 'دخول من
على' جميع ما تفسَّر به المقادير والأعداد إلا أن ما يأتي منه
تفسيراً لعدد فإنه لا يجوز دخول (من) عليه حتى 'يردّ' إلى أصله
فيجمع ويُعرف بالألف واللام ، ولا يجوز تقديم التمييز ، وأما
توسيطه فجائز ، ومن ذلك قول زُفر بن الحارث :

نُطاعِنُ عنهمُ الأقران حتى'
جرى' منهم دماً مرَّجُ المَجِيل

ولا يكون التمييز بالأسماء المختصة بالنفي نحو : 'أحد' ،

(١) يريد أن قوله ما أنت (من سيِّد) نظير قول الآخر ما انت جاره .
أي ما أنت من جاره .
(٢) كقولك عندي مثله خيلاً .

وغريب ، ولا بالأسماء المتوغلة في البناء ، ولا بالأسماء المتوغلة في
الابهام (١) .

[وأما (٢) الاستثناء ، [فهو (٣) إخراج الثاني مما دخل فيه
الأول بأداة من الأدوات التي جعلها العرب لذلك .
وهي : إحدى ' عشرة أداة ، إلا وهي حرف ،
وحاشا ، وحشا ، وخلا ، وعدا ، وهي حروف إذا جرت ما بعدها ،
وأفعال إذا نصبته ، إلا أن النصب بحاشا قليل ، ومنه قولهم ،
« حاشا الشيطان وابن الأصبع (٤) » ، والخفض ، بخلا ، وعدا
قليل .

وليس ولا يكون وهما فعلان ، فإن دخلت ما على ' خلا ،
وعدا ، لم يكونا إلا فعليْن إن كانت ما مصدرية ، فإن كانت
زائدة جاز الخفض بهما ، فيكونان إذ ذاك حرفين ، وهو قليل
جداً . وغير ، وسوى ، بضم السين وكسرهما ، وسواء بفتحها
والمد ، وهي أسماء .

والمخرج ، لا يكون إلا النصف فما دونه ، فأما قوله
تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من
الغاوين » (٥) ، ومعلوم ، ان الغاوين أكثر من غيرهم ، فإنه يتخرج

(١) لأنه أما موغل في التنكير وأما موغل في الابهام فلا يصلح للتفسير
لعدم دلالة على الجنس .

(٢-٣) بين معقوفين ساقط من الاصل ، والتكلمة من : د .

(٤) المشهور قوله : اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا

الأصبع . انظر : ابن عقيل ١/٥٢٦ .

(٥) سورة الحجر الآية/٤٢ .

على انه يريد بالعباد غير الغاوين ، وتكون الاضافة تشریفاً لهم ،
ويكون الاستثناء منقطعاً ، ولا يكون المخرج إلا مختصاً لو قلت :
قام القوم إلا رجلاً ، لم يجز . ولا يكون أيضاً المخرج منه إلا
مختصاً لو قلت : قام رجال إلا زيدا لم يجز .

والاسم الواقع بعد إلا لا يخلو من أن يكون قبله عامل
مفرغ للعمل فيه ، أو لا يكون ، فإن كان ، فاما أن يكون
العامل المفرغ رافعاً ، أو ناصباً ، أو خافضاً ، فإن كان رافعاً عمل
فيه ، وذلك نحو قولك : ما قام إلا زيد . وإن كان ناصباً أو
خافضاً ، فاما ان يكون معموله محذوفاً أو لا يكون ، فإن لم
يكن له معمول محذوف ، كان الاسم الذي بعد إلا على حسب
ذلك العامل ، وذلك نحو قولك : ما ضربت إلا زيدا ، وما مرت
إلا بزيدا ، وإن كان معموله محذوفاً ، كان الاسم الذي بعد
إلا منصوباً على الاستثناء ، ومن ذلك قوله :

نجا سالم والنفس منه بشدقه

ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

أي : ولم ينج شيء إلا جفن سيف .

وان لم يكن قبل إلا عامل مفرغ لما بعدها ، فاما ان يكون
الكلام الذي قبلها موجياً أو منفيماً ، فإن كان موجياً جاز في الاسم
الواقع بعد إلا وجهان ، أفصحهما نصبه على الاستثناء .
والآخر ان تجعله مع إلا تابعا للاسم الذي قبله ،

فتقول : قام القومُ إلاّ زيداً زيداً ، برفع زيد وبنصبه .
وإنّ كان منفيّاً لفظاً أو معنىً ، فإنّ كان الاسم الذي قبلها منصوباً بلا النافية جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه ، أفصحها النصب على الاستثناء ، أو رفعه بدلاً على الموضع ودونها النصب على أن يكون إلاّ مع ما بعدها نعتاً للاسم الذي قبلها على اللفظ .
والرفع على أن تكون مع ما بعدها نعتاً له على الموضع ، نحو قولك : لا رجل في الدار إلاّ زيداً ، برفع زيد ، ونصبه ، وإنّ كان مجروراً بالباء الزائدة ، أو من الزائدة ، جاز في الاسم الواقع بعدها أربعة أوجه .

أفصحها النصب على الاستثناء ، أو الإبدال على الموضع ، فإنّ كان منصوباً نصبته ، وإنّ كان مرفوعاً رفعته ، ودونها النعت على اللفظ فيخفض .

أو على الموضع فيرفع أو ينصب على حسب الموضع ، وذلك قولك : ليس زيد بشيء إلاّ شيء ، لا يعبأ به بنصب شيء وخفضه ، وما أنت بشيء إلاّ شيء لا يعبأ به ، برفع شيء ونصبه وخفضه ، ان قدرت (ما) تميمية .

وكذلك أيضاً إن قدرتها حجازية لاستواء اللغتين مع إلاّ ، فنحو : ما جاءني من أحدٍ إلاّ زيداً ، برفع زيد ونصبه ، وخفضه .

وما ضربت من أحدٍ إلاّ زيداً ، بنصب زيد ، وخفضه .
وإنّ لم يكن الاسم الذي قبلها معمولاً لشيء مما ذكر جاز في

الاسم الواقع بعدها ، ثلاثة أوجه ، أفصحها : أن يكون بدلاً ،
فيكون إعرابه على ' حسب إعراب الاسم الذي قبله ، ثم يليه ان
يكون منصوباً على ' الاستثناء ، ودونهما ان تجعله مع ' إلا ' نعتاً لما
قبله ، فيكون إعرابه أيضاً على ' حسب إعرابه ، نحو ' قولك : ما
القوم إلا زيداً ، بنصب زيدٍ ، ورفعه ، وما ضربت أحداً
إلا زيداً ، بنصب زيدٍ لا غير .

وما مررتُ بأحدٍ إلا زيداً ، بنصب زيد ، وخفضه .

ولا يجوز تقديم المستثنى ' أول الكلام ، ويجوز تقديمه على
المستثنى منه ، أو على ' صفته ، فإن قدّمته على ' المستثنى منه لم
يجز فيه إلا النصب . على كل حال . نحو ' قولك : ما قام إلا
زيداً القوم ، وقد يجعل على ' حسب العامل الذي قبله ، ويجعل
ما بعده بدلاً منه ، وذلك قليل ، نحو ' قوله (١) :

رأت اخوتي بعد الولاء تتابعوا فلم يبق إلا واحدٌ منهم شفرٌ

روي برفع واحدٍ ، وإن قدّمته على ' صفة المستثنى منه
جاز فيه ما كان يجوز مع التأخير ، إلا ان الوصف يقوى
ويحسن .

وإذا تكررت المستثنيات ، فإن كان بعضها معطوفاً على
بعض ، كانت على ' حسب المستثنى الأول ، ويكون كلّها
مستثنيات من شيء واحد ، نحو ' قولهم : « قام القوم إلا زيداً

(١) البيت في اللسان (ش / ف / ر) .

والإِ عمراً وإلاّ خالداً» . وإنّ لم يعطف بعضها على بعض ، فإنّ
كانت هي المستثنى الأول في المعنى ، كانت أيضاً على حسبه
في الإعراب ، لأنّها بدلٌ منه ، ومن ذلك قوله (١) :

ما لك من شيخك إلاّ عمله

إلاّ رسيمه وإلاّ رمله

فالرسم والرمل ، هما العمل ، وإنّ لم تكن الأول في المعنى .
فأمّا ان يكن استثناءً بعضها من بعض أو لا يمكن ، فإن لم يمكن ،
فإنّ كان العامل مفرّغاً ، جعلت واحداً منها على حسبه ،
ونصبت ما عداه . نحو قولك : « ما قام إلاّ زيد » ، إلاّ عمراً .
وإنّ لم يكن مفرّغاً كانت مستثناة ممّا استثنى منه الأول ، ولا
يخلو من أنّ يتأخر عن المستثنى منه ، فيكون الواحد منها في
الإعراب على حسبه لو انفرد ، وتنصب ما عداه . فتقول :
« ما قام القوم إلاّ زيد إلاّ عمراً » .

أو يتقدم عليه فلا يجوز إلاّ النصب ، نحو قولك :
« ما قام إلاّ زيداً إلاّ عمراً أحد » ، وإنّ أمكن استثناء بعضها من
بعض جعلت الآخر مستثنى من الذي قبله ، والذي قبله مستثنى
من الذي قبله ، إلى أنّ تنتهي إلى الأول ، ويكون إعراب الأول
منها على حكمه لو انفرد ، وما عداه منصوبٌ لا غير . نحو

(١) لم يعرف قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٣٧٤/١ ، وواضح
المسالك ٦٧/٢ والاشموني ٤٥٩/٢ ، وابن عقيل ٥١٢/١ .

قولك : « عندي عشرة إلا خمسة إلا اثنين إلا واحداً » (١) .
فالواحد مستثنى من الاثنين ، والاثنان من الخمسة ،
والخمسمة من العشرة .

وطريق معرفة قدر المستثنى في هذه المسائل ان تُخرج
الآخر من الذي قبله ، وما بقي منه أخرجه مما قبله ، ولا تزال
تفعل ذلك وإلى أن تنتهي إلى الأول .

فالمستثنى إذن في المسألة المتقدمة أربعة ، وذلك : انك أخرجت
الواحد من الاثنين ، فبقي واحد ، فأخرجت حكم الاسم الواقع
بعد إلا ، إن كان من جنس ما قبله .

فإن كان منقطعاً ، فإما ان يتوجه عليه العامل المتقدم من
جهة المعنى ، أو لا يتوجه .

فإن لم يتوجه عليه لم يجز فيه إلا النصب ، نحو قولك :
ما زاد شيء إلا ما نقص ، فزاد لا يتوجه على ما نقص ، لأن
ما نقص لا يوصف بأنه زاد ، بل المعنى لكن نقص .

وإن توجه عليه من جهة المعنى فإغة أهل الحجاز النصب ،
وبنو تميم يجرونه مجرى المتصل في جميع ما تقدم ذكره .
وذلك نحو قولك : « ما جاءني أحد إلا حمار » ألا ترى أن
الحمار وإن لم يكن من جنس ما قبله .

فإن معنى العامل متوجه عليه ، لأن المعنى : بل جاءني
حمار .

(١) انظر : اوضح المسالك ٦٩/٢ .

وامّا الاسم الواقع بعد غير ، فلا يكون أبداً إلاّ مخفوضاً
بإضافة غير إليه .

ويكون حكم غير في الأعراب كحكم الاسم الواقع بعد إلاّ في
جميع ما تقدّم ذكره . فتقول : ما قام القوم غير زيد ، برفع
غير ، ونصبه .

إلاّ أنّك إذا اتبعت الاسم الواقع بعد غير ، كان لك في
التابع وجهان ، الخفض على لفظه ، وإنّ يكون على حسب
إعراب غير ، ومن ذلك قوله :

لم ينو غير طريدٍ غيرٍ منفلتٍ

وموثقٍ في حبال القدر مسلوبٍ

برفع موثقٍ وخفضه .

ولا يجوز ذلك في اتباع الاسم الواقع بعد إلاّ غير الحمل
على اللفظ خاصة .

وامّا الاسم الواقع بعد سوى ، وسوى ، وسواء ، فلا
يكون إلاّ مخفوضاً بها ، وهي أبداً منصوبة على الظرفية (١) .
وامّا الاسم الواقع بعد خلا ، وعدا ، وحاشا ، وحشى ،
نحو قوله :

حشى رهط النبيّ فإنّ منهم

بحوراً لا تكدرها الدلاء

(١) انظر : أوضح المسالك ٧٠/٢ .

فإن كان مخفوضاً ، كان خفّضه بها ، ويكون حروفاً متعلّقةً بما قبلها .

وإن كان منصوباً ، فيكون نصبه بها ، وتكون أفعالاً ، وفاعلها مضمّرون فيها ، والضمير عائد على البعض المفهوم من معنى الكلام .

وإن لم يذكر . كأنك قلت : خلا هو زيداً ، أي : خلا بعضهم زيداً .

ألا ترى أنك إذا أخبرت عن قوم معهودين من جملتهم زيد ، فقلت : قام القوم . حصل في نفس المخاطب ان بعض القائمين زيد . فيكون الضمير عائداً على ذلك البعض المفهوم ، ومن عوده على الضمير المفهوم ، قوله تعالى « فأثرن به نقعاً » (١) . ولم يذكر المكان .

وتكون الجملة في موضع نصب على الحال [وإن دخلت ما على شيء منها ، كانت مصدرية ، والمصدر في موضع الحال] (٢) على حد قولهم : « أتيتهم ركضاً » .

وإن جعلتها زائدة ، كان حكمها على حسبه ، قبل لحاق ما .

وأما الاسم الواقع بعد ليس ، ولا يكون ، فينتصب على أنه خبر لهما . ويكون اسمها ضميراً عائداً على البعض المفهوم من معنى الكلام كما تقدّم ، والجملة في موضع

(١) سورة العاديات ، الآية/٤ .

(٢) بين معقوفين ، زيادة من : د .

الحال . كأنك قلت : قامَ القومُ ليس بعضهم زيداً ، ولا يكون بعضهم زيداً .

وكذلك كان الضمير مفرداً مذكراً في جميع الأحوال .

ومن العرب من يجعل الضمير الذي فيهما على 'حَسَبِ الاسم المتقدم ، فتقول : « ما أتتني امرأة ليست فلانة » ، ولا تكون فلانة ، فتكون الجملة على ' هذه اللغة صفة للاسم المتقدم .

باب النِّداء

حروفُ النِّداءِ : (يا) ، و (أيا) ، و (هيا) ، و (وا) ، و (أي) ،

والهمزة ، ومدوتين ومقصورتين .

ف (وا) ، منها للمندوب وما جرى مجراه خاصة .

و (يا) : تستعمل في جميع ضروب المناديات من : مندوب ،

ومتعجب منه ، ومُسْتغاث به ، وغير ذلك ، قريباً كان أو بعيداً ،

وسائرهما لا يستعمل إلا في النِّداء الخالص .

فأمَّا الهمزة ، منها فللقريب خاصة ، وسائرهما للبعيد مسافة

أو حكماً كالنائم ، وقد تكون للقريب .

والإسم المنادى غير المندوب ، والمستغاث به ، والمتعجب

منه ، أمّا ان يكون مفرداً أو مضافاً ، فإن كان مضافاً ، كان

منصوباً باضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره .

وإن كان مفرداً ، فأمّا ان يكون مطولاً أو غير مطول ،

فإن كان مطولاً ، وأعني به : ما كان عاملاً في غيره ، لم يجوز

فيه أيضاً إلا النَّصْب ، نحو قولك : « يا ضارباً زيداً » .

وإن كان غير مطول ، فأمّا أن يكون معرفة أو نكرة ، فإن

كان معرفة بُني على الضَّم ، ويكون في موضع نصب باضمار

فعلٍ أيضاً .

وإن كان نكرةً ، فأمّا ان تكون مُقبلاً عليها ، أو غير

مُقبَل عليها ، فإن كان مُقبلاً عليها ، فهي أيضاً مبنية على

الضَّم ، كالعلم ، وإن كانت غير مُقبَل عليها ، كانت منصوبةً

بِضَمَارِ فِعْلٍ .

والأسماءُ كُلُّهَا يَجُوزُ نَدَاؤُهَا إِلَّا الْمُضْمَرَاتِ ، وَالْأَسْمَاءُ
الْمَعْرُوفَةُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَالْأَسْمَاءُ غَيْرِ الْمُتَصَرِّفَةِ ، وَالْأَسْمَاءُ اللَّازِمَةُ
لِلصَّدَدِ .

وَقَدْ يُنَادَى ' الْمُضْمَرُ الْمُخَاطَبُ فِي نَادِرِ كَلَامٍ ، أَوْ ضَرُورَةٍ
شَعْرٍ ، وَتَكُونُ صَيغَتُهُ صَيغَةَ الْمَنْصُوبِ ، نَحْوُ مَا حَكَى مِنْ قَوْلِ
بَعْضِهِمْ :

« يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُكَ » (١) .

وَقَدْ تَكُونُ كصَيغَةِ (٢) الْمَرْفُوعِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٣) :

يَا أَبَجْرُ أَبْنَ أَبَجْرٍ يَا أَنْتَا

أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُعْتَا

فَإِنْ أَرَدْتَ نَدَاءَ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ، تَوَصَّلْتَ إِلَى ذَلِكَ
بِأَيِّ ، أَوْ إِسْمِ إِشَارَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ ، وَيَا هَذَا
الرَّجُلُ » ، أَوْ بِهِمَا مَعًا ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

أَلَا أَيُّهَا النَّابِجُ السَّيِّدُ انْتَنِي

عَلَى نَائِيهَا مُسْتَبْسِلٌ مِنْ وَرَائِهَا

(١) انظر : اوضح المسالك ٧٢/٢ .

(٢) في د : (تكون صيغته صيغة المرفوع) .

(٣) هو سالم بن دارة ، يقوله في : (مر بن واقع) ، ونسبه الازهري

تبعاً للعيني الى الاحوص ، وصدوره في : اوضح المسالك :

يا مر يا ابن واقع يا أنتنا .

انظر : اوضح المسالك ج ٢ ص ٧٢ ، وشرح المفصل ١٢٧/١ ، ١٣٠ .

ولا ينادى منها بغير وُصلةٍ ، إلا اسم الله تعالى ، لكثرة
الاستعمال مع معاقبتهما الهمزة من (الاله) ، أو في ضرورة ، نحو
قوله (١) :

فيا الغلامان اللذان فرأ
إياكما أن تكسباني شرأ
ويجوز حذف حرف النداء ، وإبقاء المنادى ، نحو قوله
تعالى : « يوسف أعرض عن هذا » (٢) .
إلا ان يكون المنادى اسم إشارة ، أو نكرة ، مقبلاً عليها ،
أو غير مقبل ، وقد يحذف من النكرة المقبل عليها في ضرورة ، نحو
قوله (٣) :

جاري لا تستنكري عذيري
أو في شاذ من الكلام ، نحو قولهم : « افتد مخنوق »
و « أطرق كرا » و « ثوبي حجر » .
ولا يحذف مع اسم الإشارة أصلاً ، ولذلك لحن المتنبى
في قوله (٤) :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا
ثم انصرفت وما شفيت نسيسا

(١) هذان شطران من الرجز المشطور ، وقائلهما مجهول ، وهما في
شرح المفصل ٩/٢ وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والخزانة ٣٥٨/١ ، والانصاف
٣٣٦/١ .
(٢) الآية/٢٩ سورة يوسف .
(٣) هو العجاج بن روبة ، وانشده ابن هشام في أوضح المسالك
١٠٢/٢ .
(٤) انظر ديوانه ج ٢ ص ٣٥٩ وفيه : انشيت .

وإذا أتبت المندى ، فلا يخلو من أن يكون مُعرباً أو مبنياً .

فإن كان معرباً ، فإن أتبعته يبدل ، كان حكم التابع كحكمه ، لو باشره حرف النداء ، ولذلك لا يجوز أن يبدل اسم فيه لام تعريف ، لأنك إن أثبتتها ، فقلت : يا عبد الله الرجل ، لم يجر . كما لا يجوز ذلك مع حرف النداء ، وإن حذفها لم يجر لأن النكرة لا تستعمل إلا مع حرف النداء ملفوظاً به ، وإن أتبعته بعطف نسق ، فإن كان مفرداً لم يكن إلا معرفة ، لأن النكرة لا تستعمل إلا مقرونة بحرف النداء .

ويكون مبنياً على الضم ، إلا أن يكون فيه ألف ولام ، فيكون منصوباً ، وإن كان مضافاً فهو منصوب أبداً .

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فهو منصوب لا غير ، نحو : « يا عبد الله العاقل نفسه » .

وإن كان مبنياً ، فإن أتبعته يبدل ، أو عطف نسق ، فحكمه حكم المعرب في ذلك ، إلا أن يكون في المعطوف الألف واللام ، فإنه يجوز فيه الرفع على اللفظ ، لأن حركة البناء في هذا الباب تشبه حركة الإعراب .

والنصب على الموضع ، نحو قولك : (يا زيد والرجل) برفع الرجل ونصبه .

وإن أتبعته بغير ذلك من التوابع ، فإن كان التابع مفرداً . فالرفع على اللفظ والنصب على الموضع ما عدا أيّاً ، فإنه

لا يجوز في نعتها إلاّ الرفع على اللفظ خاصة ، ولا ينعت إلاّ بما فيه الألف واللام ، أو باسم الإشارة .

وان كان مضافاً فإن كانت الإضافة محضة ، فالتصّب لا غير ، نحو قولك : « يا زيد أخا عمرٍ ونفسه » .

إلاّ أن ابناً انفردت في هذا الباب ، إذا وقعت بين اسمين علميين ، أو ما جرى مجراهما ، أو بين اسمين متفقين في اللفظ .

وإن لم يكونا علميين ولا جاريتين مجراهما ، وكان الأول

منهما غير مضاف بجوار إتياع حركة آخر المنادى ' بأخر النون

من ابن ، فتقول : « يا زيد بن عمرٍ » ، وبضم الدال من زيد

وفتحها ، « ويا شريف بن الشريف » بفتح الفاء من شريف

وضمّها ، أشدّ الفراء :

يا غنمُ بن غنمٍ مجبوسةٍ

فيها ثغاءٌ ونعيقٌ وحبِقٌ

وإن كانت الإضافة غير محضة ، فإنه يجوز فيه الرفع على

اللفظ والنصب على الموضع ، ومن ذلك قوله (١) :

يا صاحٍ يا ذا الضامرِ العنّسِ

والرّحل والأقتاب والحلّسِ

روي بنصب الضامر ورفعه .

فإن اتبعت تابع المنادى ، فعلى اللفظ خاصة ، فتقول :

(١) هو : خالد بن المهاجر ، وهو في : الخزّانة ١/٣٢٩ ، والخصائص

٣/٣٠٢ ، وفيه : ذي الاقتاد .

« يا زيد العاقل ذو(١) الجُمَّة » ، بالرفع إن جعلته نعتاً للعاقل ،
والنصب ان جعلته نعتاً للمنادى .

وإذا كررت المنادى ، جاز في الأول الضم والفتح ، فإن
ضمته كان ما بعده منصوباً ، امّا على ' البدل ، أو على ' عطف
البيان ، أو على ' نداء مستأنف ، وإن نصبته نحو قولك : (يا زيد
زيد عمرو) .

وكان زيد الأول مضافاً إلى عمرو ، وأقحمت زيدا الثاني بين
المضاف والمضاف إليه ، فيكون نحو قوله (٢) :

إلاّ علالة أو بدأ هة قارح نهّد الجزاره

فعلالة مضاف إلى : قارح ، وأقحم بينهما المعطوف ، وإذا
نويت المنادى ' المبني على ' الضم في ضرورة جاز فيه وجهان :
أجودهما أن يبقى ' على ' ضمّه ، والآخر أن يردّ إلى أصله من
النصب .

وإذا أضفت المنادى ' إلى ياء المتكلم ، كان فيه خمس لغات ،
أفصحها حذف الياء والاجتزاء بالكسرة عنها ، نحو قولك :
« يا غلام » ، والثانية : أن تقلب الياء ألفاً والكسرة فتحة ، نحو :
« يا غلاما » .

والثالثة ، ان تضم الآخر بعد الحذف ، وتجعل الاسم كأنّه

(١) في د : ذي .

(٢) هو : الاعشى ، والشاهد في : ديوانه صفحة /٧٨ ، والكتاب /١ /٧٦ ،
والخصائص /٢ /٤٠٧ ، وفيها : الا بداهة أو علالة .

لم يحذف منه شيء ، ومن ذلك ، قراءة من قرأ : « قال رب احكم
بالحق » (١) .

- المعنى ' : يارب ، ولذلك جاز حذف حرف النداء .
 - والرابعة : إثبات الياء ساكنة ، نحو قولك : « يا غلامي » .
 - والخامسة : إثباتها متحرّكة بالفتح .
- فأمّا قوله (٢) :

فلستُ براجع ما فات منّي
بلهفٍ ولا بليتٍ ولا لو انّي
فالمعنى ' : (يا لهفا) ، فحذف الألف ، وهو من القلة بحيث
لا يُقاس عليه .

وأمّا المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو قولك :
« يا غلام غلامي » ، فإنّه لما كان الثاني ليس بمنادى في الحقيقة ،
لم يجز فيه إلاّ ما يجوز في غير النداء ، إلاّ ابن أمّ ، وابن عم ،
وابنة أمّ ، وابنة عم ، فإنّه يجوز فيها خمس اللغات الجائزة في
المنادى ' المضاف إلى ياء المتكلم ، لأنهم : جعلوا المضاف والمضاف
إليه ، كالشيء الواحد ، إلاّ ان الوجه الذي يجعل فيه الاسم بعد
حذف الياء بمنزلة اسم ، لم يحذف منه شيء يبنى الآخر فيه على
الفتح ، فتقول : « يا ابن أمّ » ، « ويا ابن عم » ، تشبيها بعبك .
وقد اختلفت العربُ بعض الأسماء بالنداء ، وهو : أبت

(١) الآية/١١٢ سورة الانبياء .

(٢) قائله مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٨٨/٣ .

وأُمَّت ، واللَّهْمَّ ، وفُلٌ ، وهو كناية عن العلم ، وهُنَاه ،
وهُنْتَاه ، بضم الهاء وكسرهما ، وهما كنيتان عن نكرة ، فهناه ،
للمذكّر ، وتقول : في تثنيته (يا هِنَانِيَه) ، وفي جمعه (يا هِنُونَاه) ،
و (هِنْتَاه) للمؤنث ، وتقول : في تثنيته (يا هِنْتَانِيَه) ، وفي جمعه :
(يا هِنَانُوَه) ، وكلُّ صفة معدولة على ' وزن (مَفْعَلَان) نحو :
مكرمان ، وملاّمان ، عُدْلا عن : كريم ولثيم ، أو على ' وزن
(فَعْل) ، نحو : فُسِقَ وَخُبِثَ ، وَلُكِعَ ، وَغُدِرَ .

عُدِلت عن : فاسق ، وخبيث ، وألكع ، وغادر ، أو على '
وزن (فَعَال) ، نحو : خُبَات ، وَلُكَاع ، وَغُدَار ، وَفُسَاق .

عُدِلت عن : فاسقة ، ولكعاء ، وغادرة ، وخبيثة ، ولا يستعمل
شيء من ذلك في غير النداء ، إلا في ضرورة نحو قوله (١) :

في لَجَّةٍ أَمْسِكِ فُلَانًا عَن فُلٍ

أو ما كان منها على ' وزن : (مَفْعَلَان) في نادر الكلام ، حكى
السجستاني : « هذا زيد مكرمان » ، تابعا للمعرفة ممنوع الصرف ،
ولا يجوز إظهار حرف النداء مع اللّهم ، لأنّ الميم المشدّدة صارت
عوضاً منه ، فأما قوله (٢) :

(١) هو : ابو النجم العجلي ، من ارجوزته المعروفة بـ (أم الرجز) ،
والشاهد ، في : اوضح المسالك ٩٢/٣ .
(٢) مجهول القائل ، والشاهد من الرجز ، وهو في : الانصاف
٣٤٢/١ ، واللسان (أ/ل/هـ) ، وشرح الكافية ١٣٢/١ ، والخزانة ٣٥٩/١ ،
وفي المظان الاخرى : صليت او سبحت .

وما عليك أن تقولي كلما

سبحت أو هللت : يا اللهم ما

فضرورة لا يلتفت إليها .

فإن ناديت الاسم على جهة الاستغاثة به ، أو التعجب ، لم يناده (١) إلا بيا ، كما تقدم ، وتدخل لام الجرّ عليه مفتوحة ومن ذلك قوله (٢) :

لخطاب ليلى يا لبرثن منكم

أدل وأمضى من سليك المقاب

فنادى (برثن) على جهة التعجب من دلالتها ، وإن ذكرت المستغاث من أجله ، أدخلت عليه اللام وكسرتها ، فرقاً بينهما ، ومن ذلك قوله (٣) :

تكنفني الوشاة فأزعجوني

فيا للناس للواشي المطاع

ويجوز حذف المستغاث من أجله وإبقاء المستغاث به ، وعكس ذلك ، وإذا عطفت على المستغاث به مستغاثاً به آخر ، كسرت اللام في الثاني منهما لزوال اللبس ، ومن ذلك قوله (٤) :

(١) لعلها هاء السكت وهي التي تلحق آخر الفعل الناقص مجزوماً كقوله تعالى (فبهذا هم اقتده) .
(٢) قائله مجهول ، والشاهد في : شرح المفصل ١/١٣١ .
(٣) هو ثقيس بن ذريح ، والشاهد في الكتاب ، ج ١ ص ٣١٩ ، ٣٢٠ ، وشرح المفصل ١/١٣١ .
(٤) قائله مجهول ، وعجزه في : أوضح المسالك ٣/٩٦ .

ييكيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدارِ مَغْتَرِبٌ

يَا لِلْكَهولِ وَلِلشُّبَّانِ لِنَعِجِبِ

وقد يُعاملُ المُستغاثُ بهِ والمُتَعَجِّبُ مِنْهُ مَعاملةَ المَندوبِ ،
وسَيِّئِينَ ، ولا يَجوزُ حَذْفُ حَرفِ النِّداءِ مِنْهُما ، وإنِ ناديتِ
الاسمَ على جِهَةِ النَّدْبَةِ ، وأعني بِذلكِ نداءَ الهالِكِ ، لم ينادِه من
حرفِ النِّداءِ إلاَّ بيا ، ووا ، كما تقدَّم . ولا يكونُ إلاَّ علماً وما
جَرى مجراه من نَبَزٍ أو كُنْيَةٍ ، أو موصولاً ليس فيه الألفُ
واللَّامُ ، نحو قولهم : « وامنْ حَفَرَ بئرَ زمَماه » أو مضافاً إلى
المعرفة .

وتلحقُ علامةُ النَّدْبَةِ آخرَ الاسمِ المَندوبِ ، نحو قولك :

« يا زيدا » .

أو آخرَ الاسمِ المضافِ إليه المَندوبِ ، نحو « يا غلامَ زيدا » .

أو آخرَ صلته ، نحو قولك : « وامنْ حَفَرَ بئرَ زمَماه » .

وقد حكي لِحاقِها في آخرِ صفتِه ، في قولهم :

« يا جُمُجُمِي الشَّامِيَّتِناه » ، وهو قليلٌ .

ولا تثبتُ الهاءُ إلاَّ في الوقفِ ، فإنِ وصلتِ حذفتها ، فتقول :

« يا زيدا لا تبعد » ، وقد يُعوَّضُ من الألفِ بنونينِ في الشعرِ

نحو قوله :

واقفَعَساً وأينَ مِنِّي فَقَعَسُ

ولا يثبتُ وصلاتُ إلاَّ في ضرورةٍ ، نحو قوله :

ألا يا عمرو عمراهُ وعمروُ ابنُ الزُّبَيْراهُ

وعلاوة الندبة في الأصل إنما هي : الألف ، فإذا ألحقتها
الآخر فلا يخلو من أن يكون ساكناً أو متحركاً ، فإن كان
متحركاً بالفتح ، ألحقت الألف ولم يغير ، نحو قولك : (يا غلام
أحمداه) ، (ويا غلامياه) .

وإن كان متحركاً بالضم أو بالكسر ، ألحقت الألف وفتحت
ما قبلها نحو قولك : (يا زيداه) ، (ويا عبداللهاه) ، إلا أن
يخاف لبس فيقلب الألف حرفاً من جنس الحركة التي قبلها ،
فتقول : (يا غلامكاه) في ندبة غلامك ، (ويا غلامكياه)
في ندبة غلامك ، لثلاثاً يلتبسا .

وإن كان ساكناً ، فإن كان الساكن تنويناً حذفته وألحقت
الألف وأتبعها حركة ما قبلها ، فتقول : (يا غلام زيداه) ، وإن
كان ألفاً ألحقت ألف الندبة وحذفت التي قبلها لالتقاء الساكنين ،
فتقول : (وا موساه) ، وإن كان واواً ، فإن كانت متحركة في
الأصل فتحتها وألحقت الألف فتقول : (وامن يعزواه) .
وإن لم تكن كذلك حذفته ثم ألحقت الألف وجعلتها تابعة
للحركة التي قبلها ، إن خفت لبساً ، فتقول : (وا غلامهوه) ،
ولا تقول : واغلامهاه ، لثلاثاً يلتبس بندبة غلامها .

وإن كان ياء ، فإن كانت متحركة في الأصل فتحتها
وألحقت الألف ، فتقول : في ندبة غلام القاضي ، : يا غلام القاضي .
وإن لم يكن لها أصل في الحركة حذفته وألحقت
الألف وجعلتها تابعة للحركة التي قبلها إن خفت التباساً ، فتقول :

في ندبة بناته ، يا بناتيه ، لثلاثاً يلتبس بندبة بناتها .
 ولا يجوز حذف حرف النداء من المندوب أصلاً ، ولا يتكلم
 بالندبة من العرب ، إلا النساء ، وأمّا الرجال فإنهم يعاملون
 معاملة غير المندوب .
 ولا يُرَخَّم مندوب ، ولا مُسْتغاث به ، ولا متعجب منه ،
 ويجوز ترخيم ما عدا ذلك من المناديات .

والترخيم :

حذف أواخر الأسماء في النداء ، فعلى ' هذا الاسم المنادى '
 لا يخلو من أن يكون قد بني بسبب النداء ، أو لا يكون كذلك .
 فإن لم يبين لم يجر ترخيمه ، وإن بني ، فأمّا أن يكون
 نكرة مقبلاً عليها ، أو غير ذلك ، فإن كان نكرة مقبلاً عليها جاز
 ترخيمه ، إن كانت فيه تاء التانيث ، بحذفها نحو : (تبة) ،
 تقول : (يا تبة أقبلي) .

وما ليس فيه تاء التانيث لا يجوز ترخيمه إلا صاحباً ،
 فإنهم رخموه لكثرة الاستعمال ، فقالوا : يا صاح ، وأمّا قولهم :
 (أطرق كراً) ، في ترخيم كروان ، وليس فيه تاء فشاذاً .

وإن كان غير ذلك فإنه إن كان مركباً من خمسة ، يحذف
 الاسم الثاني منه ، وإن كان غير مركب لم يرخم ما كان منه
 على حرفين ، أو ثلاثة ، وليس أحدها تاء التانيث ، وإن كان
 أحدها تاء التانيث رخمته بحذفها ، نحو : (هبة) إسم رجل .

وما كان منه على 'أزيد من ثلاثة أحرف جاز ترخيمه ، فإن كان في آخره تاء التأنيث حذفها لا غير ، نحو : فاطمة ، وإن كان فيه زيادتان ، زيدتا معاً ، كألفي التأنيث ، والألف والنون ، وعلامتي النسبة والجمع ، وياءي النسب ، حذفتهما لا غير .
 وإن كان قبل الآخر ، حرف مدّ ولين ، نحو : (منصور) حذفته مع الآخر ما لم يؤد ذلك الى بقاء الاسم على أقل من ثلاثة أحرف ، فلا يحذف إلا الآخر خاصة ، نحو : (ثمود) ، وإن لم يكن قبله حرف مدّ ولين ، حذفت الآخر خاصة .

والترخيم في جميع ما ذكر يكون على لغة من نوى ردّ المحذوف فيبقى الحرف الذي صار آخراً بعد الترخيم ، على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أو سكون ، وعلى لغة من لم ينورده ، فيحكم لما بقى بحكم الاسم الذي لم يحذف منه شيء ، فيبنى على الضم ، إلا ما في آخره تاء التأنيث من الصفات ، فإنه لا يرخم على لغة من لم ينو الردّ ، لثلاث يلتبس المؤنث بالمذكر ، فتقول في ترخيم قائمة ، يا قائم ، بالفتح ، وإذا رخمّت ما في آخره تاء التأنيث على لغة من نوى الردّ ، جاز لك أن تقحم فيه تاء التأنيث وتحركها بالفتح ، فتقول : يا فاطمة .

والترخيم فيما آخره تاء التأنيث أحسن من تركه ، وترك الترخيم فيما عدا ذلك أحسن من الترخيم ، إلا : حارثاً ، ومالكاً ، وعامراً ، فإن ترخيمها أحسن ، لكثرة استعمالها .

والاسم إذا كان له حكم قبل الترخيم ثم زال بالتخيم
سببه زال ذلك الحكم ، فتقول في تخيم قاضون ، اسم رجل ،
يا قاضٍ فترد الياء لما زال موجب حذفها ، وهو الواو .
والمرخَّم على لغة من لم ينو الردَّ يحكم له بحكم اسم ،
كأنك لم تحذف منه شيء في البناء على الضم كما تقدم .
وفي اعلاله على ما يقتضيه التصريف ، فتقول في طفاوة ،
يا طفاء ، لأنه بمنزلة كساء ، وفي (عرقوه) ، (يا عرقي) ،
كما فعلت بأدل ، جمع (دلو) ، وفي (قطوات) ، يا قطا ،
كعصى ، ولا يرخم اسم في غير نداء إلا في ضرورة ، فإنه يرخم
على اللغتين .

فمن الترخيم على لغة من نوى ، قوله (١) :

إنَّ ابنَ حارثَ إنَّ اشتقَ لرؤيته

أو أمتدحه فإنَّ الناسَ قد علموا

ومن الترخيم على لغة من لم ينو ، قوله :

وهذا ردائي عنده يستعيره

ليسلبني نفسي أمال بن حنظل

(١) هو : أوس بن حبناء ، والشاهد في : الكتاب ٣٤٣/١ ، والانصاف
٣٥٤/١ .

وموضع الشاهد ابن حارث وأصله ابن حارثة .

باب لا

اعلم ، ان لا امّا ان تدخل على نكرة أو معرفة ، فان دخلت على معرفة لم تعمل شيئاً ، ولزم تكرارها .
فامّا قولهم : (لا نوّلكَ اَن تَفعلَ) (١) ، فشاذٌ ومحمول على معناه .

لأن المعنى ' لا ينبغي لك ان تفعل ، وقول الشاعر (٢) :
بكتُ جزعاً واسترجعت ثم آذنتُ
ركابها أن لا إلينا رجوعها

• ضرورة

وامّا قولهم : (قضيةٌ ولا أبا الحسن) ، و (امّا البصرة فلا بصرة لك) ، وقول الشاعر (٣) :

أرى الحاجات عند أبي خبيب
نكدن ولا أميةً بالبلاد
فعلى حذف مثل ، وكذلك قول الآخر :
تبكي على زيد ، ولا زيد مثله
بريء من الحمى سليم الجوانح

(١) التسهيل ص/٦٨ .

(٢) مجهول ، والشاهد في : الكتاب ٣٥٥/١ ، والخزانة ٨٩/٢ ،

الاشموني ٤٠/٢ .

(٣) هو : عبدالله بن الزبير الاسدي ، والشاهد في الكتاب ، ج ١

ص/٣٥٥ ، والاشموني ١٠/٢ ، والاغاني ١٧١/١٠ (بولاق) وقد نسبه ابو

الفرج مع ابيات اخرى الى : عبدالله بن فضالة . وانظر : شرح المفصل

١٠٢/٢ .

يتخرج على ' تنكير زيد .

وإن دخلت على ' نكرة ، فإن كان الاسم مضافاً ، أو مطولاً
عملت عمل ليس ، وقد تقدم . وعمل (إن) فتنصبه ، لأنها
نقيضتها .

وإن كان غير ذلك ، فإن كان مفرداً ، أو جمع تكسير ، أو
جمع سلامة بالألف والتاء ، بني معها على ' الفتح ، وحذف التنوين ،
فتقول : (لا رجل في الدار) ، (ولا غلمان لزيد) ، (ولا هندات
لك) .

وإن كان مثنى ' أو جمعاً على ' حد الثنية بني معها ، وكانت
صيغته كصيغة المنصوب ، فتقول : (لا زيدين لك) (ولا
زيدين لك) .

ولا يجوز الفصل بين لا وبين ما تعمل فيه ، فإن فصلت
بينهما بطل عملها ولزم تكرارها ، فتقول : (لا في الدار
رجل ولا امرأة) .

والخبر إن كان ظرفاً أو مجروراً ، جاز اثباته وحذفه ، وإن
كان غير ذلك ، فبنو تميم يلزمون الحذف ، وأهل الحجاز يجيزون
الوجهين ، فيقولون : (لا رجل أفضل منك) ، وقد يحذفون
(أفضل) إذا كان عليه دليل .

وليست لا عاملة في الخبر ، بل هي مع اسمها بمنزلة اسم
واحد مرفوع بالابتداء ، والخبر للمجموع .

هذا حكم الاسم الواقع بعدها إن لم يكن له عامل ، فإن

كان له عامل مضر لم تؤثر فيه ، نحو قولك : (لا أهلاً ولا
مرجياً) .

وإذا اتبعت الاسم في هذا الباب ، فإن كان معرباً ، فإن
اتبعته بغير بدل ، أو عطف نسق ، جاز لك وجهان : النصب
على اللفظ ، والرفع على الموضع ، نحو قولك : (لا مثلك عالماً) ،
ينصب عالم ورفعه ، وإن اتبعته ببدل ، فإن كان المبدل مقروناً بالـ
فقد تقدم حكمه في باب الاستثناء ، وإن لم يكن مقروناً بها ،
فإن أبدلته على اللفظ فالنصب ، نحو قولك : (لا مثلك صاحب
دابة) ، (ولا مثلك رجلاً عندنا) ، وإن أبدلته على الموضع ،
رفعت إلا أن يكون المبدل معرفة ، فلا يجوز فيه إلا الرفع على
الموضع ، نحو : لا مثلك في الدار زيد ولا عمرو ، وإن اتبعته
يعطف نسق ، فإن لم تدخل على المعطوف (لا) جاز النصب على
اللفظ والرفع على اللفظ ، إن كان المعطوف نكرة ، فتقول : لا
غلام رجل وامرأة في الدار ، بنصب امرأة ورفعها .

وقد حكى الأخفش ، البناء [على الفتح]^(١) على نية لا^(٢) .
وإن كان معرفة لم يجوز فيه إلا الرفع على الموضع ، نحو
قولك : (لا غلام رجل في الدار وعمرو) ، وإن قدرتها تكراراً
للأولى ، فالأمر على ما كان عليه ، لو لم تكرر ، وإن قدرتها
مستأنفة جاز في الاسم بعدها ما كان يجوز فيه ، لو انفردت

(١) زيادة من : د .

(٢) كقوله : (لا رجل وامرأة) بالفتح ، انظر : المغني ٢/٦٣٧ .

من إجرائها مجرى 'إن تارة' ، وليس أخرى ، وإن كان
 الاسم الواقع بعدها مبنياً كان حكمه في الاتباع كحكم المرب
 في جميع ما ذكر ، إلا أنه يجوز في لغة ، إن كان مفرداً ، أو لم
 يفصل بينهما أن يجعل معه كالشيء الواحد ، فينيان ، فتقول : لا
 رجل ظريف في الدار ، وقد تدخل لا على المضاف إلى معرفة اذا
 قدرت إضافته غير محضة ، ولا بد إذ ذاك من الفصل بين المضاف
 والمضاف إليه ، بالتلام اصلاً للفظ نحو قولهم : (لا أبالك) ،
 وقد يؤتى بها في الضرورة نحو قوله (١) .

أبالموت الذي لا بد أني

ملاقٍ - لا أبالك - تخوِّفيني

وإذا دخلت ألف الاستفهام على (لا) فإن بقيت على معناها
 من النفي كانت بمنزلتها قبل دخول الهمزة عليها في جميع ما ذكر
 ومن ذلك قولهم : (أفلا قِماص بالغير) ، وإن دخلها معنى
 التحضيض ، كان الاسم الذي بعدها على فعل مضمرة ، ولم تعمل
 شيئاً . وإن دخلها معنى التمني كان حكم الاسم الذي بعدها
 كحكمه قبل دخول الهمزة عليها ، إلا أنها لا يكون لها خبر ولا
 تتبع الاسم الذي بعدها ، إلا على لفظة خاصة .

(١) هو : أبو حية النميري ، والشاهد في : شنور الذهب ص/ ٣٢٨ .

باب حروف الخفض

وهي : الباء ، والكاف ، ولام الجرّ ، وواو القسم وباؤه ،
 وواو ربّ وفاؤُها ، والميم المكسورة والمضمومة في القسم ، نحو :
 م الله ، وم الله ، وهمزة الاستفهام ، وهاء التّبيه ، وقطع ألف
 الوصل ، ومن في القسَم ، ومنّ ، وإلى ، وعن ، وعلى ، وحاشا
 [وحشى ، وحتى] (١) ، وخلا ، وعدا ، وربّ ، ومذّ ، ومنذّ ،
 ولولا ، ولعل مكسورة اللام ، ومفتوحتها ، ومن ذلك قوله (٢) :

لعلّ الله فضلكم علينا بشيء إن أمكم شريم
 يروى بكسر اللّام وفتحها .

وتنقسمُ بالنظر إلى ما تجرّه ثلاثة أقسام .

قسم لا يجرّ إلاّ المضمّر ، وهو : لولا ، ومن ذلك قوله (٣) :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى

بأجرامه من قلة النيق منهوي

وقسم ، لا يجرّ إلاّ الظّاهر ، وهو : هاء التّبيه ، وهمزة

الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ومن ، والميم المكسورة والمضمومة

(١) ساقط من الاصل ، وهو من : د .

(٢) مجهول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ١١٨/٢ ، وجاء به

شاهدا على (لعل) في لغة عقيل .

وهو ايضا في ابن عقيل ٦/٢ .

(٣) هو : يزيد بن الحكم ابن ابي العاص الثقفي ، والشاهد في :

الخصائص ٢٥٩/٢ الكتاب ٣٨٨/١ ، شرح المفصل ١٥٩/٧ و ٢٣/١٠ ،

الخرزانه ، ٤٣٠/٢ ، الانصاف ٦٩١/٢ ، وصدرة في المظان الاخرى :

وانت امرؤ .

في القَسَم ، وواو رُبِّ ، وفاؤها ، ومُذِّ ، ومُنْذُ ، وكاف
التَّشْبِيهِ •

فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

فَلَا أَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا
كَهْ وَلَا كَهْنًا إِلَّا حَاطِلًا

وقول الآخر (٢) :

فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَّاسٌ
فَتَى حَتَاكَ يَا بَنَ أَبِي يَزِيدَ

• ضرورة

وقسم ، يجزُّ الظَّاهِرُ والمُضْمَرُ ، وهو : ما عدا ذلك من
حروف الخفض •

والحروف التي تجزُّ الظاهر وحده ، أو مع المضمَر منها ،
ما تجزُّ بعض الظواهر دون بعض ، وهو : لام القَسَم والميم
المكسورة والمضمومة ، وهاء التنبيه ، وهمزة الاستفهام ، وقطع
ألف الوصل ، لا تجزُّ إِلَّا اسمَ الله تعالى ، في القَسَم •

وتاء القَسَم : لا تجزُّ إِلَّا اسمَ الله تعالى ، أو : الربِّ ،
قالوا : (تَرَبُّ الكعبة) (٢) •

(١) هو : رؤبة بن العجاج ، من ارجوزة له يصف فيها حمار الوحش ،
وصدره في المظان الاخرى : فلا ترى ••

والشاهد في : اوضح المسالك ١٢٥/٢ • وابن عقيل ١٤/٢ •

(٢) لا يعرف من هو ، والشاهد في : ابن عقيل ١٠/٢ وفيه : زياد •

(٣) انظر : اوضح المسالك ١٢٧/٢ •

ومن في القَسَم ، لا تجرُّ إلاّ : الربُّ ، وربُّ ، وفاؤها ،
وواوها لا تجرُّ من الظواهر إلاّ النكرات .
ومنذُ ، ومنذُ لا تجرُّ ان إلاّ أسماء الزمان ، ومنها ما يجرُّ
كلّ ظاهر ، وهو : ما عدا ذلك .

وتنقسم أيضاً بالنظر الى استعمالها حرفاً وغيره ، أربعة أقسام .
قسم ، يستعمل حرفاً واسماً ، وهو : مُذٌ ومُنذٌ ، وعن ، فمذ ،
ومنذ ، يكونان اسمين إذا ارتفع ما بعدهما ، ويكونان حرفين إذا
انجرَّ ما بعدهما .

وعن تكون اسماً إذا دخل عليها حرف خفض ، نحو قوله :

فقلتُ للركبِ لِمَا أنْ عَلَا بِهِمْ

من عن يمين الخبيثاً نظرةً قَبْلُ

وإذا ادى جعلها حرفاً إلى ' تعدي فعل المضمر المتصل

إلى ضميره المتصل ، نحو [قوله] (١) :

دَعُ عَنْكَ نَهْباً صِيحٌ فِي حَجْرَاتِهِ

[ولكن حديثاً ما حديث الرُّواحِلِ]

وتكون حرف خفض ، فيما عدا ذلك .

وقسم ، يستعمل حرفاً وفعلاً ، وهو : حاشا ، وحشى ، وخلا ،

وعدا ، فتكون أفعالاً إذا نصبت ما بعدها ، وتكون حروفاً إذا

خفضته .

(١) هو : امرؤ القيس ، والشاهد في ديوانه ص/ ١٧٤ وعجزه سقط

في الاصل ، وهو في : د . و يروى : ولكن حديث ، بالرفع .

وقسم ، يستعمل حرفاً واسماً وفعلاً ، وهو : على ، تكون اسماً
إذا دخل عليها حرف خفض .

نحو قوله (١) ،

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهَا بعدما تمَّ ظمُّها
تصِلُ ، وعن قَيْضِ بْنِ يَزَاءٍ مَجْهَلِ

وإذا أدّى ' أيضاً جعلها حرفاً ال تعدّي فعل المضمّر المتصل
الى مضمّره المتصل ، نحو قوله (٢) :

هُوَ عَلَىكَ ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا

وتكون فعلاً إذا رفعت الفاعل ، وتكون حرفاً فيما عدا ذلك .
وقسم لا يستعمل إلا حرفاً ، وهو : ما عدا ذلك .
فأما قوله :

وزعتُ بالكالهرأوة أعوجي إذا ونتِ الرّياح جري وثابا

• ضرورة

ولا بدّ لحروف الجرّ مما يتعلّق به ، إلا : لولا ، ولعل ،
وحروف الجرّ الزوائد ، نحو قولهم : (بحسبك زيد) .

ولا يجوز إضمار حرف الخفض وإبقاء عمله إلا في ضرورة ،

(١) هو : مزاحم العقيلي ، والشاهد في : ابن عقيل ٢/٢٥ ، وشرح
المفصل ٣٨/٨ .

(٢) هو : الاغور الشنّي ، والشاهد في : المغني ، الصفحات : ١٤٦ ،
٤٨٧ ، ٥٣٢ ، والكتاب ٣١/١ ، وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٤ ، وتوجيه
اعراب ابيات ملغزة ، ص ١٣٨ .

نحو قوله (١) :

لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب
عني ، ولا أنت ديانني فتخزوني

أو في نادر كلام ، نحو ما حكى من قول بعضهم : (خير

عافاك الله) .

أي : على خير (٢) .

ولا تفصل بين حرف الجرّ والمجرور ، إلا في نادر كلام ،

نحو ما حكاه الكسائي من قول بعضهم : (أخذته بأري ألف

درهم) (٣) .

أو في ضرورة شعر ، نحو قوله (٤) :

مُخَلَّفَةٌ لا يُسْتَطَاعُ ارْتِقَاؤُهَا
وليس إلى منها النُّزُولُ سَبِيلٌ

وإما (من) فإنها تكون زائدة لاستغراق الجنس ، نحو

قولك : (ما جاءني من رجل) أو لتأكيد استغراقه ،

نحو قولك : (ما جاءني من أحد) .

(١) هو : الحارث بن محرث ، والمعروف بندي الاصبع العدواني ،
والشاهد من قصيدة طويلة له ، تجدها في المفضليات ، وإمامي القالي ،
والشاهد في الانصاف ١/٣٩٤ ، والخصائص ٢/٢٨٨ ، والخزانة ٢/٢٢٢ .

(٢) روي عن رؤبة بن العجاج ، انه كان اذا قيل له : كيف أصبحت ؟
يقول : خير عافاك الله ، انظر : الانصاف ١/٣٩٤ .

(٣) في الاصل : ألف لم ، والتصويب عن : د .

(٤) مجهول ، والشاهد في : الاشموني ٣/٣٥٩ (عجزه فقط) .
والخصائص ٢/٣٩٥ ، و ٣/١٠٧ ، وفيه :

لو كنت في خلفاء أو رأس شاهق

ولا تَزَادُ إِلَّا بشرطين : أحدهما : أن يكون الاسم الذي
تدخل عليه نكرة ، والآخر : أن يكون الكلام غير مُوجب ، وأعني
بذلك : النَّفي والنَّهي ، والاستفهام •

وتكون لابتداء الغاية في غير الزمان ، فتقول : (سرتُ من
البصرة إلى الكوفة) ، (وضربت من الصغير إلى الكبير) •
فأمّا قوله :

من الصُّبْحِ حتى ' تغرب الشمس لا ترى '
من القوم إلا خارجياً مُسوِّماً

فيتخرَّج هو وأمثاله على ' حذف مضاف ، كأنه قال : من
طلوع الصبح ، • وللغاية ، وهي الداخلة على ' محل ابتداء الفعل
وانتهائه ، نحو ' قولك : (أخذت الدراهم من الكيس) • وللتبويض ،
نحو ' قولك : (قبضتُ من الدراهم) •

وأمّا حتى ' ، فتكون لانتهاء الغاية ، فإن لم يكن ما بعدها
جزءاً مما قبلها فالفعل غير متوجه عليه ، نحو ' قولك : (سرتُ حتى '
الليل) ، فالسير غير واقع في الليل ، وإن كان جزءاً منه ، واقرنت
بالكلام قرينة دالة على ' انه داخل في المعنى ' مع ما قبله ، أو خارج
عنه كان بحسب تلك القرينة ، نحو ' قولك : (صمتُ الأيام حتى '
يوم الفِطْرِ) وإن لم يقترن به قرينة ، كان ما بعدها داخلياً في
المعنى ' مع ما قبلها ، نحو ' قولك : (صمتُ الأيام حتى ' يوم
الخميس) •

وَأَمَّا (إِلَى) فَانْتَهَاءٌ أَيْضاً ، لِانْتِهَاءِ الْغَايَةِ ، وَمَا بَعْدَهَا غَيْرُ دَاخِلٍ
فِيمَا قَبْلَهَا ، إِلَّا أَنْ تَقْتَرْنَ بِالْكَلامِ قَرِينَةً تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ ،
نَحْوُ قَوْلِكَ : اشْتَرَيْتِ الشَّقَّةَ إِلَى طَرَفِهَا •

وَأَمَّا رَبٌّ ، فَلتَقْلِيلُ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

أَلَا رَبٌّ مَوْلُودٌ وَليْسَ لَهُ أَبٌ

وَذِي وَكْدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبٌ سَوَانٌ

يَعْنِي بِالْمَوْلُودِ : عَيْسَى ، وَبِذِي الْوَكْدِ آدَمَ ، صَلَوَاتُ اللَّهِ

عَلَيْهِمَا ، أَوْ تَقْلِيلُ نَظِيرِهِ ، وَذَلِكَ فِي الْمَبَاهَاةِ ، وَالِافْتِخَارِ ، نَحْوُ

قَوْلِهِ (٢) :

فِيَارِبٌ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلِيْلَةٌ

بِأَنْسَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلُ

كَأَنَّهُ ، قَالَ : الْأَيَّامُ الَّتِي لَهَوْتُ فِيهَا وَاللَّيَالِي يُقَلُّ وَجُودُ

مِثْلَهَا لِغَيْرِي ، وَهِيَ جَوَابُ كَلَامٍ مَلْفُوظٌ بِهِ ، أَوْ مَقْدَرٌ ، وَكَذَلِكَ

تَقَعُ وَאו رَبٌّ وَفَاوَّهَا أَوَّلُ الْكَلَامِ ، لِأَنَّهَا عَطَفَتَا الْجَوَابَ عَلَى

السُّؤَالِ ، وَأَنْبِئْنَا مَنْابَ رَبٍّ •

وَلَا بَدَّ لِلْمَخْفُوضِ بِهَا ، أَوْ بِمَا نَابَ مِنْابَهَا مِنَ الصَّفَةِ •

وَقَدْ تَحَذَفُ لِلدَّلَالَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ :

فِيَارِبٌ يَوْمٌ قَدْ لَهَوْتُ وَلِيْلَةٌ ، الْبَيْتُ •

يُرِيدُ : وَلِيْلَةٌ قَدْ لَهَوْتُ ، فَحَذَفَ •

(١) هُوَ رَجُلٌ مِنْ أَزْدِ السَّرَاةِ ، وَالشَّاهِدُ فِي : أَوْضَحَ الْمَسْأَلَةَ

١٤٥/٢ ، وَشَرَحَ الْمَفْصَلَ ١٠/١٢٦ •

(٢) هُوَ : أَمْرُ الْقَيْسِ ، انْظُرْ دِيوانَهُ ص/١٥٩ وَفِيهِ : وَرَبٌّ •

وقد تدخل ربَّ على 'المضاف إلى ضمير النكرة، نحو قولك :
(رب رجلٍ وأخيه) .

وعلى ضمير النكرة فلا يُثنى ' ولا يُجمع استثناءً بثنية التَّمييز وجمعه عن ذلك ، نحو قولهم : (رُبَّه رجلين ورُبَّه رجالاً) .

ولا يكون العامل فيها إلاّ بمعنى 'المضيّ' ، وتلزم الصدْرُ ، وفيها لغات :

رُبَّ بضم الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، وتكون مفتوحة أو مضمومة ، أو ساكنة .

وربُّ ، بفتح الراء وتشديد الباء ، وقد تخفف ، فيقال : رُبَّ ، ومن التخفيف وتسكين الباء قوله (١) :

أزهيرُ إنَّ يشبُّ القذالَ فإنَّه

رُبُّ هِيضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهِيْضَلٍ

وقد تلحق تاء التأنيث المشدّدة والمخفّفة ، فيقال : رَبَّتْ ، ورُبَّتْ ، وقد تلحقها أيضاً (ما) فيقال : رُبِّمًا ، وربِّمًا ، وربِّمًا ، فتكون على حكمها من خفض النكرة بها .

وتدخل على 'الفعل الماضي لفظاً ومعنى' ، ومعنى 'دون لفظ ، فأما قوله تعالى 'ربما يودُّ الذين كفروا' (٢) ، فلصدق

(١) هو : أبو كبير الهذلي ، والشاهد في : الخزانة ١٦٥/٤ ، والانصاف ٢٨٥/١ ، وشرح المفصل ٣١/٨ .

وفي المظان الأخرى : رب هيضل لجب

(٢) من الآية ٢/ سورة الحجر .

خشية الوعد ، وقرب الدار الدنيا من الآخرة ، جعل المستقبل كأنه وقع .

وأما (على) فبمعنى ' فوق حقيقة ' أو مجازاً ، نحو قوله :
(عليه دين) ، لأنَّ الدين قد قهره ، والقهر علوٌ .
وكذلك يقال : (هو تحت قهره) .

وأما (في) فللوعاء حقيقة أو مجازاً ، نحو قولك :
(هو في حال حسنة) .

وأما (عن) فللمزاولة ، يُقال : أطمعه عن جوع ، أي : أزال الجوع عنه .

وأما (الكاف) فالتشبيه .

وأما (اللام) فللتملك ، وللاستحقاق ، نحو قولك : (الباب للدار) ، وللسبب نحو قولك : (جئت لابتغاء الخير) ، وبمعنى القسم .

إذا كان في الكلام معنى تعجب ، نحو قولك : (لله لا يبقى أحد) .

وأما حاشا ، وخلا ، وعدا ، فللاستثناء ، كالإلا .

وأما (لولا) ، فحرف امتناع لوجود .

وأما لعل ، فللترجي ، والتوقع ، كالمفتوحة اللام .

وأما منذ ، ومنذ ، فإن كان ما بعدهما حالاً انجراً ،

ويكون معناهما معنى في ، وأعني بالحال : اليوم ، والليلة ، والآن ،

وما أشرت إليه .

وإنَّ كانَ ما بعدهما ماضياً جازَ فيه الرفع والخفض ، إلاَّ
انخفض بعد مُذَّ قليل .

فإنَّ كانَ الماضي معدوداً كانا للغاية ، نحو قولك : (ما رأيته
مُذَّ يومان) ، أي : أمد انقطاع الرؤية يومان .
وإنَّ كانَ غير معدود ، كانا لابتداء الغاية ، نحو قولك :
(ما رأيته مُذَّ يوم الخميس) . أي : أول انقطاع الرؤية يوم
الخميس .

وإذا ارتفع ما بعدهما كانا مبتدئين ، ولا يتقدمهما من الأفعال
إلاَّ المنفيّ أو الموجب الذي يقتضي الدوام .
ولا يدخلان إلاَّ على ' الزمان لفظاً ، أو تقديرأ ، فإن دخل
على ' جملة ، كان الكلام على ' تقدير اسم زمان محذوف ، نحو
قولك : (ما رأيته مُذَّ قام زيد) ، أي : مذ زمان قيام زيد .

وإنَّ دخلاً على ' ان مع صلتها ، كانت بتقدير مصدر موضوع
موضع الزمان ، نحو قولك : (ما رأيته مُذَّ أن الله خلقه) ،
أي : مُذَّ خلق الله إياه ، ويكون خلق الله بمنزلة خفوق النجم .
والاسم الواقع بعدهما فيه ، إن كان عدداً ، مذاهب للعرب .

فمنهم من لا يعتدّ إلاَّ بالكامل فلا يقول : ما رأيته
مذ خمسة أيام ، إلا وقد انقطعت الرؤية في جميعها من أولها إلى
آخرها ، ومنهم من يعتد بالأول والآخر ، وإن لم يكونا كاملين ،
ومنهم من يعتد بالناقص للأول ، ولا يعتد بالآخر .

ولا يجوز الاعتداد بالأول والآخر ان أدى ذلك إلى التجوز
في جميع الواقع بعدهما ، لا تقول : (سرت منذ يومين) ، وأنت
إنما سرت بعضهما .

وأما الباء فتكون زائدة في خبر ما ، وليس ، وفاعل كفى ،
وفي مفعولها نحو قوله (١) :

فكفى بنا فضلاً على من غيرنا

حب النبي محمد إيانا

أي : كفانا .

وزائدة "مصلحة" ، في نحو : (أحسن بزيد) ، ولا تزد
فيما عدا ذلك ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (٢) :

ألم يأتك والأنباء تنمي

بما لاقت لبون بني زياد

أي : ما لاقت ، أو نادر كلام ، لا يقاس عليه ، نحو قوله
تعالى : « بقادر على أن يخلق مثلهم » (٣) أي : قادر .

وتكون للالصاق حقيقة أو مجازاً ، نحو قولك : (مررت

(١) هو : كعب بن مالك الانصاري ، وقيل غيره ، انظر : ديوان كعب
بن مالك ص/٢٨٩ ، الكتاب ١/٢٦٩ ، التاج ٩/٣٥٢ ، اللسان ١٧/٣٠٧ ،
تفسير الطبري ١/٤٠٤ .

(٢) هو : قيس بن زهير بن جذيمة العبسي ، وقد تقدم في
الصفحة ٥٠ .

(٣) من الآية/٨١ سورة (يس) ، وفي سورة الاحقاف ، الآية/٣٣ .
وقبلها (أو لم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم يعي بخلقهن
بقادر على ان يحيي الموتى) . والباء واقعة في سياق النفي فهي من قبيل
ما يقع في خبر (ما) و (ليس) . وقوله انه نادر لا يقاس عليه تعسف وخلف
من القول .

بزيد) ، بجعل المرور متصلاً بزيد ، لما كان متصلاً بمكان يعرف
من مكانه .

- وللاستعانة ، نحو قولك : (كتبتُ بالقلم) .
- وللسبب ، نحو قولك : (عنفتُهُ بذنبه) .
- وللحال ، نحو قولك : (جاء زيدٌ بثيابه) أي : ملبساً بها ،
وبمعنى (في) نحو قولك : (زيد بالبصرة) ، أي : فيها .
- وللنقل ، نحو قولك : (قمت بزيد) ، أي : أقمته .
- فمعناها ومعنى الهمزة واحد ، إلا أنها لا تنقل الفعل عن
الفاعل ، فتصيره مفعولاً ، إلا في الأفعال غير المتعدية .
- وللقسم ، وكذلك تاء القسم وواوه ، وهاء التثنية ، وهمزة
الاستفهام ، وقطع ألف الوصل ، ولام القسم ، بمعنى ' باء القسم ' ،
إلا أن التاء قد يدخلها معنى ' التعجب ' ، وتلزم ذلك في اللام .
- والقسم ، هو : كلُّ جملة يُوكَّد بها جملة أخرى ،
كلتاها خبرية (١) .

- فأما قولك : (تالله هل قام زيد) ، فليس بقسم ، لأنه
ليس بخبر ، ألا ترى ' أن المعنى ' : أسألك بالله هل قام زيد .
- ولا يسوغ أن يكون التقدير : أقسم بالله .
- ولا بدُّ للقسم من مقسم به ، ومقسم عليه ، وحروف قسم ،
وحروف تربط المقسم به بالمقسم عليه .

(١) انظر : المغني ١/٣٣ ، وقد نقل رأي ابن عصفور في هذا الموضع .

فالمقسم به عند العرب : كلُّ اسمٍ معظَّمٌ .
والمقسم عليه : كلُّ جملةٍ حلفَ عليها ، فعلتَ أو لم تفعل .
وأما حروف القسم ، فالباءُ وأخواتها ، وقد تقدّم ذكرها .
وأما الحروف التي تربط المقسم به بالمقسم عليه ، إنَّ كانت
الجملة الواقعة جواباً للو ، وما دخلت عليه ، نحو قوله (١) :

أما والله إنَّ لو كنتَ حرّاً
وما بالحرِّ أنتَ ولا العتيقُ

وإنَّ كانت غير ذلك ، فإنَّ واللام في الإيجاب ، وما ولا في
النفي ، فعلى هذا الجملة المقسم عليها إنَّ كانت إسمية ، وكانت
موجبة ادخلت على المبتدأ إنَّ وفي جرّها اللام ، فقلتُ .
(والله إنَّ زيدا لقائم) ، وإنَّ شئتُ أتيتُ بانَّ وحدها .
وإنَّ شئتُ باللام وحدها ، فقلتُ : (والله لزيدٌ قائم) .

وإنَّ كانت منفية أدخلت عليها ما .
وإنَّ كانت الجملة فعلية ، فإنَّ كان الفعل ماضياً دخلت عليه
في الإيجاب اللام وحدها ، نحو قوله :

حلفت لها بالله حلفة فاجر

لناموا فما إنَّ من حديث ولا مالٍ

أو مع قد إنَّ أردت تقريب الفعل من الحال ، وقد تحذف

(١) مجهول القائل ، والشاهد في : الانصاف ٢٠٠/١ ، والمغني
٣٣/١ والخزانة ١٣٣/٢ .

اللام إذا طال الكلام ، نحو قوله [تعالى] : « والشمس
وضحاها » (١) .

ثم قال بعد ذلك : « قد أفلح من زكّاهها » (٢) .

وأما في النفي ، فتدخل عليه ما ، فتقول : (والله ما قام زيد) .

وإن كان الفعل مستقبلاً ادخلت عليه في الإيجاب اللام
وحدها ، ان فصل بينها وبين الفعل ، نحو قوله تعالى « لا إله إلا الله
تحشرون » (٣) .

وإن لم يفصل بينهما أدخلت عليه اللام ، وإحدى النونين .
ولا يجوز الاتيان باحدهما دون الأخرى إلا في ضرورة .

نحو قوله (٤) :

تألّى ابن أوس حلفةً ليردّني

إلى نسوة كأنهنّ مفائِدُ

وإن كان منفيّاً ادخلت عليه (لا) ، ويجوز حذفها ، قال الله
تعالى : « تفتّؤْ تذكر يوسف » (٥) ، أي لا تفتّؤْ .

وإن كان الفعل حالاً فانك تدخل عليه في النفي (٦) (ما) ،

(١) الآية/١ سورة الشمس .

(٢) الآية/٩ سورة الشمس .

(٣) من الآية/١٥٨ سورة آل عمران .

(٤) هو : زيد الفوارس « الحصين بن ضرار الضبي » والشاهد في :

قطر الندى ص/٢٢٤ وشرح المرزوقي ٥٥٧/٢ .

(٥) من الآية/٨٥ سورة يوسف . وفي : د « تالله تفتّؤْ » .

(٦) في الاصل : حالا فانك في النفي ، والتصويب من د .

ولا يجوز حذفها .

وان كان موجياً فلا بد من وقوعه خبراً لمبتدأ ، فتكون الجملة
إذ ذاك اسمية ، نحو قولك : (والله ان زيدا ليقوم الآن) .
وحروف القسم متعلقة بأفعال مضمرة ، وقد يجوز إظهار
الفعل مع الباء خاصة ، واذا حذفت حرف القسم ولم تعوض منه
هاء التنبيه ، ولا همزة الاستفهام ، ولا قطع ألف الوصل ، لم يجر
الخفض إلا في اسم الله تعالى .

حكى من كلامهم : (الله لافعل) .

بل لابد إذ ذاك من النصب باضمار فعل ، أو الرفع على
انه خبر ابتداء مضمّر ، فتقول : (يمين الله لأفعل) .
بنصب يمين ، على تقدير ألزم نفسي يمين الله ، وهو المختار ،
ورفعه على تقدير : قسمي يمين الله ، وقد شدت العرب في اسمين ،
فالتزموا فيهما الرفع ، وهما :
(أيمن الله) ، وألفه ألف وصل ، تثبت ابتداءً وتسقط
درجاً .

و (لعمر الله) .

وأما : (جِير) ، و (عَوْض) ، فمبنيان ، فيجوز الحكم
عليهما بالرفع والنصب .

ويجوز حذف القسم ، وإبقاء الجواب ، إذا كان في الكلام
ما يدل عليه ، نحو قولك : (لتقومن) .
وحذف الجواب وإبقاء القسم ، إذا جاء أثناء كلام يدل على

الجواب أو عقيبه •

وإذا اجتمع القسم والشرط ، بني الجواب على المتقدم
منهما ، وحذف جواب الآخر ، لدلالة المتقدم عليه •

ولا يكون فعل الشرط اذا تقدم القسم ، إلا ماضياً ، لأن
جواب الشرط لا يحذف ، إلا اذا كان فعله ماضياً ، نحو قولك :
(والله إن قام زيد ليقومن عمرو) •
فأما قوله :

حلفت لها إن تدلج الليل لا يزل

أمامي بيت من بيوتك سائر

فبني الجواب فيه على الشرط • لأن حلفت لم تضمن معنى
القسم ، بل هي : خبر محض •

ويجوز أن تضمن أفعال القلوب كلها معنى القسم ،
فتلقى إذ ذاك بما يتلقى به القسم ، فتقول : (علمت
ليقولن زيد) •

كما تقول : (والله ليقومن زيد) •

باب الإضافة

وهي تنقسم :

قسم مَحْضَةٌ ، وهي التي يتعرف بها المضاف إن كان المضاف إليه معرفة ويتخصص إن كان نكرة .

وغيرُ محضة ، وهي التي لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً .

وكلُّ إضافةٍ إلاَّ إضافة اسمِ الفاعل ، والمفعول بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، والصفة المشبهة باسمِ الفاعل ، والأمثلة التي تعمل عمله ، أو أفعل التي للمفاضلة .

وغيرُك ، ومثلك ، وشبهك ، وخذنك ، وتربك ، وهدك ، وحسبك ، وشرعك ، وكفيك بكسر الكاف وفتحها ، وضمها . وكفاؤك ، وناهيك من رجل ، وعبر الهواجر ، وقيد الأوابد ، وواحد أمه ، وعبد بطنه .

وقد تجعل إضافة جميع ما ذكر محضةً إلاَّ الصفة المشبهة ، فإنها لا تتعرف بالاضافة أبداً .

والمحضة إما بمعنى : من ، وهي إضافة الشيء إلى جنسه ، نحو : (ثوب خز) .

وإما بمعنى اللام ، وهي ما عدا ذلك ، نحو قولك : (مال

زيد) .

ولا يجوز الجمع بين الألف واللام والاضافة ، إلا في اسم الفاعل ، والمفعول ، بمعنى الحال أو الاستقبال والصفة المشبهة . فأمّا ما حكاه أبو زيد من قول بعضهم : (الثلاثة الأثواب) .

فضعيف جداً ، أو الألف واللام فيه زائدة •

والأسماء منها ما يلزم الإضافة ، وهو مثل وأخواتها ،
وفوق ، وتحت ، وأمام ، وقبل ، وبعد ، وقدام ، وخلف ،
وراء ، وتلقاء ، وتجاه ، وحذاء ، وحذوة ، وعند ، ولدن ،
ولدى ، وسوى ، بضم السين وكسرها ، وسواء ، ووسط ، ومع ،
ودون ، وبيد ، وقيد ، وقدي ، وقاب ، وقيس ، وأي ،
وبعض ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وذو ، ومؤنثه •

ومثناهما ، ومجموعهما ، وأولي ، وأولات ، وقد ، وقط ،
وحسب •

جميع ذلك لا يكون إلا مضافاً لفظاً ، أو محكوماً له ، بحكم
المضاف •

ومنها ما لا يلزم الإضافة ، وهو : ما عدا ذلك ، فإن كانت
بمعنى اللام ، جاز أن تأتي باللام وتنون الأول ، فتقول :
(غلامٌ لزيد) •

وإن كانت بمعنى من ، جاز أن تدخل من على
المخفوض ، وتنون الأول ، فتقول : (ثوبٌ من خزٍّ) •

وإن شئت نوّنت الأول ونصبت ما بعده على التمييز ، أو
أتبعته إياه ، فتقول : (ثوبٌ خزٌّ ، وخزٌّ آ) •

والأسماء المضافة ، تجوز إضافتها إلى الظاهر والمضمر ، إلا
ذو ، وذات ، وتثنيتهما ، وجمعهما ، فإنه لا يضاف شيء من

ذلك إلا إلى الظاهر ، ولا يضاف إلى المضمر إلا في ضرورة ،
نحو قوله (١) :

صَبَحْنَا الْخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفَاتٍ
أَبَانَ ذَوِي أَرْوَمَتِهَا ذُؤُوهَا
وكلُّها تُضاف إلى المفرد ، والمثنى ، والمجموع إلا كلاً ،
وكلِّتا ، وأياً المضافة إلى المعرفة ، وأفعال التفضيلية وأحداً
وإحدى .

أمّا (كلاً) فلا تضاف إلا إلى مثنى معرفة ، نحو قولك :
(كلاً الرجلين قام) .

وقد تضاف في الشعر إلى اثنين ، أحدهما معطوف على الآخر ،
نحو قوله :

كلا السيف والسَّاقِ الذي ضربتُ به
على مهلٍ يا بثنَ ألقاهُ صاحبُه
وقد تضاف إلى ما لفظه مفرد . إذا كان واقعاً على اثنين ،
نحو قوله (٢) :

إنَّ للخير وللشرِّ مدىً وكلاً ذلك وجهٌ وقبَلُ
ومثلها في جميع ما ذُكِرَ كلِّتا .
وامّا أي ، وأفعال التفضيلية ، فإنَّ أضيفتا إلى معرفة لم

(١) هو : كعب ، كما في شرح المفصل ٣٦/٣ .

(٢) هو : عبد الله بن الزبير ، والشاهد في : أوضح المسالك ٢٠٣/٢
وهو من قصيدته المشهورة التي أولها :

ليت اشياخي ببدر شهدوا جزع الخزرج من وقع الاسل

تُضافا إلاّ إلى اثنين فصاعداً ، نحو قولك : أيُّ الرجلين قام ،
وأفضلُ الرجال قام .

ولا تضيفهما إلى المفرد ، إلاّ ان توقعهما على بعضه .
فأمّا قوله :

فإنّي ما وائيك كان شرّاً
فقيداً إلى المقامة لا يراها
وقولُ الآخر :

يا ربّ موسى أظلمي واطلمه
ارسلْ عليه ملكاً لا يرحمه

فجاء على إقحام أيّ ، واطلم تو كيداً ، وإنّ أضيفنا إلى نكرة ،
أضيفنا إلى الواحد والاثنين والجماعة .
ولا يكونان أبداً إلاّ بعض ما يُضافان إليه .

فأمّا قولهم : (الناقصُ والأشجُّ أعدلا بني مروان) ،
فليست أفعال فيه للتفضيل ، بل هي بمنزلة أحمر ، كأنّك قلت :
عاد لا .

وأما أحدٌ ، وإحدى ، فلا تضافان إلاّ إلى اثنين أو جماعة .
ولا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه ، فأمّا قولهم : (صلاة
الأولى) و (مسجدُ الجامع) و (جانبُ الغربي) و (دارُ الآخرة)
و (بقلةُ الحمقاء) فتجعل الصفة في جميع ذلك نائبةً مناب موصوف
محذوف ، والتقدير : السّاعة الأولى ، والوقت الجامع ، والمكان

الغربي ، وبقلة الحبة الحمقاء ، وكذلك قولهم : (حي رباح) ،
وقول الشاعر (١) :

يَا قَرَّ إِنَّ أَبَاكَ حَيٌّ خَوِيلِدُ
قَدْ كُنْتُ خَائِفُهُ عَلَى الْإِحْمَاقِ

فيتخرج على ' ان يكون مما أضيف فيه المسمى ' ال للاسم ،
كأنك قلت : (حيّ هذا الاسم) ، أي صاحبه ، وكذلك
قول لييد (٢) :

ال الحول ثم اسمُ السلامُ عليكما
ومن يبك حولاَ كاملاً فقد اعتذر

يتخرج على ان يكون أراد بالسلام : الله تعالى ، كأنه قال :
اسم الله حفيظ عليكما .

وكذلك تفعل بكل ما يجيء نحو هذا .

والإضافة تكون في كلامهم بأدنى ملبسة ، نحو قوله (٣) :

إذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة

سهيلٌ أذاعت غزلهما في القرائب

فأضاف الكوكب إليها لجدّها في العمل وقت طلوعه .

(١) هو : جبار بن سلمى بن مالك ، والشاهد في : الخصائص
٢٨/٣ ، الخزائنة ٦١٦/٢ .

قر : مرخم : قرّة ، والاحمق : ولادة الاحمق .

(٢) انظر : ديوان لييد ، صفحة ٢١٤ وفيه : الى الحول .

(٣أ) مجهول ، والشاهد في : شرح المفصل ٨/٣ .

ويجوز حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه في الأعراب

• وغيره

إذا كان الكلام مشعراً بحذفه ، فإن لم يكن الكلام مشعراً
بذلك لم يجز الحذف إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

عشيّة فرّ الحارثيون بعد ما
قضى نَحْبَهُ في ملتقى القوم هو بر

يريد : ابن هو بر •

وقد لا يُعرب المضاف إليه بعد الحذف بأعراب المضاف ،
وذلك إذا تقدّم في اللفظ ذكر المحذوف نحو قولهم : (ما كلُّ
سوداء تمرّة ، ولا بيضاء شحمة) ، التقدير : ولا كلُّ بيضاء

شحمة •

ويجوز حذف المضاف إليه بقياس ، إذا كان مفرداً ، وكان
المضاف اسم زمان ، فإن كان المحذوف معرفةً بنيت اسم الزمان
على الضم ، قال الله تعالى : « لله الأمر من قبل ومن بعد » (٢) •

أي : من قبل الغلب ومن بعده •

وإن كان نكرةً لم يُبَنه (٣) ، نحو قوله (٤) :

(١) هو : ذو الرمة ، انظر : ديوانه ص/ ٢٣٥ •

(٢) الآية/ ٤ سورة الروم • وانظر : اوضح المسالك ٢/ ٢١٣ •

(٣) هذا على غرار لم يناده والهاء للسكت ولتحقيق الأعراب

بحذف حرف العلة كقوله تعالى (أولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده) •

الانعام ، الآية/ ٩٠ •

(٤) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة ، وصدوره :

مكر مفر ، مقبل مدبر معا •

انظر : ديوان امرئ القيس ، ص/ ١٥٤ •

كجلمود صخر حطه السَّيْل من عل

وإن كان المضاف إليه جملة لم يجر حذفه ، إلا فيما سمع من ذلك ، نحو قولهم : (يومئذ) ، و (حينئذ) ، وقال تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » (١) . أي : حين إذ بلغت الحلقوم ، فحذفت الجملة وعوض منها التنوين .

فإن كان المضاف غير ظرف ، لم يجر حذف المضاف إليه ، إلا فيما سمع من ذلك ، نحو : كل ، وبعض ، وأي ، وغير ، ولا بد من التنوين ، إلا ان يكون المضاف بعد الحذف على هيئته قبل الحذف ، نحو قولهم : « قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قالها » ، التقدير : قطع الله يد من قالها ورجله ، فحذف الضمير وأقحم المعطوف بين المضاف والمضاف إليه ، وحذف التنوين من يد لاضافته إلى من ، وحذف من رجل ، لأنه مضاف إلى (من) في المعنى ، وبمنزلة المضاف إليه في اللفظ .

وحقُّ الإضافة أن تكون إلى مفرد ، ولا تضاف إلى جملة ، إلا أسماء الزمان غير المثناة ، وأية ، وحيث ، وذو ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى مضارع (سلمت) ، نحو قولهم : اذهب بذئ تسلم .

ولا يجوز ان يكون في الجملة إذ ذاك ضمير عائد على الاسم

(١) الآية/٨٤ سورة الواقعة .

المضاف إليها ، فإن كان فيها ضمير "عائد على الاسم فصلته عن
الإضافة ، وكانت الجملة صلة ، فأما قوله :

مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذاك وحجتان

فيتخرج على ' أن يكون فيه متعلقاً بعامل مضمرة ، التقدير :
أعني فيه ، وتكون أعني مع معمولها جملة اعتراض .

وإذا أضيف الاسم إلى غير ياء المتكلم ، كان على حسبه في
حال الإفراد ، إلاّ الأخ وأخواته ، فأما الفم منها فلا تثبت فيه
الميم إلاّ في ضرورة ، نحو قوله :

يصبح عطشان وفي البحر فمه

بل تردّ الواو التي هي الأصل في حال الرفع وتقلبها ألفاً
في حال النصب ، وياء في حال الخفض ، فتقول : فوك ، وفاك ،
وفيك .

وأما سائرهما فتردّ إليه اللام المحذوفة ، وهي الواو وتقلبها
ألفاً في النصب ، وياء في الخفض ، فتقول : أخوك ، وأخاك
وأخيك .

فإن أضفته إلى ياء المتكلم ، فإن كان صحيح الآخر ، أو
جارياً مجراه ، نحو : ظبي وغزوي ، فقد تقدم حكمه في النداء ،
وأما في غيره ، فإنك تكسر آخره ، ويجوز في الياء أن تكون
ساكنة ، وإن تكون مفتوحة ، فتقول : غلامي ، ونجيبني ، ويجوز

أَنْ تُقَلِّبَ أَلْفًا ، وَالْكَسْرَةَ فَتْحَةً فِي الضَّرُورَةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى أَمَّا وَتَرَوِينِي النَّقِيعُ

إِلَّا الْفَمَ ، فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الْمِيمَ ، وَتَرُدُّ الْوَاوَ الَّتِي هِيَ أَصْلُ
وَتَقْلِبُهَا يَاءً عَلَى 'كَلِّ حَالٍ' ، وَتَدْغَمُهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ مَفْتُوحَةً فَتَقُولُ :
(فِي) ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُ الْمِيمِ •

وَإِنْ كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ ، فَإِنَّكَ كَانَتْ لِلتَّنْيَةِ لَمْ تَتَّغِيرَ ، وَلَمْ
يَجْزِ فِي الْيَاءِ إِلَّا الْفَتْحُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (جَاءَ غَلَامِي) وَكَذَلِكَ
أَنْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّنْيَةِ ، نَحْوُ : رَجَائِي ، وَبَنُو هُدَيْلٍ يَقْلِبُونَهَا
يَاءً (٢) ، إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّنْيَةِ وَيَدْغَمُونَهَا فِي يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَمِنْ ذَلِكَ
قَوْلُهُ (٣) :

سَبَقُوا هَوِيًّا وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهِمُ
فَتُخْرَمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ

إِلَّا لَدِي فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ فِيهَا لَكَ إِلَّا قَلْبُ الْأَلْفِ يَاءً ،
نَحْوُ : (لَدِي) •

وَأَمَّا الْيَاءُ الْمَفْتُوحُ مَا قَبْلَهَا ، أَوْ الْمَكْسُورُ ، نَحْوُ : (غَلَامِي)

(١) هو : الحطيئة ، علي رأي ، وقيل هو : ابو الغريب النصري
والشاهد في : اوضح المسالك ٩٤/٣ ، وفيه :
الى بيت قعيدته لكاع

وهي الرواية المشهورة •

(٢) انظر : اوضح المسالك ٢٣٩/٢ •

(٣) هو : ابو ذؤيب الهذلي ، والشاهد من مرثاته لابنائه ، وهو

في : شرح أشعار الهذليين ج ١ ص ٧ ، اوضح المسالك ٢٣٩/٢ •

ومُصْطَفِيٌّ ، وزَيْدِيٌّ ، والواو المفتوح ما قبلها ، أو المضموم ،
فإنَّكَ تدغمها في ياء المتكلم ، إلاَّ أَزَّكَ لا تدغم الواو فيها حتى
تقبلها ياءً ، فتقول : (هؤلاء زَيْدِيٌّ) ، (ومصْطَفِيٌّ) .

وتكون الياء في جميع ذلك مفتوحةً .

باب النعت

النعت :

اصطلاحاً ، عبارة^(١) عن : اسم أو ما هو في تقديره من ظرف ، أو مجرور ، أو جملة ، تتبع ما قبله لتخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة ، أو مدح ، أو ذم ، أو ترحم ، أو تأكيد ، بما يدل على حليته ، كطويل أو نسبه ، كقرشي ، أو فعله ، كقائم ، أو خاصّة من خواصّه ، وذلك أن تصفه بصفة سببية ، نحو قولك : (مررتُ برجلٍ قائمٍ أبوه) .

ويشترط في الظرف والمجرور أن يكونا تامين ، وأعني بذلك : أن يكون في الوصف بهما فائدة ، ويشترط في الجملة أن تكون مُحتملة للصدق والكذب^(٢) ، وأن يكون فيها ضميرٌ عائدٌ على الموصوف .

ويكون حكم ذلك الضمير في الاثبات والحذف ، كحكمه لو وقعت الجملة صلةً ، وقد تقدّم ذكر ذلك ، إلا أن يكون الضمير مرفوعاً بالابتداء ، فإنه يجوز حذفه ، كان في الجملة الواقعة صفةً طولٌ أو لم يكن ، نحو قوله^(٣) :

(١) انظر تعريفات اخرى له ، في : اوضح المسالك ٤/٣ .
(٢) أي خبرية ولا ينعت بالانشائية لان النعت فرع الخبر .
(٣) هو : ثابت قطنة ، والشاهد في ديوانه صفحة ٤٩/ : شرح شواهد المغني ١/٨٩ ، ٣٩٣ ، والخزانة ٤/١٨٤ .

إِنْ يَقتلوكَ فإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ
عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلٍ عَارٌ

• أَيّ : هُوَ عَارٌ

فأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

• • • • • جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ

فصْفَةُ مَذْقٍ ، إِنَّمَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُضْمَرُ ، أَيّ : تَقُولُ فِيهِ هَلْ

رَأَيْتَ الذُّبَّ قَطُّ فَهَذَا لَوْنُهُ •

وَالنَّعْتُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِالمَشْتَقِ ، وَهُوَ المَأخُوذُ مِنَ المَصْدَرِ ،

أَوْ مَا هُوَ فِي حِكْمِهِ ، وَهُوَ مَا لَمْ يَتَّخِذْ مِنَ مَصْدَرٍ ، إِلَّا أَنَّهُ فِي

مَعْنَى ' مَا أَخَذَ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَسَدٍ) ، فَأَسَدٌ

فِي مَعْنَى ' شَجَاعٌ •

وَلَا يَجُوزُ الوَصْفُ بِمَا هُوَ فِي حِكْمِ المَشْتَقِ قِيَاساً ، إِلَّا أَنْ

يَكُونُ الِاسْمُ مَنسُوباً ، أَوْ اسْمُ عَدَدٍ ، أَوْ اسْمُ كَيْلٍ ، كَذِرَاعٍ ، أَوْ

اسْمُ إِشَارَةٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا) ، أَوْ اسْمًا مُشَاراً

إِلَيْهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِهَذَا الرَّجُلِ) •

وَالنَّعْتُ أَنْ لَمْ يَرْفَعْ ضَمِيرًا عَائِداً عَلَى المَنْعُوتِ ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُهُ

لَفْظاً ، أَوْ مَوْضِعاً فِي وَاحِدٍ مِنَ ألقَابِ الأَعْرَابِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ

التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ •

وَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرًا عَائِداً عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ مُشْتَقاً بِقِيَاسٍ ،

(١) قِيلَ هُوَ : العَجَاجُ ، وَقِيلَ غَيْرُهُ ، وَالشَّاهِدُ ، بَيْتُ مِنَ الرَّجَزِ

المَشْطُورِ ، وَهُوَ فِي : أَوْضَحَ المَسَالِكَ ٨/٣ •

نحو: أَفْعَلٌ فِي الْأَلْوَانِ ، وَفَاعِلٌ مِنْ فَعَلٍ ، كَقَائِمٍ ، فَإِنَّهُ يَتَّبِعُ
الْمَنْعُوتَ فِي الشَّيْئَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ الْإِفْرَادِ
وَالثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ ، وَفِي وَاحِدٍ مِنَ التَّذْكَيرِ وَالتَّنْثِيثِ ، إِلَّا أَفْعَلٌ (١) ،
فَإِنَّهَا لَا تَتَّبِعُ فِي تَأْنِيثٍ وَلَا تَثْنِيَّةٍ وَلَا جَمْعٍ ، بَلْ تَكُونُ مُفْرَدَةً
مَذْكَرَةً عَلَى كُلِّ حَالٍ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُشْتَقًّا ، أَوْ كَانَ مُشْتَقًّا بِغَيْرِ قِيَاسٍ ، فَإِنَّهُ
يَتَّبِعُ الْمَنْعُوتَ ، وَلَا بَدَأَ فِي الشَّيْئَيْنِ الْمُتَقَدِّمَيْنِ .

وَأَمَّا الْإِثْنَانِ الْبَاقِيَانِ ، فَبَعْضُ الصِّفَاتِ يَتَّبِعُ فِيهِمَا ، كَحَسَنِ ،
وَبَعْضُهَا يَتَّبِعُ فِي أَحَدِهِمَا ، كَصَبُورٍ ، وَكَالْوَصْفِ بِالْجَامِدِ الَّذِي
فِي مَعْنَى الْمَشْتَقِّ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (مَرَرْتُ بِامْرَأَةٍ حَجَرِ الرَّأْسِ) .
وَبَعْضُهَا لَا يَتَّبِعُ فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، كَالْمَصْدَرِ الْمَوْصُوفِ بِهِ فِي
الْأَصَحِّ .

وَلَا يَكُونُ النَّعْتُ إِلَّا مَسَاوِيًّا لِلْمَنْعُوتِ فِي التَّعْرِيفِ ، أَوْ
أَقْلَ مِنْهُ تَعْرِيفًا ، فَلَا بَدَأَ مِنْ ذِكْرِ الْمَعَارِفِ وَمَرَاتِبِهَا فِي التَّعْرِيفِ .

فَالْمَعَارِفُ خَمْسَةٌ أَصْنَافٌ :

المضمرة :

وَهُوَ مَا عُلِقَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ عَلَى شَيْءٍ بَعَيْنِهِ فِي حَالِ
غَيْبَةٍ خَاصَّةٍ ، كَهَوٍّ ، أَوْ خُطَابٍ خَاصَّةٍ ، كَأَنْتَ ، أَوْ تَكَلَّمْ
خَاصَّةً ، كَأَنَا .

(١) يريد بها أفعل التفضيل .

والمشار :

وهو ما علق في أول أحواله على ' مسمى ' بعينه في حال
الإشارة إليه ، نحو : هذا .

والعلم :

وهو ما علق في أول أحواله على ' مسمى ' بعينه في جميع
الأحوال من غيبة ، وتكلم ، وخطاب ، وإشارة ، نحو : (زيد) .

والمعرف بالالف واللام :

وهو كلُّ ما يكون بهما معرفة ، فاذا زالتا منه ، كان نكرةً ،
نحو : الرَّجُلُ ، والفُلامُ ، فإن كان معرفةً بعد اسقاطهما ،
نحو : الحَسَنُ ، كان من قبيل الأعلام .

والمعرف بالاضافة :

وهو كلُّ ما أُضيف إلى معرفة من هذه المعارف ، إضافة
مَحْضَةٌ ، وقد تقدّم تبيين ذلك .
وامّا الموصولات ، فمن قبيل ما عُرِّف بالألف واللام ، وقد
تقدّم ذكرها .

وأعرف هذه الأصناف : المضمّرات ، ثم الأعلام (١) ، ثم
المُشارَاتُ ، ثم ما عُرِّف بالألف واللام ، والمضافُ إلى معرفة
من هذه المعارف ، إضافة مَحْضَةٌ ، بمنزلة ما أُضيف إليه في

(١) هذا موضع خلاف بين النحاة فان منهم من يذهب الى أن العلم
أعرف لانه معرفة بنفسه والضمير معرفة بما يعود اليه فهو أقل أعرفية .

التعريف ، إلا المضاف إلى المضمَر ، فإنه في رتبة العلم .
والأسماء تنقسم بالنظر إلى نعتها ، والنعت بها أربعة
أقسام :

قسم "يُنْعَتُ به ، ولا يُنْعَتُ ، وهو الاسم الذي لم يستعمل
إلا تابعا ، نحو : بَسَنَ ، من قولهم : حَسَنَ بَسَنَ " .

وقسم " لا يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو المضمَر ، واسم
الشرط ، واسم الاستفهام ، وكم الخبرية ، وكلُّ اسم غير
متمكِّن ، وأعني بذلك : ما لزم موضعاً واحداً من الإعراب ،
كما التعجيبة ، أو موضعين ، كقيلُ وبعدُ .

وقسم " يُنْعَتُ ويُنْعَتُ به ، وهو أسماء الإشارة ، وكلُّ
اسمٍ مُشْتَقٍّ ، أو في حكمه .

وقسم " يُنْعَتُ ولا يُنْعَتُ به ، وهو العلمُ وسائر
الأسماء التي ليست مُشْتَقَّةً ولا في حكمها .

والاسمُ المنعوتُ إنْ كان نكرةً لم يُنْعَتُ به إلا بنكرة .
وإنْ كان معرفةً ، فإنه إنْ كان مضمراً لم يُنْعَتُ ولم
يُنْعَتُ به ، كما تقدّم .

وأما المضافُ إلى المضمَر ، والعلم ، والمضاف إليه ، فتُنْعَتُ
بما فيه ، إلا الألف واللام ، وبالمشار ، وبما أُضيف إلى معرفة
وأما المشار ، فلا يُنْعَتُ إلا بما فيه الألف واللام خاصة .

وأما المضافُ إلى المشار ، فيُنْعَتُ بالمُشار وبما فيه الألف
واللام ، وبما أُضيف إليهما .

وامّا المَعْرِفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، أَوْ بِإِضَافَتِهِ إِلَى مَا عُرِفَ
 بِهِمَا ، فَيُنْعَتَانِ بِمَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ وَبِمَا أُضِيفَ إِلَيْهِ .
 وَالنُّعُوتُ 'إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ ، كَانَتْ تَابِعَةً لِلْمَنْعُوتِ لَا غَيْرَ ،
 إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا ، أَوْ مَنْزِلًا مَنْزِلَتَهُ .
 وَالصِّفَةُ ، يُرَادُ بِهَا الْمَدْحُ أَوْ الذَّمُّ ، أَوْ التَّرْحِمُ ، فَإِنَّهُ
 يَجُوزُ فِيهَا الْإِتْبَاعُ ، فَتَكُونُ عَلَى حَسَبِ الْمَنْعُوتِ .
 وَالقَطْعُ إِمَّا إِلَى الرَّفْعِ عَلَى خَيْرِ ابْتِدَاءٍ مُضْمَرٍ ، وَإِمَّا إِلَى
 النَّصْبِ ، بِإِضْمَارِ : أَمْدَحُ ، فِي صِفَاتِ الْمَدْحِ ، وَأَذْمُ فِي
 صِفَاتِ الذَّمِّ ، وَأَرْحَمُ فِي صِفَاتِ التَّرْحِيمِ .
 وَمِنْ كَلَامِهِمْ : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الْحَمِيدِ) ، بِنَصْبِ الْحَمِيدِ
 وَخَفْضِهِ .

وَإِنْ تَكَرَّرَتْ ، فَإِنَّ كَانَتْ صِفَاتِ مَدْحٍ ، أَوْ ذَمٍّ ، أَوْ
 تَرْحِيمٍ ، وَكَانَ الْمَنْعُوتُ مَعْلُومًا عِنْدَ الْمَخَاطَبِ ، أَوْ مَنْزِلًا مَنْزِلَتَهُ ،
 جَازَ فِيهَا ثَلَاثَةٌ أَوْ جِهَةٌ : اتِّبَاعُهَا الْمَوْصُوفِ ، وَقَطْعُهَا عَنْهُ ، وَإِتْبَاعُ
 بَعْضِهَا ، وَقَطْعُ بَعْضِهَا إِلَّا أَنَّكَ تَبْدَأُ بِالِاتِّبَاعِ قَبْلَ الْقَطْعِ ، وَلَا
 يَجُوزُ عَكْسُهُ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ الْمَنْعُوتُ مَجْهُولًا ، وَالصِّفَاتُ فِي
 مَعْنَى وَاحِدٍ لَمْ يَجْزِ فِي الصِّفَةِ الْأُولَى إِلَّا الْإِتْبَاعُ ، وَمَاعِدًا ذَلِكَ مِنْ
 الصِّفَاتِ يَجُوزُ فِيهِ ثَلَاثَةُ الْأَوْجِهَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

(١) هو : أمية بن ابي عائذ الهذلي ، والشاهد في : أوضح المسالك
 ، ١٣/٣ ، وشرح المفصل ١٨/٢ .

ويأوي إلى نسوة عطل
 وشعثاً مراضيع مثل السعال
 فأتبع عطلاً ، وقطع شعثاً ، لأنَّ الشعث يكون عن
 العطل . فهو في معناه .
 وما عدا ما ذكر مما تكررت فيه النعوت ، لا يجوز
 فيه إلاّ الاتباع .
 ولا يجوز عطف بعض النعوت على بعض حتى تختلف
 معانيها .

وإذا اجتمع في هذا الباب نعوت ومنعوتون ، فلا يخلو أن
 تجمعهما ، نحو قولك : (قام الزيدون العقلاء) .
 أو تفرقهما ، نحو قولك : (قام زيد العاقل وعمرو
 الكريم وبكر الظريف) .
 أو تجمع النعوت ، وتفرق المنعوتين ، نحو قولك : (قام
 زيد وعمرو وبكر العقلاء) ، أو تجمع المنعوتين وتفرق
 النعوت ، نحو قولك : (قام الزيدون العاقل والكريم
 والشجاع) ، ومنه قوله (١) :

بكيت وما بكارجل حزين
 على ربعين ، مسلوب وبال
 وجمع المنعوتين وتفرق النعوت جائز في جميع الأسماء ،
 إلاّ في أسماء الإشارة ، فإن جمعتما ، أو فرقتهما ، أو جمعت

(١) مجهول القائل ، وعجزه في : أوضح المسالك ٩/٣ .

المنعوتين وفرقت النعوت ، كان حكم ذلك حكم المنعوت المفرد
في الاتباع والقطع في الأماكن المذكورة ، وإن فرقت
المنعوتين ، وجمعت النعوت ، فإن اختلفوا في الأعراب ،
أو في التعريف ، أو في التنكير ، أو الاستفهام أو عدمه ، لم يجز
في النعوت إلا الرفع على خبر ابتداء مضمّر ، والنصب على
إضمار أعني .

وإن اتفق المنعوتون في جميع ما ذكر ، فإن كان العامل
فيهم واحداً جاز الاتباع والقطع في الأماكن المتقدمة ، وإن
كان العامل أزيد من واحد ، فإن اتفق جنس العامل فالإتباع
والقطع في الأماكن المتقدمة أيضاً .

وإن اختلف جنسه فالقطع ليس إلاّ أمّا إلى الرفع على خبر
ابتداء مضمّر ، أو إلى النصب بإضمار أعني .

واختلاف جنس العامل هو أن يكون أحد العوامل من
جنس الأفعال ، والآخر من جنس الأسماء أو الحروف .

والحرفان المختلفان في المعنى بمنزلة العاملين المختلفين في
الجنس ، نحو قولك : (مررتُ بزيدٍ ورحلتُ إلى أخيك
العاقلان) .

وإذا اجتمع في هذا الباب صفتان ، إحداهما ، اسم ،
والأخرى في تقديره ، قدمت الاسم ، ثم الظرف ، أو المجرور ،
ثم الجملة ، نحو قوله تعالى : « وقال رجل مؤمنٌ من آل فرعون

يكتُم إيمانه» (١) . ولا يجوزُ خلافُ ذلك ، إلاّ في نادر الكلام ،
أو في ضرورة نحو قوله (٢) .

و فرع يُغشّي المتن أسودَ فاحمٍ
أثيثٍ ، كقنو النخلة المتعشّكلِ

ولا يجوزُ تقديم الصّفة على الموصوف ، إلاّ حيث سُمع ،
وتكون الصّفة إذ ذاك مبنيةً على العامل المتقدّم ، وما بعدها
بدلٌ منها ، نحو قوله :

وبالطويل العمر عمراً حيدراً

ولا يجوز حذف الموصوف وإقامة الصّفة مقامه إذا كانت
صِفته في تقدير الاسم ، إلاّ مع مِن ، نحو قولهم : « مِنّا
ظعنٌ ومِنّا أقامٌ » .

أي : فريقٌ ظعنٌ ، وفريقٌ أقامٌ ، بشرط أن يكون
الموصوف ممّا يجوز حذفه . وما عدا ذلك لا يجوز فيه
حذف الموصوف إلاّ في ضرورة ، نحو قوله (٣) :

ترمي بكفّي ° كان من أرْمى البشر °

أي : بكفّي رجلٍ كان من أرْمى البشر ، فإن كانت

(١) الآية/٢٨ سورة غافر .

(٢) هو : امرؤ القيس ، والشاهد من معلقته المشهورة .

(٣) مجهول القائل ، والشاهد بيت من مشطور الرجز ، ويروى :

جادت بكفّي .

وهو في : الانصاف ١١٥/١ ، والخزانة ٣١٢/٢ ، والمغني ١٦٠/١

والاشموني ٣٣٣/٤ .

الصِّفَّةُ اسماً لم يجر حذف الموصوف ، وإقامة الصِّفَّةُ مقامه ،
إلاّ إذا كانت خاصّةً بجنس الموصوف ، نحو قولك :
(مررت بكاتبٍ) أو إذا كانت الصِّفَّةُ قد استعملت استعمال
الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلاً ، نحو : الأبطح ، والأبرق ،
والأجرع .

وما عدّا ذلك لا يجوزُ إقامته مقامَ الموصوف إلاّ في
ضرورة . نحو قوله (١) :

وقصّرى شنج الأنساء نبّاج من الشعبِ

أي : ثور شنج الأنساء ، وشنج الأنساء ليس مختصّاً
ببقر الوحش .

ولا يجوز الفصل بين الصِّفَّة والموصوف إلاّ بجمل
الاعتراض ، وهي كلُّ جملة فيها تسديدٌ للكلام ، نحو قوله
تعالى : « وانه لقسَمٌ ، لو تعلمون ، عظيمٌ » (٢) .

ولا يجوز فيما عدّا ذلك ، إلاّ في ضرورةٍ ، نحو قوله (٣) :

أمرت من الكتان خيطاً وأرسلت

رسولاً إلى أخرى جريّاً يعينها

(١) هو : ابو داود الايادي ، كما في اللسان ، مادة (ش / ن / ج) ،
ودراسات في الادب العربي صفحة / ٢٨٨ وفيه : نبّاج .
(٢) الآية / ٧٦ سورة الواقعة .
(٣) مجهول ، والشاهد في الخصائص ٣٩٦ / ٢ .
ويريد : وأرسلت الى اخرى رسولا جريّاً . والجري : الرسول لجريه
في أداء رسالته .

باب عطف النَّسَقِ

وهو حَمَلُ الاسم على الاسم ، أو الفعل على الفعل ، أو الجملة على الجملة ، بشرط توسط حرفٍ بينهما من الحروف الموضوعية لذلك .

ولا يُحْمَلُ الفعل على الاسم ، ولا الاسم على الفعل ، ولا المفرد على الجملة ، ولا الجملة على المفرد ، حتى يكون أحدهما في تأويل الآخر ، نحو قوله تعالى : « إِنَّ الْمُسَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا » (١) .

المعنى : إن الذين صدقوا وأقرضوا ، نحو قوله تعالى : « أَوْلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ » (٢) .

أي : وقابضات .

والحروفُ الموضوعيةُ للعطف ، هي : الواو ، والفاء ، وثم ، وحتى ، وأو ، وأم ، وإمّا ، وبَلْ ، ولا بَدَّ ، ولكن ، ولا ، إلا أن إمّا ليست بعاطفةٍ في الحقيقة ، وإنما ذُكِرَتْ في الجملة لمصاحبتهما لها .

فأمّا الواو ، فللجمع بين الشيئين من غير تعرُّض لترتيب ولا مهلة .

وأمّا الفاءُ فللجمع والترتيب من غير مهلة .

(١) من الآية/١٨ سورة الحديد .

(٢) الآية/١٩ سورة الملك .

وترتيبها قد يكون في معنى 'العامل' ، وقد يكون في الذكر
نحو قوله (١) :

عَفَا ذُو حَسَىٰ مِنْ فَرْتَنَا فَالْفَوَارِعُ
فَجِنْبَا أُرَيْكَ فَالتَّلَاعُ الدَّوْفِعُ

لأن المخبر قد لا تحضره أسماء هذه الأماكن ، في حين
واحد ، فما سبق إلى ذكره أتى به أولاً ، وما تأخر في ذكره
عطفه بالفاء .

وأما ثم ، فللجمع والمهلة ، وحتى بمنزلة الواو ، إلا أنها
تفارقها في أن ما بعدها لا يكون إلا جزءاً مما قبلها ، أو ملتبساً
به ، نحو قولك : (خرج الناس حتى دوابهم) .
ولا يكون إلا عظيماً أو حقيراً .

وأما أو ، فلها خمسة معانٍ : (الشك) ، و (الإبهام) ،
و (التخيير) ، و (الإباحة) ، و (التفصيل) ، نحو قوله تعالى ،
« وقالوا كونوا هوداً أو نصارى » (٢) .

فأو ، فصلت ما قالت اليهود مما قالت النصارى .
وأما أم ، فتكون متصلةً ومنفصلةً .
فالمنفصلة يتقدمها الاستفهام والخبر ، ولا يقع بعدها إلا
الجملة . وتتقدّر وحدها ببل ، والهمزة وجوابها نعم أو لا ،

(١) هو : النابغة الذبياني ، انظر ديوانه صفحة /١٠٨ ، وذو حسى ،
موضع ، وفي د : ذو حسام فرتنا فالفوارع .
(٢) من الآية /١٣٥ من سورة البقرة .

التقدير : بلْ أَعْمَرُوا قَائِمًا .

والمتصلة ، هي العاطفة ، وهي التي لا تتقدمُها إلا همزة الاستفهام لفظاً أو نيةً ، ولا يكون ما بعدها إلا مفرداً أو في تقديره ، وتتقدَّر مع الهمزة بأيِّهما ، أو أيُّهم ، وجوابها أحدُ الشيئين ، أو الأشياء ، وذلك نحو قولك : (أقامَ زيدٌ أمَ عمرو) ،
التقدير : أيُّهما قامَ

والأحسن فيهما توسطُ الذي لا يُسئل عنه ، نحو قولك :

(أزيدُ قامَ أمَ عمرو) .

وقد يجوز تقديمه ، نحو قولك : (أقامَ زيدٌ أمَ عمرو) ،

وتأخيره نحو قولك : (أزيدُ أمَ عمرو قام) .

وأما إمّا ، فلها ثلاثة معانٍ : الشك ، نحو قولك :

(قامَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرو) .

والإبهامُ كذلك ، إلا أنك تعلم القائم منهما .

والتخييرُ ، نحو قولك : (خذْ مِنْ مالي إمّا ديناراً وإمّا

ثوباً) ، والأفصح فيها كسر الهمزة .

ويجوز فتحها ، ومن ذلك قوله :

تَنفَحُهَا أَمَّا شَمَالٌ عَرِيَّةٌ

وَأَمَّا صَبًا جِنْحُ الظَّلامِ هَبُّوبٌ

وكذلك أيضاً الأفصح فيها ، أنْ تكرر وقد لا تكرر بشرط

أَنْ يَكُونَ فِي الْكَلَامِ مَا يُغْنِي عَنْ تَكَرُّرِهَا ، وَهُوَ إِمَّا أَوْ وَإِمَّا إِلَّا
نَحْوُ قَوْلِهِ (١) :

فَإِمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ
فَاعْرِفْ مِنْكَ غَشِّيَ مِنْ سَمِينِي
وَإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي
عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِنِي

وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ مَا يُغْنِي عَنْ تَكَرُّرِهَا ، وَذَلِكَ
قَلِيلٌ جَدًّا ، نَحْوُ قَوْلِهِ (٢) :

تُهَاضُ بَدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا
وَإِمَّا بِأَمْوَاتٍ أَلَمَّ خِيَالُهَا

وَأَمَّا بَلٌ ، وَلَا بَلٌ ، فَانْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا جُمْلَةٌ كَانَا حَرْفِيَّ
ابْتِدَاءً ، وَيَكُونُ مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ عَمَّا قَبْلَهُمَا وَاسْتِثْنَاءُ الْكَلَامِ
الَّذِي بَعْدَهُمَا ، وَالْإِضْرَابُ أَمَّا عَلَى جِهَةِ الْإِبْطَالِ لَهُ ، وَأَمَّا
عَلَى جِهَةِ التَّرْكِ مِنْ غَيْرِ إِبْطَالٍ ، وَ (لَا) الْمُصَاحِبَةُ لَهَا لِتَأْكِيدِ
مَعْنَى الْإِضْرَابِ .

وَإِنْ وَقَعَ بَعْدَهُمَا مَفْرَدٌ كَانَا حَرْفِيَّ عَطْفٍ ، وَيَكُونُ
مَعْنَاهُمَا الْإِضْرَابُ عَنْ جَعْلِ الْحُكْمِ لِلأَوَّلِ وَإِثْبَاتِهِ لِلثَّانِي ، وَلَا
يُعْطَفُ بِهِمَا فِي الْاسْتِفْهَامِ .

(١) هو : المثقب العبدى ، والبيتان فى ديوانه صفحة /٤٢ .
(٢) هو : ذو الرمة ، والبيت فى ديوانه ص /٧٦ ، وفيه :
فلم بدار قد تقادم عهدها .

و (لا) المصاحبة لها في الإيجاب والأمر نفي ، نحو قولك :
(قام زيد ، لا بل عمرو) و (اضرب زيدا ، لا بل عمرو) .
وفي النهي والنفي تأكيد ، نحو قولك : (لا تضرب زيدا
لا بل عمرو) ، و (ما قام زيد ، لا بل عمرو) .
وأما لكن ، فإن وقع بعدها جملة ، كانت حرف ابتداء ،
ويكون معناها الاستدراك ، ويتقدمها الإيجاب والنفي ، وتكون
الجملة التي بعدها مضادة لما قبلها ، وذلك نحو قولك :
(قام زيد لكن عمرو لم يقم) ، و (ما قام زيد لكن عمرو
قام) .

وإن وقع بعدها مفرد كانت عاطفة ، ويكون معناها
الاستدراك ، ولا يعطف بها إلا بعد نفي .
وأما (لا) فلاخراج الثاني مما دخل فيه الأول ، ولا يعطف
بها إلا بعد أمرٍ أو إيجاب .

ويجوز في الأسماء كلها عطف بعضها على بعض من غير
شرط ، إلا ضمير الخفض ، فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة
الخفض ، نحو قولك : (مرت بك وبزيد) .

وضمير الرفع المتصل ، فإنه لا يعطف عليه إلا بعد تأكيده
بضمير رفع منفصل ، أو طول يقوم مقام التأكيد ، نحو قولك :
(قمت اليوم وزيد) ، (وما قمت ولا عمرو) .

ولولا الظرف ، و (لا) الفاصلان بين المعطوف والمعطوف عليه
لم يكن بد من التأكيد .

فأما قوله (١) :

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ
مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا

وقول الآخر (٢) :

الآن قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا
فَاذْهَبْ فَمَا بَكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ عَجَبٍ

• فضرورتان •

ولا يجوزُ تقديمُ المعطوفِ على المعطوفِ عليه ، إلا في الواوِ
خاصةً بشرط أن لا يكون المعطوف مخفوضاً ، وأن لا يؤدي
التقديم الى وقوع حرف العطف صدرًا ، أو الى أن يلي عاملاً غير
متصرف ، وبابه مع ذلك الشعر ، نحو قوله :

لَعْنُ الْإِلَهِ وَزَوْجِهَا مَعَهَا
هَنْدُ الْهِنُودِ طَوِيلَةُ الْبَطْرِ

ولا يجوزُ أيضاً الفصل بين حرف العطف والمعطوف إلا
بالقسم أو بالظرف ، أو المجرور بشرط أن يكون حرف العطف
على أزيد من حرف واحد ، نحو قولك : (قام زيدٌ لا والله
عمرو) ، ولا يجوزُ : (والله عمرو) ، إلا في ضرورة ، نحو :

(١) هو : جرير بن عطية ، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها
الاخلط التغلبي ، وهو في ديوانه صفحة /٤٥١ •
(٢) لم يعرف ، والشاهد في : الكتاب /١/٣٩٢ ، الانصاف /٢/٤٦٤
شرح الكافية /١/٢٩٦ ، الخزانة /٢/٣٣٨ •

قوله (١) :

يوماً تراها كشيبه أردية العصب ويوماً أديمها نغلا
وإذا تقدم معطوف ومعطوف عليه ، وتأخر عنهما ضمير
يعود عليهما ، فإن كان العطف بالواو ، كان الضمير على حسبهما .
نحو قولك : (زيد وعمرو قاما) ، ولا يجوز إلا في
الشعر ، نحو قوله :

إن شرخ الشباب والشعر الأسود ما لم يعاص كانا جنونا
أو في نادر من الكلام ، ومنه قوله تعالى : « والله ورسوله
أحق أن يرؤوه » (٢) .

وحتى في ذلك بمنزلة الواو .
وإن كان العطف بالفاء جاز أن يكون الضمير على حسبهما .
وإن يكون مفرداً ، فتقول : زيد وعمرو قاما ، وإن
شئت قام .

وإن كان العطف بـثم جاز أيضاً الوجهان ، إلا أن الأفراد
أحسن ، وإن كان العطف بغير ذلك من حروف العطف لم يجز
إلا الأفراد .

فأمّا قوله تعالى : « إن يكن غنياً أو فقيراً فالله أولى بهما » (٣)

(١) هو الاعشى ، والشاهد في ديوانه (الصبح المنير) ص/ ١٥٥ .
وفيه : كمثل . وأراد : تراها يوماً كمثل أردية العصب ، وأديمها يوماً
آخر نغلا .

(٢) من الآية/ ٦٢ من سورة التوبة .

(٣) الآية/ ١٣٥ سورة النساء .

فشاذٌ لا يُقاسُ عليه^(١) ، ولا يجوزُ عطفُ فعلٍ على فعلٍ إلاّ
بشرطِ اتّفاقهما في الزمان ، والأحسنُ أنْ يتّفقا مع ذلك في
الصّيغة .

وقد لا يتّفقان فيهما ، نحوُ قولك : إنْ قامَ زيدٌ ويخرُجُ
يقيمُ بكرٌ .

ويجوزُ حذفُ حرفِ العطفِ والمعطوفِ إذا فهمَ المعنى ،
ومن كلامهم : « ركب النّاقة طليحان » . التقدير : والنّاقة .
وحذفُ حرفِ العطفِ عليه ، نحوُ قوله تعالى : « أنْ اضرب
بعصاك البحر فانقلب »^(٢) .

التقدير : فضربَ فانقلبَ ، فحذفُ ضربَ ، والفاءُ الداخلةُ
على انقلبَ ، ويكونُ إعرابُ المعطوفِ على حسبِ إعرابِ المعطوفِ
عليه في اللفظِ ، أو في الموضعِ إنْ كان له موضعٌ .

ويجوزُ أنْ تعطفَ بحرفِ عطفٍ واحدٍ اسمين فصاعداً ، على
اسمين فصاعداً ما لم يؤد ذلك إلى نيابة حرفِ العطفِ مناباً
عاملين ، فتقول : (اعلم زيدٌ عمراً بكرأً منطلقاً) و (جعفرٌ
خالدأً عبد الله مقيماً) .

ولو قلت : (إنّ في الدار زيداً ، والقصر عمراً) ، لم يجز ،
لأنّ ذلك يؤدّي إلى نيابة الواو مناباً إنّ .

(١) وهذا ايضاً من سقطاتهم فكيف لا يقاس على العبارة القرآنية
وهي اساس قواعد النحو واللغة .

(٢) الآية/٦٣ سورة الشعراء .

وفي (فان) جاء ما ظاهره خلاف ذلك تؤوّل على حذف
الخافض ، لدلالة ما قبله عليه من غير أن يجعل حرف العطف
نائباً منابه ، نحو قوله (١) :

أكل امرئ تحسبين امرأً و نارٍ توقد بالليل نارا
فحذف نارا على امرئ المخفوض ، وحذف (كلا) لدلالة
ما قبله عليه ، كأنه قال : وكل نار .
وكذلك يتخرج كل ما جاء من مثل هذا .

وإذا نفيت في هذا الباب ، بقي الكلام بعد دخول حرف
النفي عليه ، على حسب ما كان قبل ، فتقول في نفي قام زيد
فعمرو ، (ما قام زيد فعمرو) ، إلا في نحو قولك : (مررت
بزيد وعمرو) ، فانك إن قدرت الكلام على فعلين ، وأعني
بذلك : ان يكون مرورك بزيد منفصلاً عن مرورك بعمرو ،
وقلت في النفي : (ما مررت بزيد) ، و (ما مررت بعمرو) ،
وإن كان مرورك بهما واحداً قلت : (ما مررت بزيد وعمرو) .

(١) هو : عدي بن زيد العبادي ، على رواية ، وقيل : أبو دؤاد
الايادي ، انظر : شرح المفصل ٢٦/٣ ، ٧٩ ، و ١٤٢/٥ ، وديوان عدي
ابن زيد صفحة ١٩٩ .

باب التوكيد

التوكيد لفظٌ يُراد به تمكين المعنى في النفس ، أو إزالة الشكّ عن الحديث ، أو المحدث عنه .
فالذي يُراد به تمكين المعنى في النفس ، التأكيد اللفظي ويكون في المفرد ، نحو قوله تعالى « دَكَّا دَكًّا » (١) .
والجملة ، نحو قولك : (الله أكبر الله أكبر) ، إلا أنك إذا أكدت الحرف فلا بدّ أن تذكر معه ما يدخل عليه ، نحو قوله تعالى : « ففي الجنة خالدين فيها » (٢) .
ولا يجوز أن تأتي بالحرف وحده ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (٣) :

فلا والله لا يُلْفَى لما بي

ولا لِّمَّا بهم أبداً دواءً

والذي يُراد به إزالة الشكّ عن الحديث ، التأكيد بالمصدر ،
فاذا قلت : (مات زيدٌ موتاً) ، ارتفع المجاز .
والذي يُراد به إزالة الشكّ عن المحدث عنه ، التأكيد بالألفاظ التي يُبوَّب لها في النحو ، وهي للواحد المذكّر : نفسه ،

(١) من الآية/٢١ من سورة الفجر .

(٢) من الآية/١٠٨ من سورة هود .

(٣) هو : مسلم بن معبد الوالبي ، والشاهد في : المغني ١/١٨١ ،
و/١٨٣ ، ٣٥٣ ، وأوضح المسالك ٣/٢٩ ، والانصاف ٢/٥٧١ ، وسر
الصناعة ١/٢٨٣ ، والخزانة ١/٣٦٤ ، الخصائص ٢/٢٨٢ ، معاني القرآن
١/٦٨ ، وشرح المفصل ٨/٤٣ و ١٠/١٥ .

وَعَيْنُهُ ، وَكَلَّمَهُ ، وَأَجْمَعُ ، وَأَكْتَعُ ، وَقَدْ يُقَالُ : أَبْصَعُ ،
 وَأَبْتَعُ ، وَلِلثَلَاثِينَ أَنْفُسُهُمَا ، وَكِلَاهُمَا ، وَلِلْجَمِيعِ أَنْفُسُهُمْ ،
 وَكَلَّمَهُمْ ، وَأَجْمَعُونَ ، وَأَكْتَعُونَ ، وَقَدْ يُقَالُ أَيْضاً : أَبْصَعُونَ ،
 وَأَبْتَعُونَ ، وَلِلْوَاحِدَةِ ، نَفْسُهَا ، عَيْنُهَا ، كَلَّمَهَا ، جَمَعَاءُ ، كَتَعَاءُ ،
 وَقَدْ يُقَالُ : بَصَعَاءُ ، بَتَعَاءُ ، وَلِلثَلَاثِينَ ، أَنْفُسُهُمَا ، أَعَيْنَهُمَا ،
 كَلَّمَهُمَا ، وَلِجَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ، أَنْفُسُهُنَّ ، أَعَيْنَهُنَّ ، كَلَّمَهُنَّ ،
 جَمَعُ ، كَتَعُ ، وَقَدْ يُقَالُ ، بَصَعُ ، وَبَتَعُ .

وَكُلُّ جَمْعٍ لَمَّا لَا يَعْقِلُ ، فَالْعَرَبُ قَدْ تَعَامَلَهُ مَعَامِلَةُ جَمَاعَةِ
 الْمُؤَنَّثَاتِ ، وَقَدْ تَعَامَلَهُ مَعَامِلَةُ الْوَاحِدَةِ ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ (١) :

يَمْتُ بَقْرَبِي الزَّيْنَبِينَ كِلَيْهِمَا

إِلَيْكَ ، وَقْرَبِي خَالِدٍ وَحَبِيبِ

فَمِنْ تَذْكَيرِ الْمُؤَنَّثِ حَمَلًا عَلَى الْمَعْنَى الْمَضْرُورَةِ ، كَأَنَّهُ قَالَ :

بِقْرَبِي الشَّخْصَيْنِ كِلَيْهِمَا .

فَأَمَّا النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَتَشْبِيهُهُمَا ، وَجَمْعُهُمَا ، فَيُوكَّدُ بِهَا

مَا ثَبَتَ حَقِيقَتَهُ تَبَعُضٌ أَوْ لَمْ يَتَبَعُضْ .

وَسَائِرُ أَلْفَاظِ التَّأْكِيدِ ، لَا يُؤَكَّدُ بِهِ إِلَّا مَا يَتَعَضُّ بِذَاتِهِ ،

أَوْ بِعَامِلِهِ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : رَأَيْتُ زَيْدًا كَلَّمَهُ .

وَإِذَا اجْتَمَعَتِ أَلْفَاظُ التَّأْكِيدِ ، بَدَأَتْ مِنْهَا بِالنَّفْسِ ثُمَّ

بِالْعَيْنِ ، ثُمَّ بِكُلِّ ، ثُمَّ بِأَجْمَعُ ، ثُمَّ بِأَكْتَعُ . وَأَمَّا أَبْصَعُ ،

(١) هُوَ : هِشَامُ بْنُ مَعَاوِيَةَ ، وَالشَّاهِدُ فِي : الْأَشْمُونِيِّ ٣٧٠/٤ ،

وَالْعَيْنِيُّ (١٠٦/٤) بِهَامِشِ خَزَانَةِ الْأَدَبِ .

وَأَبْتَعُ ، فَلِكْ تَقْدِيمُ أَيُّهُمَا شِئْتُ ، وَعَلَى هَذَا التَّرْتِيبِ يَكُونُ
الْمَوْنُثُ وَالتَّشْيِئَةُ وَالْجَمْعُ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالنَّفْسِ أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ
عَلَى التَّرْتِيبِ ، فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِالْعَيْنِ ، أَتَيْتَ أَيْضاً بِمَا بَقِيَ عَلَى
التَّرْتِيبِ •

وَكَذَلِكَ إِنْ لَمْ تَأْتِ بِكُلِّ ، أَتَيْتَ بِمَا بَقِيَ عَلَى التَّرْتِيبِ ،
فَإِنْ لَمْ تَأْتِ بِأَجْمَعٍ ، لَمْ تَأْتِ بِمَا بَعْدَهُ •
وَيَجُوزُ تَأْكِيدُ الْأَسْمَاءِ كُلِّهَا ، إِذَا احْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ
إِلَّا النِّكَرَاتِ ، فَانْتَهَا لَا تَوَكَّدُ ، فَأَمَّا قَوْلُهُ (١) :

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

فَضْرُورَةٌ ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ (٢) :

تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

فَفِيهِ ضَرُورَتَانِ ، تَأْكِيدُ النِّكَرَةِ ، وَاسْتِعْمَالُ أَكْتَعُ غَيْرِ تَابِعٍ

لِأَجْمَعٍ •

وَإِنْ كَانَ مَعْنَى الْكَلَامِ يُغْنِي عَنِ التَّأْكِيدِ لَمْ يَجْزِ التَّأْكِيدُ ،
لَا تَقُولُ : (اِخْتَصَمَ الزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا) ، إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، لِأَنَّهُ
مَعْلُومٌ أَنَّ الْاِخْتِصَامَ إِنَّمَا يَكُونُ مِنْ اثْنَيْنِ •

وَلَا يَجُوزُ تَأْكِيدُ ضَمِيرِ الرَّفْعِ الْمُتَّصِلِ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ ،
إِلَّا بَعْدَ تَأْكِيدِهِ بِضَمِيرِ رَفْعٍ مُنْفَصِلٍ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (قَمْتُ

(١) مَجْهُولُ الْقَائِلِ ، وَهُوَ فِي : ابْنِ عَقِيلِ ١٦٨/٢ •

(٢) مِنْ رَجَّازِ الْعَرَبِ ، وَالشَّاهِدُ مِمَّا يَدُورُ عَلَى أَلْسِنَةِ النَّحَاةِ ،
يَنْشُدُونَهُ شَاهِدًا عَلَى جَوَازِ تَوَكِيدِ النِّكَرَةِ إِذَا كَانَتْ مَحْدُودَةً ، كَيَوْمٍ وَشَهْرٍ
وَحوولٍ ، وَهَذَا عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ ، وَيُرَى الْبَصْرِيُّونَ خِلَافَ ذَلِكَ • انْظُرْ :
ابْنِ عَقِيلِ ١٦٧/٢ •

أنتَ نَفْسُكَ) ، فَإِنَّ أَكْثَرَهُ بِكُلِّ وَمَا فِي مَعْنَاهَا لَمْ يَحْتَاجُ
إِلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (قَمْتُمْ أَجْمَعُونَ) .

وَلَا يَجُوزُ عَطْفُ بَعْضِ الْفَافِظِ التَّأَكِيدِ عَلَى بَعْضٍ ، وَمَا كَانَ
مِنْهَا عَلَى فِعْلَاءٍ ، كَجَمْعَاءٍ لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّأْنِيثِ اللَّازِمِ ، وَمَا كَانَ
مِنْهَا عَلَى فِعْلٍ ، لَمْ يَنْصَرَفْ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعَدْلِ عَنْ فِعَالِيٍّ
إِلَى فِعْلٍ ، لِأَنَّ جَمْعَاءَ كَصَحْرَاءَ ، فَكَانَ قِيَاسُهَا جَمَاعاً كَصَحَارَى ،
فَعَدِلْتُ عَنْ ذَلِكَ .

وَتَجْرِي الْعَرَبُ مُجْرَى ' كَلِّ فِي التَّأَكِيدِ ، الْيَدُ وَالرَّجْلُ ،
وَالزَّرْعُ وَالضَّرْعُ ، وَالظَّهْرُ وَالْبَطْنُ ، وَالسَّهْلُ وَالْجَبَلُ ،
وَقَضَّتْهُمُ بِقَضِيضَتِهِمْ ، فَتَقُولُ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا الظَّهْرَ وَالْبَطْنَ ،
وَالْيَدَ وَالرَّجْلَ) ، (وَمَطَرْنَا الزَّرْعَ وَالضَّرْعَ ، وَالسَّهْلَ
وَالْجَبَلَ) ، أَي : مُطِرْنَا مَا لَنَا كُلَّهُ ، (وَجَاءَ الْقَوْمُ قَضَّتْهُمُ
بِقَضِيضَتِهِمْ) ، أَي : كُلَّهُمْ .

وَكَذَلِكَ أَيْضاً تَجْرِي الْعَرَبُ مُجْرَى التَّأَكِيدِ بِكُلِّ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ
مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَى عَشْرِينَ ، فَتَقُولُ : (مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ ثَلَاثَتِهِمْ) ، وَكَذَلِكَ
إِلَى الْعَشْرَةِ ، (وَمَرَرْتُ بِالْقَوْمِ أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا ، وَأَحَدَ
عَشَرَ) ، وَلَا تَذَكُرُ التَّمْيِيزَ ، وَأَحَدَ عَشْرَهُمْ ، وَهُوَ أَوْضَعُفُهَا ،
وَكَذَلِكَ إِلَى الْعَشْرِينَ ، وَالْمَعْنَى فِي ذَلِكَ كُلِّهِ : مَرَرْتُ بِالْقَوْمِ
كُلِّهِمْ .

باب البَدَل

البَدَلُ إِعْلَامُ السَّامِعِ بِمَجْمُوعِ اسْمَيْنِ ، أَوْ فَعْلَيْنِ عَلَى
جَهَةِ تَبْيِينِ الْأَوَّلِ ، أَوْ تَأْكِيدِهِ ، وَعَلَى أَنْ يَنْوَى بِالْأَوَّلِ مِنْهُمَا
الطَّرْحَ مَعْنَى لَا لَفْظًا ، فَمِثَالُ مَجِيئِهِ لِلتَّبْيِينِ ، قَوْلُكَ : (قَامَ
أَخُوكَ زَيْدٌ) .

ومِثَالُ مَجِيئِهِ لِلتَّأْكِيدِ (جَدَعْتُ زَيْدًا أَنْفَهُ) ،
فَمَعْلُومٌ مِنْ قَوْلِكَ : (جَدَعْتُ زَيْدًا) ، أَنْ الْمَجْدُوعَ أَنْفَهُ ، وَالِدَلِيلَ
عَلَى أَنْ الْأَوَّلَ يَنْوَى بِهِ الطَّرْحَ ، أَنْ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ اسْتِثْنَاءِ
عَامِلٍ ، فَذَا قُلْتَ : (قَامَ زَيْدٌ أَخُوكَ) ، فَالْتَقْدِيرُ (قَامَ أَخُوكَ) .

فَتَرَكَّ الْأَوَّلَ ، وَأَخَذَكَ فِي اسْتِثْنَاءِ كَلَامٍ آخَرَ طَرَحَ مِنْكَ
لَهُ ، وَاعْتِمَادٌ عَلَى الثَّانِي . وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ فِي نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ
إِظْهَارُهُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : « قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ
اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ ، لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ » (١) .

فَأَعَادَ اللَّامَ ، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْوَى بِهِ الطَّرْحَ مِنْ
جَهَةِ اللَّفْظِ ، إِعَادَةُ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا
يَدَهُ) .

والبَدَلُ ، سِتَّةُ أَنْوَاعٍ :

بَدَلُ شَيْءٍ ، وَهُوَ أَنْ تُبَدَلَ لَفْظًا مِنْ لَفْظٍ ، بِشَرَطِ أَنْ

(١) مِنَ الْآيَةِ / ٧٥ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ .

يكونا واقعين على معنى واحد .

وبدّلُ بعض من كلّ ، وهو ان تبدل لفظاً من لفظ ، بشرط
ان يكون الثاني واقعاً على بعض ما يقع عليه الأول .

وبدّلُ اشتمال ، وهو ان تبدل لفظاً من لفظ كل واحدٍ
منهما واقع على غير ما وقع عليه الآخر ، بشرط ان يكون الأول
قد يجوز به الاكتفاء عن الثاني ، نحو قولك : (سرقتُ زيداً
ثوبه) .

ألا ترى انك قد تقول : (سرقتُ زيداً) ، إذا سرقت ثوبه ،
وبدّلُ بداء . وهو ان تبدل لفظاً تريده من لفظ أردته أوّلاً ،
ثم أضربت عنه ، ومنه قوله عليه السلام : « ان الرجل ليصلي
الصلاة وما كتب له نصفها ثلثها إلى العشر » .

كأنه قال : بل ما كتب له ثلثها .

وبدّلُ الغلط ، وهو ان تبدل لفظاً تريده من لفظ سبق
إليه لسانك ، وأنت لا تريده .

وبدّلُ نسيان ، وهو ان تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت
أنه المراد وليس كذلك . وذلك نحو قولك : (ضربتُ زيداً
عمروا) .

فذكرتُ زيداً غلطاً وناسياً ، ثم أتيتُ بالمراد ،
وهو عمرو ، إلا أن هذين الضربين لم يرد بهما سماع ،

فأما قوله (١) :

لمياءُ في شفتيها حوَّةٌ لعسٌ

وفي اللثاتِ وفي أنيابها شنبٌ

فيتخرَّجُ عليّ أنْ يكونَ لعسٌ مصدرًا وُصِفَ به حوَّةٌ

عليّ حدّ قولهم : (رجلٌ عدلٌ) ، أي : حوَّةٌ لعساء .

والحوَّةُ ، السَّوادُ الخالصُ ، واللَّعَسُ سوادٌ تشوبه حمرة .

ويشترط في بَدَلِ الاشتمالِ وبَدَلِ البعضِ من الكلِّ ، أنْ

يكونَ في البَدَلِ ضميرٌ يعودُ عليّ المُبَدَلِ منه ، وقد يجيء محدوفاً

لفهم المعنى ، وذلك قليلٌ جداً ، نحو قولهِ تعالى : « ولله عليّ

الناس حجّ البيت من استطاع إليه سبيلاً » (٢) .

• التّقدير منهم

والبَدَلِ ينقسمُ بالنّظرِ إلى التعريفِ والتّكثيرِ أربعة أقسام :

• معرفةٌ من معرفة .

• ونكرةٌ من نكرة .

• ومعرفةٌ من نكرة .

• ونكرةٌ من معرفة .

ولا يشترط في بَدَلِ النكرة من غيرها أكثر من أنْ يكونَ

في ذلك فائدة .

(١) هو : ذو الرمة ، والشاهد في ديوانه ، صفحة ٥/ ٥ .

(٢) الآية/ ٧٩ سورة آل عمران .

فأما كونها من لفظ المُبدل منه ، أو موصوفة ، فغير
مشروط ، بدليل قوله :

فلا وأبيك خير منك اثني

ليؤذيني التَّحْمَمُ والصَّهِيلُ

فخير "منك بدل" من أبيك ، لأنه نكرة ، وأبوك معرفة .
والبَدل أيضاً ينقسم بالنظر إلى الاظهار والاِضمار أربعة
أقسام :

ظاهر من ظاهر .

ومُضْمَر من مُضْمَر .

وظاهر من مُضْمَر .

ومُضْمَر من ظاهر .

إلا أنَّ بَدَلَ المُضْمَر من المُضْمَر ، أو الظاهر في بَدَل
البعض من الكلَّ وبَدَلَ الاشتمال لا يجوزُ لما يلزم فيه من خلوَّ
الجملة الواقعة خبراً من رابطٍ يربُّطها بالبتدأ ، ألا ترى أنك
لو أبدلت المُضْمَر من المُضْمَر ، فقلت : (ثلث الرِّغيف أكلته
إياه) ، وأبدلت المُضْمَر من الظاهر ، فقلت : (ثلث الرِّغيف
أكلت الرِّغيف إياه) ، لم يكن في الجملة الواقعة خبراً لثلث
الرِّغيف رابط يربُّطها بالمُخْبَر عنه ، إلاَّ إياه ، وهو
على نيّة استئناف عاملٍ مُنفصل من الجملة التي قبله .
وكذلك أيضاً لا يجوزُ إبدال الظاهر من ضمير المتكلم ، أو

المخاطب في بدل الشيء من الشيء ، لا يجوز ضربتك زيداً ،
و لا ضربني زيداً عمرو ، لأنه يؤدي إلى وقوع الظاهر موقع
ضمير المتكلم ، أو المخاطب ، وذلك لا يجوز إلا في النداء
والاختصاص .

فأما قوله (١) :

أنا سيفُ العشيِّرة فاعرفوني

حميداً قد تذرَّيتُ السَّناما

فمنصوبٌ على الاختصاص ، كأنه قال : أعني حميداً .
وإذا أبدلت من اسم الاستفهام اسماً لا يعطي الاستفهام ،
لم يكن بدُّ من ذكر أداة الاستفهام معه ، حتى يوافق البدلُ
المُبدل منه في المعنى ، نحو قولك : (كم مالك ، أثلاثون أم
عشرون) .

وإذا أتيت بعد جمعٍ أو عدد بأسماءٍ تريدُ إبدالها منها ،
فإن كان ما بعد العدد يفي به ، وما بعد الجمع يصدق عليه
الجمع ، جاز فيه وجهان : الإبدال مما تقدّم ، والرفع على
القطع ، نحو قولك : (لقيتُ من القوم ثلاثة زيداً وعمراً
وجعفرأ) .

فالنَّصْبُ على البدل ، والرفع على القطع ، كأنك قلت :
أحدُهُم زيدٌ ، والآخر عمرو ، والآخر جعفرٌ .

(١) ورد في : شرح أبيات مملوغة صفحة / ١٨٤ في رواية أخرى .

ومثل ذلك ، (لقيت الرجال زيداً وعمراً وجعفرأ) ،
وإن لم يكن ما بعد العدد والجمع ، كذلك فالقطع ليس إلا ،
نحو قولك : (لقيت رجالاً زيد وعمرو) ، أي : منهم زيد
وعمر .

ولا يجوز البدل لأن زيداً وعمراً ليسا برجال .
ولا يتصور أن يكون من قبيل بدل البعض من الكل ،
لأنه لا ضمير فيهما يربطهما بالبدل منه .

فإن جاء شيء من ذلك ، جعل من باب ما وقع
فيه الجمع على المثني ، فيحفظ ولا يقاس عليه ، نحو قوله (١) :
توهمت آيات لها فعرفتها

لستة أعوام وذا العام سابع

رماد ككحل العين لآياً أئينه

ونؤي كجذم الحوض أثلم خاشع

فإنه يروى برفع رماد ونؤي ونصبهما .
وإذا اجتمعت التوابع الأربع ، بدأت منها بالنعت ، ثم
بالتوكيد ، ثم بالبدل ، ثم بالعطف .

(١) هو النابغة الذبياني ، والبيتان في ديوانه صفحة/١٠٩ .

باب عطف البيان

عطفُ البيان ، جريان اسم جامد معرفة على اسم دونه في الشهرة ، أو مثله يبينه كما يبينه النعت ، ولا يشترط فيه ان يكون مشتقاً ، ولا في حكمه .

والفرق بينه وبين التأكيد بين ، إذ التأكيد لا يكون إلا بالفاظ مختصة ، والفرق بينه وبين البدل ، انك لا تنوي بالأول الطرح في عطف البيان ، كما تفعل في البدل .

ولذلك إذا كان اسم الفاعل المعرّف بالألف واللام مضافاً إلى ما فيه الألف واللام ، وأتبع ما أضيف إليه اسم الفاعل اسماً ليس فيه ألف ولا م ، جاز على عطف البيان ، ولم يجر على البدل ، نحو قوله (١) :

أنا ابن التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بَشْرٍ

عليه الطير ترقبه وقوعا

لأن البدل في نية تكرار العامل ، فيلزم أن يكون التقدير : أنا ابن التَّارِكِ بَشْرٍ ، وذلك لا يجوز ، وكذلك أيضاً تقول : (يا زيدُ زيدُ) ، بتنوين زيدٍ الثاني ، إن جعلته عطف بيان ، لأنه ليس في نية تكرير العامل ، وإن جعلته بدلاً لم تنوّه . وأكثر استعماله في الأسماء الأعلام ، إذا جرت على

(١) هو : المرار بن سعيد بن نضلة الفقعسي ، والشاهد في : أوضح المسالك ٣/٣٦ .

الكنى وفي الألقاب إذا جرت على الكنى ، أو على الأسماء
الأعلام المضافة ، نحو قولك : (قام أبو عبدالله قفّة) .
فإن اجتمع اللقب مع اسم مفرد ، أضفت الاسم إلى
اللقب .

ولم يجز غير ذلك ، نحو قولك : (قام زيد قفّة) ، فهذه
جملة عوامل الأسماء .

باب الإعمال

وقد يعرض في بعض هذه العوامل أن يجتمع منها عاملان فصاعداً ، ويتأخر عنهما معمول "فصاعداً ، أو كل واحدٍ منهما يطلبه من جهة المعنى ' .

فمثال 'تقدم العاملين على' معمولٍ واحد : (ضربني) ، (وضربتُ زيداً) ، فزيدٌ يطلبه ضربني ، وضربتُ من جهة المعنى ' .

ومثال 'تقدم أزيد من عامل على' معنى واحد ، نحو قوله (١) :
سئلت فلم تبخل ولم تعط طائلاً
فسيان ، لا فقرٌ لديك ولا ذمٌ

فقد تقدم على 'الطائل ثلاثة عوامل ، وهي : سئلت ، وتبخل ، وتعط .

ومثال 'تقدم العامل على' أزيد من معمول واحد ، نحو قولك :
(متى ظننت أو علمت زيداً منطلقاً) .

والاختيار في جميع ذلك إعمال الثاني ، ويجوز إعمال الأول (٢) :

فإن أعملت الأول ، أضمرت في الثاني كل ما يحتاج إليه من مرفوع ، أو منصوب ، أو مخفوض .

(١) في د : لا ذم عليك ولا حمد

(٢) هذا مذهب البصريين لأن الثاني لصيق بالمعمول فهو أولى أن يؤثر فيه ، ومذهب الكوفيين إعمال الأول لتقدمه . يقول ابن مالك :
ان عاملان اقتضيا في اسم عمل قبل فللاول منهما العمل
والثاني أولى عند أهل البصرة

وقد يحذف الضمير المنصوب في الشعر ، نحو قوله (١) :

بعكاظ يُعْشِي النَّاطِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعَهُ

التقدير : إِذَا هُمْ لَمْحَوْهُ •

وإن أعملت الثاني ، فإن احتاج الأول إلى غير مرفوع ،
وكان مما يجوز حذفه اقتصاراً ، حذفته • نحو قولك : (ضربت
وضربني زيد) •

ولا يجوز إضماره قبل الذكر ، إلا في ضرورة ، نحو قوله :

عَلَّمُونِي كَيْفَ أَبْكِيهِمْ إِذَا خَفَّ الْقَطِينُ

وإن كان مما لا يجوز حذفه اقتصاراً ، جاز فيه إضماره

وتأخيره ، نحو قولك : (ظننتُ و ظننتُ زيدا قائماً ايّاه) •

والآخر ان تحذفه إذ الحذف في هذا الباب اختصاراً •

وحذف أحد المفعولين في باب ظننتُ اختصاراً جائز ، إلا

أن ذلك قليل جداً •

وإن احتاج إلى مرفوع ، أضمرته قبل الذكر فتقول :

(ضربوني ، وضربتُ الزيدَين) ، فأما قوله (٢) :

تَعَفَّقُ بِالْأَرْضِ لَهَا وَأَرَادَهَا

رجالٌ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

فجاء على إعمال الثاني ، وفاعلُ تعفَّقُ مضمَّرٌ فيه • إلا

أنه أفرده ، وإن كان عائداً على جمع ضرورة ، نحو قوله (٣) :

(١) قالت عاتكة بنت عبدالمطلب بن هاشم ، وهو في : اوضح

المسالك ٢٧/٢ •

(٢) قاله : علقمة بن عبدة ، انظر : اوضح المسالك ٢٩/٢ •

(٣) في الاصل : كأولاد القطا ، والتصويب من : د •

لِزُغْبٍ كَأَفْرَاحِ الْقَطَا رَاثٍ خَلَفَهَا
عَلَى عَاجِزَاتِ النَّهْضِ حَمْرٍ حَوَاصِلُهُ
وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ :

لَوْ كَانَ حَيًّا قَبْلَهُنَّ ظَعَائِنًا
حَيًّا الْحَطِيمُ وَجَوْهَهُنَّ وَزَمَزَمٌ

جاءَ عَلَى إِعْمَالِ حَيًّا الثَّانِي ، وَفَاعِلِ حَيًّا الْأَوَّلِ مُضْمَرٌ فِيهِ ،
إِلَّا أَنَّهُ أَفْرَدَهُ ، وَإِنْ كَانَ عَائِدًا عَلَى اثْنَيْنِ ضَرْبُهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ :
فَلَوْ ظَفَرَتْ يَدَايَ بِهَا وَظَنَّتْ
لَكَانَ عَلَيَّ لِلْقَدَرِ الْخِيَارُ

وَقَدْ يَعْرِضُ أَيْضًا فِيمَا كَانَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ فَعَلًا أَنْ
يُضْمَرُ ، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَفْعَالَ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَقْسَامًا :

قِسْمٌ ، لَا يَجُوزُ إِضْمَارُهُ ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ لَوْ أُضْمِرَ لَمْ
يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (ضَرَبْتُ زَيْدًا) ، لَا يَجُوزُ أَنْ
تُضْمَرَ (ضَرَبْتُ) ، إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ دَلِيلٌ .

وَقِسْمٌ التَّزَمَتْ فِيهِ الْعَرَبُ الْإِضْمَارَ ، وَهُوَ كُلُّ فِعْلٍ
حُذِفَ وَأُبْدِلَ مِنْهُ شَيْءٌ ، وَهُوَ مُحْصُورٌ يُحْفَظُ وَلَا يُقَاسُ
عَلَيْهِ .

وَالَّذِي جَاءَ مِنْ ذَلِكَ : الْمُنَادَى ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ
أَنْدَادِي ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ ، لِأَنَّ حَرْفَ النَّدَاءِ صَارَ
عَوَضًا مِنْهُ .

وكذلك المنصوبُ على الاختصاص ، وهو على طريقة النداء ، فلا يجيء أبداً إلا بعد ضمير متكلم ، أو مخاطب ، نحو قولهم : « إننا معشر العرب نفعل كذا وبك الله نرجو الفضل » .
و « نحن العرب أقرى الناس للضيء » .

التقدير : أعني العرب ، وأعني الله ، وذلك ان الأول قد يتطرق إليه لبس ما فيزال بذكر اسم معرفة ، ولذلك لا يؤتى في هذا الباب بذكر اسم بالاسم النكرة ، لأنه لا يزيل لبساً . وهذا الباب شبيه بباب النداء ، ألا ترى أن الظاهر وقع فيه موقع ضمير المتكلم أو المخاطب ، كما وقع في النداء .

ولا يقع في غير ذلك من الأبواب لو قلت : (ضرب عمرو زيدا) ، وأنت تخاطب زيدا ، أو تخبر عن نفسك ، واسمك زيد لم يجز . ولما أشبهه فيما ذكر وقعت فيه أي المختصة بالنداء ، كقولهم : « اللهم اغفر لنا آيئها العصابة » . وكذلك ما انتصب من الصفات المقطوعة على المدح والشتم ، والترحم ، لأنها صارت بدلاً من : أمدح ، وأرحم ، وأذم .

وكذلك الاسم المشتغل عنه الفعل ، نحو قولك : (زيداً ضربته) ، لأن الفعل الظاهر الذي يفسر المضمَر صار عوضاً منه ، ومن ذلك قولهم في التحذير : (إياك والأسد) .

التقدير : إياك اتق أن تتعرض للأسد ، واتق الأسد أن يهلكك .

نحو قولهم : (رأسك والحائط) ، (وما زِرأسك)

والسيف) ، (وإيّاك والشر) ، وإيّاي وأن يحذف أحدكم
الأرنب ، ومنه : (شأنك والحج) ، أي : ألزم شأنك مع الحج ،
(وامرءاً ونفسه) . أي : دع امرءاً ونفسه ، (وأهلك
والليل) ، أي : بادر أهلك واسبق الليل ، أي : بادرهم قبل
الليل ، (وعذرك) ، أي : أحضر عذرك ، أو عاذرك ، وهذا
ولا زعماتك ، أي : ولا أتوهم زعماتك ، و كليهما وتمراً ،
أي : أعطني . (وكل شيء ولا شتية حر) ، أي : إيت
كل شيء ولا ترتكب شتية حر ، وانتهوا خيراً لكم ،
أي : ايتوا خيراً لكم . (وحسبك خيراً لك) ، (ووراءك أوسع
لك) ، أي : اقصد خيراً لك . واقصد أوسع لك ، ومن أنت
زيداً ، أي : تذكر زيداً ، وأخذته بدرهم فصاعداً ، أو بدرهم
فزائداً ، أي : فزاد صاعداً ، وذهب زائداً ، (ومرحباً وأهلاً
وسهلاً) ، أي : أصبت مرحباً ، أي : رحباً ، وأتيت أهلاً
لا أجنب ، ووطئت سهلاً من البلاد .

(وإن تأت فأهل الليل والنهار) ، أي : تأتي أهلاً لك

بالليل والنهار .

ومنه ما ثني ، نحو قولك : (الأسد الأسد) ، (والجدار
الجدار) ، (والصبي الصبي) إذا حذروه الأسد ، والجدار
المتداعي ، ووطء الصبي .

(وأخاك أخاك) ، أي : ألزمه ، والطريق الطريق ،

أي : خلّه .

جميع ذلك جعل فيه المنصوب 'بدلاً' من الفعل المضمر ،
ومنه في الدعاء له : (سَقِيًّا ورَعِيًّا) ، وفي الدعاء عليه : (أَفَّةٌ
وتُفَّةٌ) ، (ودَفْرًا وخَيْبَةً) ، (وجدَّعًا) ، (وعَقْرًا) ، (وتَعْسًا) ،
(وتَبًّا) ، (وجوعًا) ، (وبهْرًا) ، (وبُؤْسًا) ، (وبُعْدًا) ، (وسُحْقًا) .

ومنه إلاّ انه متبع "جوعاً ، ونوعاً ، وجوداً ، وجوساً .
ومنه إلاّ انه لا يستعمل إلاّ مضافاً : ويحك ، وويلك ،
وويلك ، ووبيك .

ومنه إلاّ أنه في غير الدعاء ، حمداً ، وشكراً ، لا كفراً ،
وعجباً ، وكرامةً ، ومسرّةً ، ونعمةً عَيْنٍ ، وحباً ونعمى ،
ونعام عين .

ومنه ، ولا كيداً ، ولا همّاً ، ومنه ، ورغماً وهواناً ، ومنه
إذا أردت دوام الفعل واتصاله ، انما أنت سيراً سيراً ، وما
أنت إلاّ قتلاً وإلاّ سيراً لبريد ، وإلاّ ضرب الناس .
ومنه ، (فامّا منّا بعد ، واما فداء) (١) ، وأشباه ذلك .

ومنه المصدر المشبه به ، إذا تقدّم عليه ما يدل على
الفعل الناصب له ، نحو قولهم : (له صوتٌ صوت حمار) ،
(وله ضراخٌ ضراخ الثكلي) ، (وله دقٌ دقك بالمنجار حبّ
الفلفل) ، وأشباه ذلك .

ومنه ما يكون من المصادر توكيداً لما ينطوي عليه الكلام ،

(١) سورة (محمد) صلى الله عليه وسلم الآية/٤ .

نحو قولك (هو عبدُ الله حقاً) ، (وهذا زيدٌ الحقُّ لا الباطل) ،
وهذا زيدٌ غيرُ ما تقول ، وهذا القولُ لا قولك .

ومنه ما يكونُ من المصادر توكيداً للكلام المتقدم الذي في
معناه ، نحو قولهم : « له عليُّ ألفٌ درهم عرفاً واعرافاً »
و « الله أكبرُ دعوة الحقِّ » .

ومن ذلك قولُ الأَحوص (١) :

إني لأمنحك الصدودَ وإنني

قسماً إليك مع الصدود لأميلُ

ومنه ، صنعَ الله ، ووعدَ الله ، وكتابَ الله وصبغةَ الله ،
ومنه ، سبحانَ الله وربحانه ، ومعاذَ الله ، وعمرَكَ الله ،
وقعدَكَ الله .

ومنه ما جاء من المصادر مثنيٌ ولا يُراد به ما يشفع الواحد ،
وهو : (حنانيك) ، (ولبّيك) ، (وسعدُيك) ، (وهذا ذيك) ،
(ودواليك) .

ومنه ما كرّر من المصادر في معنى الأمر في نحو قولهم :
« النّجاء النّجاء ، وضرباً ضرباً » .

جميع المصادر المذكورة في هذا الباب ، لا يظهر الفعل الناصب
لها ، لأنّها صارت عوضاً منه ، وتقدّر الفعل الناصب لها من

(١) وقبله :

يا دار عاتكة التي اتعزل حذر العدا وبه الفؤاد موكل
انظر : شعر الاحوص صفحة / ١٥٢ .

لفظها ، فان كانت العربُ قد استعملت منه فعلاً فحسنٌ ،
والإِ بِنَيْتٍ منه فعلاً على القياس ، لأنَّ جميع هذه المصادر
مؤكدٌ لأفعالها المضمرّة ، والمصدرُ المؤكّد لا ينصبه إلاّ فعلٌ
من لفظه ، إذ التأكيد إمّا لفظيٌّ وإمّا معنويٌّ .

فالمعنويُّ بألفاظٍ محفوظة ، لا تتعدّى .

واللفظيُّ ، تكرارُ اللفظ ، نحو قولك : (قام زيدٌ) أو
إعادةُ ما يقرب منه نحو قوله تعالى « فمهّل الكافرين
أمهلهم رويداً » (١) .

ومثل ذلك : (قام زيدٌ قياماً) ، وممّا أُجري مجرى :
سبحان في المعنى ، إلاّ أنّه غير مصدرٍ سُبحاً ، قد وسأ ، ربّ
الملائكة والروح ، أي : ذكرتُ سُبحاً قدّوساً ، أو : اذكروا .
وممّا أُجري من الجامدة مجرى المصادر في الدعاء : ترّباً
وجندلاً ، أي : أطعمه الله ترّباً وجندلاً ، وفاها لفيك ، أي :
ألقي الله الداهية لفيك .

وممّا أُجري من الصّفات مجراها ، هنيئاً مريئاً ، وفي غير
الدعاء ، عائذاً بك ، وأقائماً وقد قعد الناسُ ، وأقاعداً وقد سار
الركب ، وإن شئتُ حذفْتُ الهزّة جميع ذلك جرى في غير
الدعاء مجرى قولك : (ما أنت إلاّ سيّراً) ، لأنك تريد إثبات
العياذ ، والقيام ، والقعود في الحال واتّصالها ، وانتصابها بأفعالٍ
من لفظها على أنّها أحوالٌ مؤكّدة ، التقدير : أعوذ عائذاً بك ،

(١) الآية/١٧ سورة الطارق .

وَأَتَقَوْمَ قَائِمًا وَتَقَعْدُ قَاعِدًا ، وَمِثْلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

أَرَاكَ جَمَعْتَ مَسْأَلَةَ وَحِرْصًا

وَعِنْدَ الْحَقِّ زَحَارًا أَبَانَا

فَكَأَنَّهُ قَالَ : زَحِيرًا وَأَبِينَا •

وَمِنْ ذَلِكَ مَا أُجْرِيَ مِنَ الْأَحْوَالِ الَّتِي هِيَ أَسْمَاءٌ لَمْ تَتَّخِذْ
مِنَ الْفِعْلِ مُجْرَى مَا أَخَذَ مِنْهُ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : « أْتَمِيمًا مَرَّةً
وَقَيْسِيًّا أُخْرَى » •

وَمِنْهُ قَوْلُهُ (٢) :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً

وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ

وَقَوْلُهُ (٣) :

أَفِي الْوَلَائِمِ أَوْلَادًا لَوَاحِدَةً

وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعِلَاتٍ

أَيُّ : تَتَلَوَّنُونَ مَرَّةً كَذَا وَمَرَّةً كَذَا •

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ : (أَعُورٌ وَذَا نَابٍ) ، أَيُّ : أَسْتَقْبَلُونَ أَعُورَ
وَذَا نَابٍ ، فَالاستقبالُ ثابتٌ في الحال ، وكذلك التَّحْوِيلُ
والتَّلَوْنُ يَجْرِي مُجْرَى أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ وَمِنْ هَذَا الْبَابِ
إِضْمَارُ كَانَ وَإِنَابَةُ مَا مَنَابَهَا ، نَحْوُ قَوْلِكَ : (أَمَّا أَنْتَ

(١) شَاعِرٌ مِنَ الْعَرَبِ ، وَالشَّاهِدُ فِي : الْكِتَابِ ١٧١/١ •

(٢) هُوَ فِي : الْكِتَابِ ١٧٢/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٦٥/٣ •

(٣) هُوَ فِي : الْكِتَابِ ١٧٢/١ ، وَالْمَقْتَضِبُ ٢٦٥/٣ أَيْضًا •

مَنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ مَعَكَ ، الْأَصْلُ : إِنْ كُنْتَ مَنْطَلِقًا انْطَلَقْتُ
مَعَكَ ، فَأَضْمَرْتُ كَانَ وَعَوَّضَ مِنْهَا مَا ، وَانْفَصَلَ الضَّمِيرُ ،
وَمِنْ مِثْلِ ذَلِكَ قَوْلُهُ (١) :

أَبَا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْسٍ

فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبُّعُ

وَقَسَمَ "أَنْتَ فِيهِ بِالْخِيَارِ ، وَهُوَ مَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِمَّا عَلَى
إِضْمَارِ الْفِعْلِ فِيهِ دَلِيلٌ" ، نَحْوُ قَوْلِكَ لِمَنْ شَهَرَ سَيْفًا : (زَيْدًا) ،
تُرِيدُ : أَضْرَبُ زَيْدًا ، وَإِنْ شِئْتَ أَظْهَرْتَهُ .

(١) هو : العباس بن مرداس . انظر ديوانه صفحة /١٢٨ .

باب ذكر الرفع للفعل المضارع

اعلم انّ الرفع للفعل المضارع وقوعه موقع الاسم^(١) ،
وأعني بذلك ، ان الفعل المضارع ، إذا وقع في موضع يجوز لك
إزالته منه ، وجعل اسم بدله كان مرفوعاً ، نحو قولك :
(يقوم زيد) ، ألا ترى انك لو قلت : (أخوك زيد) ، لجاز .
ولذلك لم يرتفع بعد النواصب والجوازم ، فأما قولهم : (سيقوم
زيد) ، (وقد يقوم زيد) ، فرفع الفعل ، لأنه صار مع قد والسين ،
كالشيء الواحد ، فوقع الفعل مع الحرف موقع الاسم ، والدليل
على انهما كالجزء من الفعل قولك : (لقد يقوم زيد) ،
(ولسوف يقوم زيد) ، ولام التأكيد لا يفصل بينها وبين
الفعل المؤكّد بشيء ، وكذلك قولهم : (هلاّ يقوم زيد) ،
وأمثال ذلك من أدوات التحضيض ، انما رُفِعَ الفعل بعدها ،
لأنّ الاسم يليها في اللفظ في فصيح الكلام ، فيقال : (هلاّ زيد
قام) ، فروعي فيها ذلك القدر .

اعلم انّ نواصب الأفعال منها ما ينصب الفعل بنفسه ، وهو
أن وهي أبداً مع ما بعدها ، في تقدير المصدر ، وإذا دخلت على
الفعل المضارع خلصته للاستقبال ، ولا تعمل فيها أفعال
التحقيق لو قلت : علمت أن يقوم زيد ، لم يجز ولا يتقدم

(١) هذا عامل معنوي ، وبعضهم يذهب الى ان الفعل المضارع مرفوع
بتجرده من الناصب والجوازم ، وآخرون يذهبون الى انه مرفوع بحروف
المضارعة . ومعنى كونه واقعا موقع الاسم انه مرفوع بالاسناد .

شيء مما بعدها عليها ، لأنها من قبيل الموصولات ، وقد تقدم ذلك .

• ولن : وهي لنفي سينعل .

وكي : في لغة من يدخل عليها حرف الجر ، فيقول : (لكي) :
و (إذن) : ومعناها الجواب والجزاء ، يقول القائل :
(أزورك) ، فتقول مجيباً له ومجازياً على زيارته ، (إذن
أكرمك) ، والفعل الذي بعدها إن كان ماضياً أو حالاً لم تعمل
فيه ، وإن كان مستقبلاً ، فإن وقعت صدراً نصبتَه ، وبعض
العرب يلغيها ، وإن لم تقع صدراً ، فإن تقدمها حرف العطف ،
جاز الغاؤها وإعمالها .

قال تعالى : « وإذن لا يلبثون » (١) . وقد قرئ :

(لا يلبثوا) .

وإن وقعت بين شيئين متلازمين ، كانت ملغاة لا غير ،
نحو قولك : (أنا إذن أكرمك) .
فأما قوله (٢) :

لا تتركني فيهم شطيراً

إنني إذن أهلك أو أطييراً

فيتخرج على أن يكون خبر أن محذوفاً ، أي : أموت ،

(١) من الآية/٧٦ من سورة الاسراء .

(٢) مجهول ، والشاهد في : المغني ٢٢/١ ، واللسان (ش/ط/د) ،
الخرزانه ٥٧٤/٣ ، الانصاف ١٧٧/١ ، اوضح المسالك ١٧٠/٣ ، وشرح
المفصل ١٧/٧ .

فتجىء إذَنْ على هذا التقدير أول الكلام ، ويجوز الفصل بينها وبين معمولها بالقَسَم ، والظرف ، والمجرور ، نحو قولك : (إذَنْ والله أكرمك) ، (وإذَنْ في الدار آتيك) ، ولا يجوز ذلك في غيرها من النواصب ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

لَمَّا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدٍ مُقَاتِلًا

أَدْعَى الْقِتَالَ وَأَشْهَدُ الْهَيْجَاءَ

ومنها ما ينتصب الفعل باضمار أن بعده ، وإن شئت أظهرتها ، وهو لام كي ، إذا لم تكن بعدها لا ، نحو قولك : (جئت ليقوم زيد) .

وحرف العطف المعطوف به الفعل على الاسم الملفوظ ، نحو قولك : (يعجبني قيام زيد ويخرج عمرو) ، وإن شئت ، (وأن يخرج عمرو) .

وبالباقي منها ما ينتصب الفعل باضمار أن بعده ، ولا يجوز إظهارها ، وهي : كي في لغة من يقول : كيّمه ، فيحذف معها ألف ما الاستفهامية ، ولام الجحد (٢) ، وهي التي يتقدمها نفي ، وكون ماضٍ ، نحو قولك : (ما كان زيد ليقوم) . وأو ، بمعنى إلا أن ، أو بمعنى كي ، نحو قولك : (لألزمك أو تقضيني حقي) . أي : كي تقضيني حقي ، نحو قوله (٣) :

(١) قائله مجهول ، والشاهد في : المغني ٢٨٣/١ .

(٢) ويسميتها بعضهم لام الجحود .

(٣) هو : زياد الاعجم ، والشاهد في : الكتاب ٤٢٨/١ ، وأوضح

المسالك ١٧٣/٣ .

وكنت إذا غمزت قناة قوم
كسرت كعوبها أو نستقيما

أي : إلا ان تستقيم .

فان لم تكن بمعنى ما ذكر لم ينتصب الفعل بعدها إلا
في ضرورة ، نحو قوله (١) :

فسر في بلاد الله والتمس الغنى
تعش إذا يسار أو تموت فتعدرا

المعنى : يكن أحد الأمرين .

والفاء ، والواو في جواب أمر ، أو نهى ، أو نفي ، أو استفهام ،
أو تمن ، أو تحضيض ، أو عرض ، أو دعاء ، ولا ينتصب
الفعل بعدهما فيما عدا ذلك إلا في ضرورة ، نحو قوله (٢) :

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فأستريحا

فنصب (أستريح) ، ولم يتقدم الفاء شيء من ذلك ، وليس
النصب بعد الفاء حتماً في جميع ما ذكر ، بل يجوز معه غيره ،
والضابط لذلك أن تقول : إن تقدم الفاء جملة منفية ، فان
كانت فعلية ، وكان الفعل مرفوعاً ، جاز في الفعل الذي بعدها
الرفع والنصب .

فالرفع له معنيان : أحدهما ، ان يكون ما بعد الفاء معطوفاً

(١) انظر : شرح أبيات ملغزة ، صفحة / ١١٠ .

(٢) مجهول القائل ، وهو من شواهد الكتاب : ٤٢٣/١ ، ٤٤٨ ،

وشرح أبيات ملغزة ، صفحة / ١١٠ .

على الفعل الذي قبلها ، فيكون شريكاً له في النفي ، نحو قولك :
(ما تأتينا فتحدثنا) • تريد : (ما تأتينا فما تحدثنا) •

والآخر أن يكون مقطوعاً مما قبله ، كأنك قلت : (فأنت
تحدثنا) •

والنصب باضمار أن ، له معنيان :
أحدهما : أن يكون نفي الاتيان ، فانتفى من أجله الحديث ،
كأنه قال : (ما تأتينا فكيف تحدثنا) (١) ، والتحديث
لا يكون إلا مع الاتيان •

والثاني : أن يكون أو جب الاتيان ، ونفى الحديث ، كأنه
قال : ما تأتينا مُحدثاً ، بل غير مُحدث •
وإن كان الفعل منصوباً ، جاز فيه وجهان ، الرفع
والنصب •

فالرفع له وجه واحد ، وهو القطع ، فتقول : (لن تأتينا
فتحدثنا) • أي : فأنت تحدثنا •
والنصب على ثلاثة أوجه :

العطف على الفعل ، فيكون ما بعد الفاء شريكاً لما قبله في
النفي ، كأنه قال : (لن تأتينا فلن تحدثنا) •

والنصب باضمار أن ، فيكون له المعنيان المتقدمان الذكر ،
وإن كان الفعل مجزوماً ، جاز فيه ثلاثة أوجه : الرفع ،

(١) في د : تحدث •

والنصب ، والجزم •
فالرفعُ على القطع ، فيكون ما بعد الفاء موجياً ، نحو قولك :
(لم تأتينا فتحدثنا) ، أي : فأنت تحدثنا ، ومن ذلك
قوله (١) :

غيرَ أَنَا لَمْ تَأْتِنَا بِيقينٍ
فَنُرْجِي ، وَنُكْثِرُ التَّامِيلَا

أي : فنحن نرجي •
والجزمُ على العطف ، فيكون التقديرُ : فلم تحدثنا •
والنصبُ باضمار أن على المعنيين المتقدمي الذكر •
وإن كانت إسمية لم يجز فيما بعد الفاء ، إلاّ النصبُ
على المعنيين المتقدمي الذكر • أو الرفع على القطع ، ولا يجوز
العطف على ما بعد أداة النفي ، لأنه لم يتقدم فعلٌ فيعطف
عليه •

وإن تقدم الفاء جملة استفهامية ، فإن كانت فعلية ، جاز
فيما بعد الفاء ، وجهان : الرفع والنصب •
فالرفع على وجهين ، العطف ، فيكون الثاني شريك
الأول في الاستفهام ، نحو قولك : هل تأتينا فتحدثنا ، أي :
فهل تحدثنا •

والقطع ، كأنك قلت : (فأنت تحدثنا) •

(١) هو شاعر حارثي ، والشاهد في : الكتاب ٤١٩/١ وفي شرح
المفصل ، للعنبري ، ٣٦/٧ •

والنصبُ على 'انْ تُقدِّرَ الأولُ سبباً للثاني ، كأنك قلتَ :
(هل يكون منك إتيانٌ) • فيكون بسببه حديثٌ •

وإنْ كانت اسميةً لم يجر فيما بعد الفاء أيضاً إلاّ الرفعُ
على 'القطع ، نحو قولك : (هل زيدٌ أخوكَ فنكرمه) ، أي :
فنحن نكرمه •

أو النصبُ على 'السبيّة ، نحو قولك : (أين بيتكَ
فأزورك) •

وإنْ تقدّمها جملةٌ تمنّ فأمّا انْ يكون فيها فعلٌ ، أو
لا يكون • فإنْ كان ، جاز فيما بعد الفاء الرفعُ والنصبُ •

فالرفعُ على 'معنيين ، العطفُ ، نحو قولك : (ليتني أجدُ
مالاً فأنفقُ منه) ، أي : فليتني أنفقُ منه ، والاستئنافُ ،
أي : فأنا أنفقُ •

والنصبُ على 'السبيّة ، كأنه تمنّى وجدان مالٍ يكون
سبباً للانفاق منه •

وإنْ لم يكن فيها فعلٌ لم يجر إلاّ النصبُ على 'السبيّة ،
والرفعُ على 'القطع ، ولا يجوز العطفُ ، نحو قولك : (ليت لي
مالاً فأنفقُ منه) ، برفع أنفقُ ونصبه •

وإنْ تقدّمها جملةٌ نهى ، أو أمر باللام ، جاز فيه ثلاثةٌ
أوجه ، الرفعُ على 'الاستئناف ، والنصبُ على 'السبيّة ، والجزمُ
على 'العطف ، نحو قولك : (لتكرمَ زيداً فيكرمك) ، (ولا

تضرب عمراً فيضربك) .

وإن كان الأمر بغير لام ، لم يجوز فيه إلا الرفع على القطع ، والنصب على السببية ، نحو قولك : (اكرم زيدا فيكرمك) ، برفع يكرم ونصبه .

وإن تقدمها جملة دعاء ، وكان فعله على صيغة الأمر ، كان حكمه حكم فعل الأمر .

وإن تقدمها جملة عرض أو تحضيض ، أو دعاء على غير صيغة الأمر جاز فيما بعد الفاء الرفع على العطف ، فيكون شريك ما قبله في المعنى ، أو على القطع .

والنصب على السببية ، نحو قولك : (ألا تنزل عندنا فنجدتك) ، (وغفر الله لزيد فيدخله الجنة) .

والعرب قد تجري مجرى الأجوبة الثمانية فعل الشرط والجزاء في جواب نصب ما بعد الفاء ، فإذا تقدم الفاء فعل شرط ، جاز فيما بعدها وجهان : الجزم على العطف ، والنصب باضمار أن على السببية ، نحو قولك : (إن تأتي فتحدثني أكرمك) ، بنصب تحدثت وجزمه ، ولا يقطع ، لأن القطع إنما يكون بعد تمام الكلام .

وإن تقدمها فعل الجواب ، جاز فيه ثلاثة أوجه ، الرفع على القطع ، والجزم على العطف ، والنصب باضمار أن على السببية ، نحو قولك : (إن تأتي أكرمك فأحسن إليك) .

والواو مثل الفاء في جميع ما ذكر ، إلا انّ النصب بعدها
بإضمار أنّ ، فإنه انما يكون على معنى الجمع ، فاذا
قلت : (لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً) ، جاز في : شرب ،
الرفع على القطع ، كأنك قلت : وأنت تشرب لبناً ، إن شئت ،
والجزم على العطف ، كأنك قلت ولا تشرب لبناً ، والنصب على
النهي عن الجمع ، كأنه قال : لا تجمع بين أكل السمك
وشرب اللبن .

ولا يجوز تقديم الفاء والواو مع ما بعدهما على معمول الفعل
الذي قبلهما ، لو قلت : (ما ضربت فيغضب زيداً) ، (ولا تأكل
وتشرب لبناً سمكاً) . لم يجز ، وتقول : ما يأتي زيد إلا عمراً
فيحدثه .

إنّ أعدت الضمير على عمرو ، لم يجز إلا الرفع ، لأنّ
الفعل في حقه موجب^(١) .

وإنّ أعدته على زيد ، جاز فيه الرفع ، والنصب ، لأنّ
الفعل في حقه منفي^٢ .

وحتى إذا كانت بمعنى إلى ، أو بمعنى كي ، فإنّ لم تكن
بمعنيهما لم تنصب ، فعلى هذا لا يخلو ان تقع حتى مع ما بعدها
خبراً لذي خبر ، أو لا تقع . فإن وقعت خبراً لم يجز فيما بعدها
إلا النصب ، نحو قولك : (كان سيري حتى أدخلها) ،

(١) وذلك لا يستقيم الا بالقطع او الاستثناف وهو رفع .

(وسيرُ زيد حتى 'يدخل' المدينة) بنصب أدخل ، ويدخل .
وان لم يقع خبراً ، فإما أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها
أو لا يكون ، فإن كان ، فإن أردت بالفعل الذي بعدها
الماضي ، أو الحال ، رفعت نحو قولك : (سرت حتى أدخل
المدينة) ، تريد : سرتُ فدخلتُ ، أو فأنا داخلٌ ، وإن أردت
به الاستقبال نصبتُ ، وتكون بمعنى 'كي' ، أو إلى أن ، كأنك
قلت : (سرتُ كي أدخل المدينة) ، أو إلى أن أدخل المدينة ،
وان لم يكن ما قبلها سبباً لما بعدها لم يجر في الفعل الذي بعدها ،
إلا أن يكون مستقبلاً منصوباً ، وتكون بمعنى 'إلى أن' ، نحو
قولك : (سرتُ حتى يؤذن المؤذن) ، أي إلى أن يؤذن
المؤذن .

فإن كثرت السبب ، نحو قولك : (كثر ما سرت حتى
أدخل المدينة) ، كان الرفع أقوى من النصب . وإن قلته
نحو قولك : (قلما سرت حتى أدخل المدينة) ، كان النصب
أقوى من الرفع .

وإن نفيتهُ ، فإن قدرت النفي ، دخل بعد دخول حتى ،
فالأمر على ما كان عليه قبل النفي من جواز النصب على معنى
إلى ، أو كي ، والرفع على المعنيين المتقدمي الذكر .

وإن قدرت أنها دخلت بعد دخول النفي ، لم يجر فيما
بعدها إلا النصب على معنى إلى أن ، وذلك : نحو قولك :

(ما سرتُ حتى 'أدخلَ المدينةَ) ، بالنصب لا غير ، على 'التقدير الثاني . وبالنصب والرفع على 'التقدير الأول .

فهذه جملةُ النواصبِ بنفسها ، وبإِضمارِ أنْ ، ولا تُضمَرُ أنْ في عدا ما ذُكر ، إلاّ في ضرورة نحو قوله (١) :

فلم أرَ مثلَها حَبَاسَةً واجِداً
ونَهْنَهتُ نَفْسِي بعدما كدتُ أفعلهُ

يُريد : أنْ أفعلهُ (٢) .

أو في نادر كلام ، نحو قولهم : (مرّه يُحفرها) ،

(ولا بدّ من يتبّعها) .

التقدير : أنْ يحفرها وأنْ يتبّعها .

(١) هو : عامر بن جوين الطائي والشاهد في : المغني ٧١٢/٢ ،

وشرح شواهد المغني ٩٣١/٢-٩٣٢ .

(٢) قال المبرد : الاصل : أفعلها ، ثم حذفت الالف ونقلت حركة

الهاء الى ما قبلها .

باب ذكر جوازم الفعل المضارع

وهي قسمان ، جازمٌ فعلاً واحداً ، وهو : لم ، وهي لنفي
الفعل الماضي المنقطع ، ولما ، وهي لنفي الماضي المتصل بزمان
الحال ، تقول : عصى آدمُ ربّه ولم يندم ، ثم ندم بعد ،
وعصى إبليسُ ربّه ولما يندم .

وإذا دخلت عليهما همزة الاستفهام ، كان الكلام تقديراً ،
وقد يحذف الفعل بعد لماً إذا فهم المعنى ، نحو قولك :
(قاربت المدينة ولما) .

• ولا الناهية ، نحو قولك : (لا تضرب زيداً) .

• ولا في الدعاء ، نحو قولك : (لا تعذبني يا رب) .

• ولا في الأمر ، نحو قولك : (ليضرب زيد) .

• ولا في الدعاء ، نحو قولك (١) : (ليغفر اللهم لزيد) .

إلا أن اللام تلزم في الأمر للغائب والمتكلم ، نحو قولك :
(ليقيم زيد ، ولأقم) .

وفي فعل المفعول المخاطب ، نحو قولك : (لتعن

بحاجتي) .

ولا تلزم في فعل الفاعل المخاطب ، بل تقول : لتضرب
زيداً واضرب زيداً إن شئت .

(١) قولك : ساقط في الاصل .

ولا يجوز إضمار اللام وإبقاء عملها إلا في ضرورة ، نحو
قوله (١) :

محمدٌ تقدُّ نفسك كلُّ نفسٍ
إذا ما خفتَ من أمرٍ تبالا

يريد : لتقد .

وكلُّ جملة غير محتملة للصدق والكذب ، إذا ضُمَّت معنى
الشرط ، فإنَّها تحتاج إذ ذاك جواباً فتجزمه ، وهي جملة الأمر ،
نحو قولك : (إيتني أكرمك) .

والاستفهام ، نحو قولك : (أين بيتك أزرُك) .

والتمني ، نحو قولك : (ليت لي مالا أنفق منه) .

والتحضيض ، نحو قولك : (هلا تأتينا تحدثنا) .

والعرض ، نحو قولك : (ألا تنزل عندنا نتكلم معك) .

والدعاء ، نحو قولك : (غفر الله لزيدٍ يدخله الجنة) .

والنهي ، نحو قولك : (لا تضرب زيداً يكرمك) .

إلا أن جملة النهي إذا ضُمَّت معنى الشرط ، فإنَّما تتقدَّر
بفعل منفيٍّ ، بعد أداة الشرط ، كأنك قلت في المسألة المتقدِّمة
الذكر ، إلا تضرب زيداً يكرمك ، ولو قلت : لا تدنُّ
من الأسد يأكلُك . لم تجزم ، لأنَّ الجزم إنَّما يكون على

(١) مختلف فيه ، والشاهد في : المغني ٢٢٤/١ ، والانصاف
٥٣٠/٢ ، والكتاب ٤٠٨/١ ، والخزانة ٦٢٩/٣ ، ويروى : من شيء تبالا
والتبال : الوبال ، ابدلت الواو المفتوحة تاء ، مثل : تقوى .

تقدير إن لا تدن من الأسد يأكلك . وذلك فاسد المعنى .
والأسماء الموضوعة موضع فعل الأمر ، تجري مجراه في
جزم الجواب ، إذا ضمنت معنى الشرط ، نحو قولك : نزال
أكرمك وحسبك ينم الناس (١) .
ومن ذلك قوله (٢) :

وقولي كلما جشأت وجاشت
مكانك تحمدي أو تستريحي

وكذلك الفعل الذي لفظه لفظ الخبر ، ومعناه الأمر ،
يجزم الجواب إذا ضمنت معنى الشرط .
ومن كلامهم : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يثب عليه (٣) ،
فإن لم يضمن شيء من ذلك معنى الشرط . ارتفع الفعل
نحو قوله (٤) :

كرو إلى حرتيكم تعمرونها
كما تكرر إلى أوطانها البقر

وجازم فعلين ، وهو قسمان :
حرف وإسم ، فالحرف إذا ما ، وإن . والإسم : ما بقي

(١) ويقال : حسبك حديث فينام الناس ، انظر : أوضح المسالك
١٨٠/٣ .
(٢) هو : عمرو بن الاطنابة الخزرجي ، والشاهد مما يدور في كتب
النجاة ، وهو في : الاشباه والنظائر ١١٧/١ ، وغيره .
(٣) انظر : أوضح المسالك ١٨١/٣ .
(٤) هو الاخطل التغلبي ، والشاهد في : الكتاب ٤٥١/١ ، وشرح
المفصل ٥٢/٧ .

- وهو قسمان : ظرفٌ ، وغيرُ ظرفٍ .
- فغيرُ الظرف : مَنْ ، وما ، ومَهْمَا ، وأي .
- والظرفُ قسمان : زمني ، ومكاني .
- فالزمنيُّ : متى ، وأَيَّان ، وأيُّ ، وحين ، وإذا في الشَّعر .
- والمكانيُّ : أين ، وأنَّى ، وأيُّ مكان ، وحيثُ .
- وهذه الأدواتُ ومنها ما تلزمه ما ، وهو : إذ ، وحيثُ .
- ومنها ما لا تلزمه ما ، وهو : إن ، وأين ، وأيُّ ، ومتى ، وأَيَّان ، وإذا .

- ومنها ما لا تلحقه ما ، وهو ما بقي .
- وهذه الأدواتُ إمَّا أنْ تدخلَ على جملتين فعليتين ، أو جملتين ، إحداهما فعلية ، والأخرى اسمية .
- فإنْ كانتا فعليتين ، فإمَّا أنْ تكونَ الثانيةُ أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو استفهامية ، أو فعلاً قد دخلت عليه قد أو السين ، أو سوف ، أو ما ، أو أنْ ، أو غير ذلك .

فإن كانت الجملة الثانية شيئاً ممَّا ذُكر ، أدخلتَ عليها الفاء ، وجزمتَ الفعلَ الأولَ ، إنْ كان مضارعاً ، وإنْ كان ماضياً ، كان في موضع جزم ، وإنْ لم يكن شيئاً من ذلك ، فإمَّا أنْ يكونَ الفعلان ماضيَّين أو مضارعَين ، أو أحدهما ماضٍ والآخر مضارعٌ ، فإنْ كانا ماضيَّين كانا في موضع جزم ، وإنْ كانا مضارعَين جزمتَهُما ، إلاَّ أنْ تدخلَ الفاء على الثاني ،

فإنك ترفعه ولا يجوز رفعه إن لم تدخل عليه الفاء ، إلا في
ضرورة ، ويكون على تقدير الفاء ، نحو قوله (١) :

يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ
إنك إن يصرعُ أخوك تُصرعُ
أي : فتصرعُ .

وإن كان أحدهما ماضياً ، والآخر مضارعاً ، قدمت
الماضي ويكون في موضع جزم ، وأخرت المضارع .
ويجوز فيه الجزم والرفع ، والجزم أحسن . وإن أدخلت
عليه الفاء لم يجز إلا الرفع ، وذلك نحو قولك : (إن قام زيد
يقيم عمرو) . وإن شئت : (يقوم) وإن شئت (فيقوم) .
ولا يجوز تقديم المضارع وتأخير الماضي إلا في ضرورة ،
ويجزم إذ ذاك المضارع ، ويكون الماضي في موضع جزم ، ومن
ذلك قوله (٢) :

من يكدني بسِّي كنتُ منه
كالشَّجَا بين حلقه والوريد

وإن دخلت على جملتين ، إحداهما : اسمية ، والأخرى
فعلية . جعلت الاسمية جواباً ، ولم يكن بدُّ من دخول

(١) نسبه سيبويه الى : جرير بن عبدالله البجلي ، ونسبه غيره الى
آخر ، والشاهد من مشطور الرجز ، وهو في : الكتاب ٤٣٦/١ ، والخزانة
٣٩٦/٣ ، والانصاف ٦٢٣/٢ .

(٢) هو أبو زبيد الطائي ، والشاهد في ديوانه صفحة ٥٢ .

الفاء أو إذا عليها ، نحو قولك : (إنَّ يَقمُ زيدٌ فعمرو قائمٌ) ،
أو : (إذَنَ عمرو قائمٌ) .

ولا يجوز حذف الفاء إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

من يفعل الحسنات الله يشكرها

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

وقد تقدّم حكم الشرط والقسم في باب القسم ، فإن
اجتمع الاستفهام والشرط ، بنيت الجواب على الشرط ،
ويكون الاستفهام داخلاً على جملة الشرط والجواب بأسرها .
نحو قولك : (هل إنَّ قام زيدٌ يَقمُ عمرو) .

ويجوز حذف فعل الشرط ، وإبقاء الجواب إذا كان في الكلام
دليل على ذلك ، نحو قوله (٢) :

فطلّقها فلست لها بكفٍ

والإي يعل مفرقك الحسام

أي : إنَّ لا تطلّقها .

وكذلك يجوز حذف الجواب وإبقاء فعل الشرط ، إذا جاء
الشرط عقب كلام يدل على الجواب ، أو أثنائه ، نحو قولك :
زيدٌ قائمٌ إنَّ قام عمرو ، وزيدٌ إنَّ قام عمرو قائمٌ .
ويجوز حذفهما أيضاً في الشعر إذا كان في الكلام ما يدلُّ

(١) هو الاحوص ، والشاهد في ديوانه صفحة/١٨٤ .

(٢) البيت متنازع ، روي لحسان بن ثابت ، وروي لابنه عبد الرحمن ،
وروي لكعب بن مالك ، وهو في : الخصائص ٢/٢٨١ ، والكتاب ١/٤٣٥ ،
والخزانة ٣/٦٤٥ ، ونوادير أبي زيد : ٣١ ، وانظر : ديوان كعب بن مالك
صفحة/٢٨٨ .

على ذلك نحو قوله (١) :

قلت بنات العم يا سلمى وإن

كان فقيراً معدماً قالت : وإن

أي : وإن كان عيباً معدماً تمنيته .

أو في نادر كلام ، نحو قولهم : (إفعل هذا إما لا) . أي :

إن كنت لا تفعل غيره فافعله .

وأسماء الشرط إذا تقدمها عامل " بطل عملها ، ما عدا

حرف الجر ، والاسم المضاف نحو قولك : (بمن تمرر

أمرر) ، (و غلام من تضرب أضرب) .

فأمّا قوله (٢) :

إن من يدخل الكنيسة يوماً

يلق فيها جاذراً وظيفاً

فاسم إن ضمير شأن محذوف ، أي : إنّه .

وما كان من الجوازم لفعلين حرفاً فلا موضع له من

الأعراب ، وما كان منها اسم زمان أو مكان أو مصدراً ،

وأعني بذلك أيّاً المضافة الى المصدر ، كان في موضع نصب على

الظرفية ، أو على المصدرية ، وما كان منها اسماً لغير ما ذكر .

(١) هو : رؤبة بن العجاج ، والشاهد في : المغني ٦٤٩/٢ ، وشرح

شواهد المغني ٩٣٦/٢ ، والخزانة ٦٣٠/٣ .

وفي د : وفي هامش الاصل : كان عيباً معدماً

لذلك فسره بقوله « وإن كان عيباً معدماً » .

(٢) هو للاختل ، وقد تقدم في الصفحة ٩٥ .

فإن دخل عليه حرف 'خَفْضٍ' ، كان مخفوضاً به ، ويكون
المجرور متعلقاً بفعل الشرط ، وإن لم يدخل عليه حرف 'خَفْضٍ' ،
فإن كان الفعل الذي بعده غير متعدٍّ ، كان مبتدئاً نحو قولك :
(مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ) ، وإن كان متعدِّياً ، فإن كان فاعل الفعل
ضميراً يعودُ على اسم الشرط ، كان أيضاً مبتدئاً ، نحو قولك :
(مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) .

وإن لم يكن ضميراً يعودُ على اسم الشرط ، فإن كان
الفعل لم يأخذ مفعوله ، كان مفعولاً مقدِّماً ، نحو قولك : (مَنْ
يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) .

وإن كان قد أخذه ، فإن كان المفعول ضميراً عائداً على اسم
الشرط ، أو سبباً له ، جازاً فيه الرفع على الابتداء ، والنصبُ
باضمار فعلٍ ، والاختيارُ الرفعُ ، نحو قولك : (مَنْ يَضْرِبُ
زَيْدًا أَضْرِبْهُ) . (وَمَنْ يَضْرِبُ غَلَامَهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) .

وإن كان المفعول أجنياً لم يجز فيه إلا الرفعُ على الابتداء ،
نحو قولك : (مَنْ يَضْرِبُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) ، (وَمَنْ يَضْرِبُ
غَلَامَهُ زَيْدًا أَضْرِبْهُ) .

وحكمُ المضافِ إلى اسم الشرط في الاعراب كحكم اسم
الشرط في جميع ما ذكر (١) .

(١) في د : والله أعلم .

باب ما جرى من الأسماء في الاعراب

مجرى الفعل

وهو غير المنصرف ، وأعني به كل اسم لا ينون ولا يخفض ، وسمي غير منصرف ، لأن المنصرف : هو الذي في آخره صريف ، وأعني بذلك : التنوين .

فلما لم يكن في آخره تنوين سمي غير منصرف ، ولذلك ينبغي أن يسمى الاسم الذي لا ينصرف إذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أضيف ثم خفض بعد ذلك منجرأ ، ولا يسمى منصرفاً ، لأنه ليس فيه صريف قبل دخول الألف واللام والاضافة ، ولا بعد دخولهما .

ولا يمنع الاسم الصرف حتى توجد فيه علتان فرعيتان فصاعداً من علل تسع ، أو ما أشبهها ، قد اجتمعتا على نحو ما ، أو علة تقوم مقام علتين .

والعلل التسع : العدل ، والتعريف ، والصفة ، والتأنيث ، والعجمة ، والتركيب ، ووزن الفعل ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وزيادة الألف والنون .

والعلة التي تقوم مقام علتين : التأنيث اللازم ، وهو التأنيث بالألف ، والجمع الذي لا نظير له في الآحاد ، وهو ما كان من الجموع موافقاً لمفاعل ، أو مفاعل في الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف ، نحو : مساجد ، ودنانير ،

فالعدل لا يمنع الصَّرْفَ إِلَّا مع التعريف ، أو الصِّفَّة ، وذلك :
أَنَّ العدلَ إمَّا عن الألف واللام ، أو عن بناءٍ إلى آخر .

فالعدلُ عن الألف واللام لم يجيء إِلَّا في : سَحَرَ ،
وَأَخَرَ ، لِأَنَّ سَحَرَ في الأصل نكرةٌ ، فكان يجب إذا أردت
تعريفه أَنْ تدخلَ عليه الألف واللام ، فعَدَلُوهُ عن ذلك ،
وعرَّفُوهُ بِنَيْتِهِمَا ، وكذلك أَخَرَ ، هو جمعُ أُخْرَى .

فكلُّ فُعْلَى مؤنثة الأَفْعَلِ ، لا تستعمل هي ولا جمعها
إِلَّا مضافين ، أو معرفين بالألف واللام ، فعُدلت عن ذلك ،
واستعملت نكرةً ، وهذا النوعُ من العدل يمنع الصرف مع
التعريف ، كسَحَرَ ، أو مع النَّعْتِ كَأَخَرَ .

والعدلُ عن بناءٍ إلى بناء ، لا يكون أبدأ إِلَّا على وزن
فَعَالٍ ، أو فُعَلٍ ، أو مَفْعَلَانٍ ، أو فُعَالٍ ، أو مَفْعَلٍ ، إِلَّا أَنْ
فُعَالًا ، ومَفْعَلًا ، لا يكونان معدولين إِلَّا في العدد في حال
تنكير ، نحو : مَثْنَى ، ومَوْحِدٍ ، وأَحَادٍ ، وثُلَاثٍ ، ورُبَاعٍ ،
وعُشْرَارٍ ، وهو موقوفٌ على السَّمَاعِ .

ويمنع جميع ذلك الصرف للعدل والصفة ، وأمَّا فَعَالٍ ،
وفُعَلٍ ، ومَفْعَلَانٍ ، فلا تُعَدَلُ إِلَّا في حال التعريف ، ولذلك
لا تُعَدَلُ ، والمرادُ بها الصفة إِلَّا في النداء .

لأنَّ المُنَادَى وإنْ كان نكرةً في الأصل معرفةً إذا كان
مُقبلاً عليه ، وتكون إذْ ذاك مبنيةً نحو قولك : (يا فِسَاقِ) ،

و (يا فسق) ، و (يا ملامان) ، وهو موقوفٌ على السَّماع .
وإذا كان فعلٌ علماً ، فإن كان له أصلٌ في النكرات
فاقضى عليه بأنه مصروفٌ غيرٌ معدول ، نحو : (لُبَد) ، اسم
نسرٍ لقمان بن عاد ، لأنه يُقال : مالٌ لُبَد .

إلا أن يقوم دليلٌ سمعيٌّ على عدله بمنع صرفه ، نحو :
(عمر) ، هو معدولٌ من عامرٍ ، وليس منقولاً من عمر جمع
عمرة .

وإن لم يكن له أصلٌ في النكرات نحو : (قثم) ، فاقضى
عليه ، بأنه ممنوعٌ الصرف ، معدولٌ . إلا أن يقوم الدليلُ
بصرفه . على أنه ليس بمعدولٍ ، نحو : (أدُد) .

وإذا كان فعال معرفة في غير النداء ، فإن كان معدولاً عن
اسم فعلٍ ، كنزال ، وهو مُطرِد في كلِّ فعلٍ ثلاثي ، أو عن
مصدر ، كبَداد ، أو عن صفةٍ ثم غلب ، كخلاق ، للنية ،
كان مبنياً ، وإن كان اسماً علماً لمؤنث وليس له أصلٌ في
النكرات ، كحَدام ، كان معدولاً .

فأما أهلُ الحجاز فينونه على الكسر تشبيهاً بنزال .

وأما بنو تميم ، فإن لم يكن في آخره راء أعربوه إعراب
ما لا ينصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وشبهوه بزینب في أنه
علمٌ لمؤنث ، وإن كان في آخره راء أجازوا فيه البناء على الكسر ،
وأن يُعرب إعراب ما لا ينصرف ، وقد جمع الشاعر بين

اللُّغَتَيْنِ ، فقال (١) :

ومرَّ دهرٌ على وبارٍ فهلكت جَهْرَةً وبارٌ
فأمّا التعريف فلا يمنع منه الصرف إلاّ تعريف العلميّة ، أو
ما أشبهه ، نحو : سحر ، ألا ترى أنّه تعريفٌ بغير
أداةٍ في اللفظ ، كما أنّ العَلَمَ كذلك ، ويمنع الصرف مع العلل
كلّهما إلاّ الوصف ، والجمعُ المتناهي ، فإنّهما لا يجتمعان
مع العلميّة .

وأما وزنُ الفعل ، فلا يُمنع منه الصرف إلاّ المختصّ
بالأفعال ، نحو : ضُربَ ، إذا جعلتهُ اسمَ رجل ، ولم تجعله
محتملاً لضمير ، أو الغالب عليها ، نحو : أفل ، إذا كان اسماً
علماً ، كأحمد ، أو صفةً كأحمر ، هذا ما لم يدخل الوزن تاء
التأنيث ، فإنّه إذ ذاك لا يمنع الصرف لبُعده (٢) ، بذلك من
شبه الفعل ، نحو : أرمل ، لا يمتنع الصرف للوزن الغالب ،
والصفة ، لأنّك تقول : أرملةٌ ، في المؤنث .

وإنّ اعتلّ الوزنُ المانعُ للصرف حتى يخرج إلى وزن من
أوزان الأسماء ، لم يمتنع الصرف نحو : قيل ، وبيع ، إذا
سمّيتَ بهما رجلاً ، ولم تحملهما ضميراً ، لأنّهما قد صارا
بمنزلة : فيل ، وديك .

(١) هو الاعشى ، كما نسبه سيبويه في الكتاب ٤١/٢ ، وواضح
المسالك ١٥٢/٣ وهو في ديوانه صفحة ٧١ مع اختلاف في الرواية .
(٢) في د : لبعده من ذلك من شبه الفعل .

وأما الوزنُ المُشْتَرَكُ ، فلا يمنعُ الصّرفُ منقولاً كان من فعلٍ ، كحكم اسمِ رجلٍ ، أو غير منقولٍ منه ، كبصَلٍ ، اسم رجل (١) .

فأما قوله (٢) :

أنا ابنُ جَلا وطِلاعُ الثَّنَيا

متى أضعُ العمامةَ تعرفوني

فإنَّ جَلا مُتَحَمِّلٌ لضميرٍ ، فهو محكيٌ ، لأنّه جملةٌ .
ولا يمنعُ الوزنُ الصّرفُ إلاّ مع التعريف ، أو الصّفة ، أو شبه أصله من الصّفة ، نحو : أحمر ، إذا سُمِّيَ به ، ثم نكّر بعد التسمية .

وأما التّأنيث ، فإنّ كان بعلامةٍ لازمةٍ ، وهي الألف ، نحو : (حَبْلِي) ، (وحمراء) ، مُنِعَ الصّرفُ وحدّه ، وكذلك إذا سُمِّيَتْ باسمٍ في آخره ألفُ الإلحاق ، نحو : (أرطى) في لغة من يقول : أديمٌ مأروطٌ ، تمنعه الصّرفُ لشبّه الألفِ بألفِ التّأنيث ، في أنّها زائدة في الآخر ، لا تدخل عليها تاء التّأنيث ، كما أن ألف التّأنيث كذلك ، وأما قبل التسمية بها ، فقد كانت مُعرّضةً لدخول تاء التّأنيث عليها ، لأنك تقول : (أرطأة) ، في الواحد ، (وأرطى) ، في الجمع .

وإنّ كان بعلامةٍ غير لازمةٍ ، وهي : التّاء ، فإنّه يمنع

(١) في د : أيضا .

(٢) هو : سحيم بن وثيل الرياحي : والشاهد في : الكتاب

٧/٢ ، وغيره .

الصرف مع التعريف خاصةً ، وسواء كان باقياً على ' المؤنث ، أو منقولاً عنه إلى مذکر وإن كان بغير علامة ، فأمّا أن يكون الاسمُ المؤنث واقعاً ، أو قد نُقل عنه إلى المذکر ، فإن كان واقعاً عليه ، فإنه يمنع الصرف مع التعريف خاصةً فيما زاد على ثلاثة أحرف ، كزینب ، أو فيما كان متحرّك الوَسَط من الثلاثة كسَقَرُ .

وأمّا الثلاثي الساكن الوسط ، فإن كان منقولاً من اسم أكثر استعماله للمذکر ، فإن تأنّيته يمنع الصرف مع التعريف .
والنقل من الخفيف إلى الثقيل ، نحو زید ، اسم امرأة ، وإن لم يكن كذلك ، فإن انضاف إلى التأنّيت العُجْمَة امتنع من الصرف ، كحمص .

وإن لم تنضف إليه عجمةٌ ، جازَ فيه وجهان : الصرف ، لخفة البناء ومنعه للتأنّيت والتعريف أيضاً .

وإن كان قد نُقل إلى مذکر ، فإن كان ثلاثياً صرفتهُ ، نحو : هند ، وقدم ، إذا سمّيت بها رجلاً . وإن كان أزيد ، فإن كان تأنّيته تأنّيت جمع . ككلاب ، أو كان من الأوصاف الواقعة على ' المؤنث بغير تاء ، كحائض ، فإنك تصرفه إذا سمّيت به مذكراً ، وإن كان غير ذلك ، منعهُ الصرف للتعريف وقيام الحرف الرابع مقام تاء التأنّيت ، نحو : زینب ، إذا سمّيت به رجلاً ، إلا كُرَاعاً ، وذراعاً ، اسمين لرجلين .

فإنَّ العرب صرفتهما لكثرة تسمية المذكر بهما .

وأما التركيبُ فإنَّ الذي يمنع منه الصرف ما لم يكن فيه تضمين حرف (١) ، كـبعلبك ، ولا يمنع الصرف إلاَّ مع التعريف ، ومنهم من يشبَّهه بالتركيب الذي فيه تضمين حرف ، كـخمسة عشر ، فيبنيه .

ومنهم من يشبَّهه بفلام زيدٍ ، فيضيف الأول إلى الثاني ويعرب الاسمين .

وأما زيادة الألف والنون ، فلا يمنعان الصرف إلاَّ مع الصفة أو التعريف ، ولا يمنعان ، إلاَّ إذا كانا مُشْبَهين لألفي التأنيث ، ولا يشبهانهما في الاسم غير الصفة ، إلاَّ إذا كانا في اسم علم ، لأنَّهما إذْ ذاك زيادتان في الآخر ، الأولى منهما ألفٌ ، ولا تدخلُ عليهما تاء التأنيث أصلاً ، كما أنَّ ألفي التأنيث كذلك .

وأما في حال التنكير فالاسم قد تدخله تاء التأنيث ، نحو : (مرَّجان) ، إذا أردت منه الواحد ، قلت : (مرَّجانة) ، ولا يشبَّهانهما في الصفة ، حتى تكون لا تؤنَّث بالتاء ، نحو : سكران ، وسكرى ، لأنَّهما إذْ ذاك زيادتان في الآخر ، لا تدخل عليهما تاء التأنيث ، بل للمذكر وزنٌ خلاف وزن المؤنَّث ، كما

(١) يريد بذلك حرف العطف في العدد المركب فإن المركب نحو خمسة عشر مبني على فتح الجزئين لتضمنه حرف العطف (الواو) .

انّ أَلْفِي حمراء ، كذلك .

فانّ أنتّ الاسمُ بالتاء صُرِفَ نحوُ : سكران في لغة من يقول : سكرانة .

وأما العجمة ، فالذي يمنع منها الصرف ، الشخصية بشرط أنّ يكون الاسمُ على 'أزيد من ثلاثة أحرف ، وأعني بالشخصية : أنّ يُنقل الاسمُ في أول أحواله من كلام العجم إلى كلام العرب ، معرفة ، وسواءً كان في كلام العجم معرفة ، كما إبراهيم أو نكرة ، ك (قالون) ولا تمنع الصرف إلاّ مع التعريف : فانّ كانت جنسية ، كلبام ، لم تمنع الصرف ، وكذلك إن كان الاسمُ ثلاثياً لم تؤثر عجمته في أكثر من التزام منع الصرف ، في المؤنث الساكن الوسط ، نحوُ : (حمص) .

وأما الوصف فيمنع الصرف مع زيادة الألف والنون ، أو الوزن ، أو العدل خاصةً ، نحوُ : أحمر ، وأخر ، وغضبان ، إلاّ انّ يكون الوصفُ اسماً في الأصل ، فانّه لا يؤثر منع الصرف ، نحوُ قولك : مررتُ بنسوة أربع ، فانّه اسمٌ عددٌ في الأصل .

وأما الجمعُ الذي لا نظير له في الأحاد ، فيمنع الصرف وحده ، نحوُ : مساجد ، وإذا سُمِّيَ به امتنع الصرفُ للتعريف وشبهه العجمة ، لأنك إذن أدخلت في الأحاد العربية ما ليس منها ، كما انك إذا سُمِّيتَ بالعجمي ، فقد أدخلت في كلام

العرب ما ليس منه ، فإن نكرته بعد التسمية منعتَه الصرْفَ ،
لشبهه بأصله ، ألا ترى أنه الآن اسمُ نكرة ، كما أنه قبل
التسمية كذلك .

ذكر النوع الثاني من الاحكام التركيبية

هذا النوع أيضاً منحصرٌ في ذكر حكم المبني والمحكي ،
وحكم إسناد الفعل المؤنث والعدَد ، والادغام ، فيما هو من
كلمتين ، وتغيير آخر الكلمة ، لالتقائه ساكناً مع ساكن في أول
كلمة أخرى ، أو لنقل حركة الهمزة مما بعده إليه ، أو للوقف
عليه ، أو لالتقائه إذا كان همزةً مع همزةٍ من أول كلمة أخرى .

باب البناء

البناءُ أنْ لا يتغيَّرَ آخِرُ الكلمةِ لعاملٍ ، في حين جعلها جزءَ
كلامٍ عمّا كانت عليه قبل ذلك لفظاً ولا تقديراً ، والحروفُ
كلُّها مبنيةٌ ، والأفعالُ تنقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ : ماضٍ ، ومضارعٌ ،
وأمرٌ ، بغيرِ لامٍ .

فالماضي والأمرُ بغيرِ لامٍ مبنيانُ .

والمضارعُ إنْ دخلتْ عليه النونُ الشديدةُ ، أو الخفيفةُ ،
أو نونُ جماعةِ المؤنثِ ، كان مبنيّاً ، وإلاّ فهو معربٌ .
والأسماءُ كلُّها معربةٌ إلاّ ما أشبه الحرفَ ، كالمضمراتِ
والموصلاتِ ، ألا ترى أنّ المضمّرَ يفتقرُ إلى مفسّرٍ ، والموصلاتِ
إلى صلاتها ، كما أن الحرفَ يفتقرُ إلى غيره .

أو تضمّنَ معناه كأسماءِ الشرطِ ، فإنّها تضمّنتْ معنى
إنّ ، وأسماءِ الاستفهامِ فإنّها تضمّنتْ معنى الهمزة ، أو وقعَ
موقعِ المبني ، كالمنادياتِ المفرداتِ المقبل عليها ، فإنّها وقعتْ
موقعَ ضميرِ المخاطبِ ، لأنّ المنادى مخاطبٌ ، والخطابُ حقُّه
أنْ يكونَ بضمائره المختصّةِ به . وكأسماءِ الأفعالِ ، فإنّها وقعتْ
موقعَ الفعلِ المبنيِّ ، أو ضارعٍ ما وقعَ موقعِ المبنيِّ ، وهو : كلُّ
اسمٍ معدولٍ لمؤنثٍ على وزنِ فعّالٍ ، كحذّامٍ ، فإنّه بُنيَ
لمضارعه نزالٍ ، في البناءِ والتعريفِ ، والتأنيثِ ، والعدلِ ، أو
أضيفَ إلى مبنيٍّ ، نحو قوله (١) :

(١) هو : النابغة الذبياني ، والشاهد في ديوانه ، صفحة / ١١٠ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا

وقلت : ألمأ أصح والشيب وازع

فبنى حين لا ضافتها إلى عاتب .

أو خرج عن نظائره ، نحو : أي الموصولة ، لأنها إذا وصلت
بمبتدأ أو خبر ، وكان المبتدأ ضميراً ، جاز إثباته وحذفه ، كان
في الكلام طولاً أو لم يكن ، ولا يجوز ذلك في غيرها حتى
يكون في الصلّة طولاً .

وهذه الأنواع كلّها يلزمها البناء ، إلا المضاف إلى المبنى
فإنه يجوز فيه الاعراب والبناء . والاعراب أحسن .

وكل اسم معدول لشخص مؤنث على وزن فعال ، فإنه
يجوز فيه الاعراب والبناء على حسب ما أحكم في باب ما لا
ينصرف .

وأما أي الموصولة ، فإنه يجوز فيها الوجهان ، وكلاهما
حسن .

وأما المنادى المبني ، فإنه قد ينون ويعرب في الضرورة .
وأصل البناء السكون ، ولا يبنى على حركة ، إلا لموجب .
والموجب كونه المبني قد كان معرباً قبل بنائه ،
كالمنادى .

والفعل المضارع إذا دخلت عليه النون الشديدة ، أو
الخفيفة .

وكذلك كان يجب أن يكون حكمه مع نون جماعة المؤنث
لولا حملهُ على 'فَعَلْنُ' .

والظروفُ المقطوعةُ عن الإضافة نحو : قبل ، وبعد ، أو
كونه يشبهُ المعرب كالماضي ، نحو ذهب ، فإنه يشبه الاسم
المعرب في وقوعه صفةً كما أن الاسم كذلك .

وعَلُ ، فإنه أشبهَ لعل النكرة في المعنى ، واللفظ وهو
معربٌ ، ولم تكُ المعرفةُ معربةً قط ، أو كون الآخر حرفاً
يُحرك ما قبله ، فالأحرى أن يُحرك نفسه نحو : ذية ، ألا
ترى أن تاء التانيث تفتح ما قبلها لفظاً أو تقديراً ، وذلك إذا كان
قبلها ألفٌ ، أو التقاء الساكنين ، نحو : أمس .

أو كَوْنُ الكلمة على حرفٍ واحدٍ ، كواو العطف .

وأصلُ الحركة إن كانت لالتقاء الساكنين ، الكسر وإن
كانت لغير ذلك الفتح ، ولا يُعدل عن الكسر ، والفتح فيما ذكر
إلا لموجب ، وهو أمّا الاتباعُ نحو : مذ ، وأمّا كَوْنُ
الحركة في الكلمة كالواو في نظيرتها ، وذلك نحن ، ألا ترى
أن الضمة في النون بمنزلة الواو في : همو ، وأمّا الشبهُ بما
هي فيه كذلك ، نحو : اخشو القوم .

ألا ترى أن الواو ضميرٌ مرفوعٌ كما أن نحن كذلك .

وأما كَوْنُ الحركة لم تكن في الكلمة في حال إعرابها ،

نحو : قبل .

وأما الشبّهُ بذلك نحو: يا زيدُ، ألا ترى أنّ المنادى
لا يبني في حال الإضافة، كما أنّ قبل ذلك .

وأما طلبُ التخفيف نحو: (أين) . وأما الفرق بين أداتين
نحو قولك: (لموسى غلام) ، و (لموسى غلام) .

وأما الفرق بين معنى أداة واحدة، نحو قولك: يا زيد،
لعمرو .

وأما مجانسة العمل نحو: بزيد، وأما مجانسة مقابل
العمل، نحو: لنقم .

وأما كونُ الحركة للحرف في الأصل نحو قولك:
(مذ اليوم)، لأنّ أصلها: منذُ، وما أشبهه محلّ بما في
كف هاء التانيث، نحو: (بعلبك) . وما جاء خارجاً عن هذا
فلا يلتفت إليه، لشذوذه، نحو: ما حكاه قطرب من قولهم:
(فِر) ، بالضم .

باب الحكاية

المحكي إمّا مفرد ، وإمّا جملة .
فالجمله لا تحكى إلاّ بعد القول ، أو فعل في معناه ، نحو
قولك : (قرأت : الحمد لله رب العالمين) .

ولا يجوز أن تدخل الجرّ على الجملة المحكية ، فأما قوله :
تنادوا بما هذا وقد سمعوا لنا

دويّاً كعزف الجنّ بين الأجارع

فضرورة لا يلتفت إليها .
والذي حسن ذلك كوزن الاسم بعد حرف الجرّ مبنياً ،
فلم يظهر الفتح لكونه مجروراً ، ومرفوعاً على صورة واحدة ،
وأقبح من ذلك قوله :

تنادوا بالرّحيل غداً وفي ترحالهم نفسي

ولا تخلو الجملة المحكيّة من أن تكون ملحونة ، أو معربة .
فإن كانت معربة حكيتها على لفظها ، وإن شئت على
معناها .

فاذا حكيت قول القائل : (زيد القائم) ، قلت : (قال
عمرو زيد القائم) ، وإن شئت قلت : (قال عمرو القائم زيد) .
وإن كانت ملحونة حكيتها على المعنى ، فتقول : إذا
حكيت : (قام زيد) ، بخفض زيد ، قال عمرو قام زيد ،
لكنه خفض زيدا .

أو المفرد إذا كان نائباً عن جملة ، ومفيداً إفادتها ، حكى
كما تحكى الجملة ، نحو : نعم ، وبلى .

فنعم تكون عادة في جواب الاستفهام والأمر ، وتكون
تصديقاً للخبر ، نحو قولك لمن قام : قام زيد ، أو : قام زيد
نعم فتصدقه ، في إثبات القيام لزيد أو نفيه عنه .

وبلى تكون جواباً للنفي خاصة ، إلا أن معناها أبداً
إيجاب المنفي ، مقروناً كان النفي بأداة الاستفهام ، أو غير
مقرون بها ، نحو قولك في جواب من قال : ما قام زيد ، أو لم
يقم زيد بلى ، أي : (قد قام) .

ولو قلت : نعم ، لكنت محققاً للنفي ، كأنك قلت : نعم
لم يقم .

وقد تقع نعم في جواب النفي المصاحب لأداة الاستفهام ،
والمراد إيجاب المنفي ، إذا أمن اللبس ، وذلك بالنظر إلى
المعنى ، لأن التقدير في المعنى ، إيجاب .

ألا ترى أنك إذا قلت : (ألم يقم زيد) ، فإنما تريد
أن تثبت للمخاطب قيام زيد ، ومن ذلك قوله (١) :

أليس الليل يجمع أم عمرو

وإيأنا : فذاك بنا تداني

(١) هو : جحدر ، والبيتان في : المغني ١/٣٤٧ .

ثم قال :

نعم ، وترى (١) الهلال كما أراه

ويعلوها النهار كما علاني

فلما كانت بلي 'تنوب مناب بل ، قد كان كذا ، ونعم تنوب'
مناب قولك : كان كذا ، أو لم يكن عوملتا معاملة ما نابتا منابه .
ويجوز في القول إذا وقعت بعده جملة اسمية أن يجري
مجرى 'الظن' في المعنى والعمل .

وأما بنو سليم فيجرونه أجمع مجرى 'الظن' ، من ذلك قول
امرئ القيس في إحدى الروايتين (٢) :

تقول هزيرُ الريح مرّت بأثاب

وأما غيرهم من العرب فلا يجريه مجرى 'الظن' إلا
بأربعة شروط :

أن يكون الفعل مضارعاً لمخاطب قد تقدّمته أداة استفهام
غير مفصول بينها وبينه إلا بظرف ، أو مجرور ، نحو قولك :
أتقول زيدا منطلقاً ، و : أتقول اليوم عمراً ذاهباً . ومن ذلك
قوله (٣) :

متى تقول القلص الرّواسما

يدين أم قاسم وقاسما

(١) في المغني : وأرى الهلال .

(٢) وصدرة : إذا ما جرى شوطين وابتل عطفه

انظر ديوانه صفحة ٥٣ .

(٣) هو : هدبة بن خشرم العذري ، والشاهد في : التبريزي

٤٦/٢ ، وابن عقيل ٣٨٠/١ .

وإذا وقع بعد القول مفرداً ، فإن كان مصدراً له ، أو
صفة للمصدر لم تحكه ، نحو قولك : قال زيد قولاً ، وقال عمرو
باطلاً .

وإن لم يكن مصدراً ولا صفةً له ، فإن كان اسماً للجملة في
المعنى لم تحكه ، نحو قولك : قال زيد كلاماً .
وإن لم يكن اسماً لها فلا بد من أن يكون عامله مضمراً ،
إذ المفرد لا يتكلم به وحده ، فتحكيه إذ ذاك كما تحكي الجملة ،
نحو قوله تعالى : « يُقال له إبراهيم » (١) .

أي : يا إبراهيم ، ومن ذلك قول امرئ القيس :

إذا ذُقتُ فإها قلتُ طعمُ مدامةٍ

البيت ، فإنه روي برفع طعمٍ على تقدير : (طعمه طعمُ

مدامةٍ) ، ونصبه على تقدير : (ذُقتُ طعمُ مدامةٍ) .

وأما المفرد ، فإن كان جملةً في الأصل حكيتُه ، نحو :
تأبط شراً ، وإن كان مشبهاً للجملة نحو تسميتك بحرف عطف
ومعطوف ، أو بحرف جرٍّ ومجرور ، أو بتابعٍ ومتبوع ، أو بمضافٍ
ومضاف إليه . أو بمعلول ، وأعني به : الاسم العامل فيما بعده
أو بمركب ، فإنك إن سميت بحرف عطفٍ ومعطوفٍ
حكيتُه على حسب الموضع الذي نقلته منه ، فتقول إذا سميت

(١) من الآية / ٦٠ من سورة الانبياء . وتام الآية : (قالوا سمعنا

فتى يذكرهم يقال له إبراهيم) .

بحرف العطف والمعطوف من قولك : قام عمروٌ وزيدٌ خرج ،
وزيدٌ ورأيت زيدٌ ، ومررت بوزيدٌ .

وإن سُمِّيَتْ بحرف جرٍّ ومجرورٍ ، فإن كان حرفُ الجرِّ
على حرفٍ واحدٍ ، أو على حرفين ، ثانيهما حرفٌ علةٌ حكيتُ
لا غيرٌ . نحو : (بزيد) ، (وفي زيد) ، . وإن كان ثانيهما حرفاً
صحيحاً ، أو كان على أزيدٍ من حرفين ، جاز لك فيه وجهان :
الأعرابُ والحكايةُ ، فتقول : جاءني من زيدٍ ورأيتُ منذُ
يومين وإن شئتُ أعربتُ وأضفتُهُما إلى ما بعدهما فقلتُ :
(من زيد) ، بالرفع ، ومنذُ يومين ، بالنصب ، وإن سُمِّيَتْ
بمضافٍ ومضافٍ إليه ، أو بتابعٍ ومتبعٍ ، أو باسمٍ مطوّلٍ حكيتُ
حاله التي كانت له قبل التسمية ، فتجعلُ إعرابَ المتبعِ على
حَسَبِ العاملِ ، وتجعلُ التَّابعَ على حَسَبِ المتبعِ ، وتجعلُ
إعرابَ المضافِ على حَسَبِ العاملِ الذي تقدّمه ، وإعرابُ
المضافِ إليه خفصاً على كلِّ حالٍ ، وتجعلُ إعرابَ الاسمِ
المطوّلِ على حَسَبِ العاملِ الذي يتقدّمه ، ويبقى معمولُهُ على
ما كان عليه قبل التسمية به .

وإن سُمِّيَتْ بمركبٍ ، فإن كان مركباً من اسمين نحو :
بعلبك ، فقد تقدّمَ حكمه في باب ما لا ينصرف ، وإن كان
مركباً من حرفين نحو : إنما ، أو من حرفٍ واسمٍ ، نحو :
أنت ، أو من حرفٍ وفعلٍ ، نحو : هلّم ، أو من فعلٍ واسمٍ ،
نحو : (حبذا) ، أو من اسمٍ وصوتٍ ، كسيويته .

فإنك تحكي جميع ذلك على لفظه ، ولا يجوز إعرابه .
وإن لم يكن جملةً ولا مشبهاً بها لم يجز فيه حكاية إلا في
الاستثبات بمن عن الأسماء الأعلام ، أو ما جرى مجراها في لغة
أهل الحجاز ، أو في غير ذلك في شذوذ من الكلام ، مثل قولهم :
(دَعْنَا من تمرتمان) و (ليس بقرشيًّا) .

فإذا استثبت بمن عن علم ، أو لقب ، أو كنية ، حكيت
بعدها إعرابه الذي كان له في الكلام الذي اقتطعته منه ، فتقول
إذا استفهمت عن زيدٍ من قول القائل : ضربتُ زيداً ، مَنْ
زيداً ، بنصب زيدٍ ، وعن زيدٍ من قوله : مررتُ بزيدٍ مَنْ
زيدٍ ، بخفضه وعن زيدٍ من قوله : قامَ زيدٌ مَنْ زيدٌ ، برفعه .
ولا يحكى إلا بشرط أن لا يدخل على مَنْ حرف
عطف ، وأن لا يكون الاسم المحكى متبعاً بتابع من التوابع ،
ما عدا العطف ، فاذا قلت فمَنْ زيدٌ ، أو من زيدٌ العاقل ، أعربت
لا غير ، إلا أن يكون التابع مع المتبع . كالشيء الواحد .
فإنه يجوز حكايته ، نحو : (زيدٌ بن عمرو) ، فإن اجتمع
ما يحكى مع ما لا يحكى بنيت الكلام على المتقدم
فتقول في الاستثبات عن زيدٍ ، ورجلٍ ، من قول القائل : (رأيتُ
زيداً ورجلاً مَنْ زيداً ورجلاً) ، ومَنْ رجلٌ وزيدٌ ، إن تقدم
الرجل .

وبعض العرب يحكى سائر المعارف إلا المضمّر والمشار ،
وذلك قليلٌ جداً .

ومن في جميع ذلك : إما مبتدأ ، وإما خبرٌ مُقدّم .
 وإذا استثبت بمن عن نكرة ، ألحقها واواً في الرفع ، وألفاً
 في النصب ، وياءً في الخفض ، وسواءً كان الاسم مفرداً أو غير
 مفرد ، ومذكراً أو مؤنثاً ، فتقول : منو ، ومنا ، ومني ،
 ومنهم من يلحقها علامةً تدلُّ على التشبيه والجمع والتأنيث ،
 فيقول في الاستثبات عن رجلين : منان ، في الرفع ، ومنين ،
 في النصب والخفض ، وفي الاستثبات عن امرأتين : منتان ،
 في الرفع ، ومنتين ، في النصب والخفض ، بسكون النون .

وفي الاستثبات عن نساءٍ منات ، وفي الاستثبات عن رجالٍ ،
 منون ، في الرفع ، ومنين ، في النصب والخفض ، فإن
 وصلت حذفت العلامات في كلتا اللغتين ، فتقول : (من
 يافتى) ، وإن استثبت بأيٍّ ، قلت : (أي) ، في الرفع ، وأياً
 في النصب ، وأيٍّ ، في الخفض .

وسواءً كان الاسم مفرداً ، أو مثنيً ، أو مجموعاً ، أو
 مذكراً ، أو مؤنثاً .

ومنهم من يلحقها علامةً تدلُّ على التثنية والجمع ،
 والتأنيث ، فتقول في الاستثبات عن الواحدة : (أية) ، وعن
 الاثنين : (أيان) ، في الرفع ، وأيين ، في النصب والخفض ،
 وعن الاثنتين (أيتان) ، في الرفع ، و (أيتين) في النصب والخفض ،
 وعن المذكر : (أيون) ، في الرفع ، و (أيين) ، في النصب

والخفض • وعن جماعة المؤنثات : (أَيْتَات) ، في الرفع ،
و (أَيْمَات) ، في النصب والخفض •

ولا يحذف شيءٌ من هذه العلامات في الوصل ، وحكى
يونس^(١) : أَنْ بَعْضَ الْعَرَبِ ، يُعْرَبُ مَنْ يَحْكِي بِهَا
النكرات كما يحكي (بأَيِّ) •

وسمعَ من كلامهم : (ضَرَبَ مَنْ مَنْأً) ، وعلى هذه
اللغة قوله^(٢) :

أَتَوْا نَارِي فَقَلَّتْ : مَنْوَنَ أَتُمْ

فقالوا : الجنُّ ، قلتَ عَمُوا ظَلَامًا

فأثبتَ علامةَ الجمعِ في الوصل ، كما يفعلُ بأَيِّ ، وهذه اللغة
من التُّدُورِ بحيث لا يُقاسُ عليها •

ومن العرب من يجري سائر المعارف مجرى النكرة في
الاستثبات بمن ، وبأَيِّ •

سُمعَ من العرب من يُقال له ذهبَ معهم ، فيقول : مع
(مَنِينَ) •

والأحسنُ أَنْ تقولَ : (مَنْ هُمْ) ، فلا تحكي ، ولا بدَّ
من إدخالِ حرفِ الجرِّ على مَنْ ، وأَيِّ ، إذا استثبتَ بهما

(١) يونس ، هو ابو عبد الرحمن يونس بن حبيب ، أحد أعلام
البصريين في اللغة والادب والرواية ، وأحد شيوخ سيبويه ، وكانت وفاته
في سنة ١٨٢هـ على رواية •

(٢) هو : شمير أو : سمير بن الحارث الضبي ، والشاهد في : الكتاب
٤٠٢/١ ، وواضح المسالك ٢٣١/٣ ، ونوادير ابي زيد ، ص/١٢٣ •
ورواه ابو زيد هكذا سراً الجن ، قلت : عموا ظلاماً

عن مخفوضٍ ، ويكونُ المجرور متعلقاً بفعلٍ مضمّرٍ وتقدّره
بعدَهُما ، وإذا استثبتَ بهما عن مرفوعٍ ، كانا مبتدأين ، والخبرُ
محذوفٌ لفهم المعنى .

وإذا استثبتَ بهما عن منصوبين ، كانا منصوبين بفعلٍ
مضمّرٍ محذوفٍ لفهم المعنى ، وإذا استثبتَ عن نسبِ المسؤول
عنه ، قلتُ : (المنى) ، في العاقل ، و (المائي) ، و (الماوي) ،
في غير العاقل ، وتجعله في الإعراب ، والتثنية والجمع ، والتذكير
والتأنيث على حسبِ المسؤول عنه .

باب إسناد الفعل الى مؤنث

إذا أُسند الفعلُ إلى مؤنثٍ ، فإنَّ فصلَ بينهما بالِإِ ، لم تلحقه علامةُ تأنيثٍ ، نحو قولك : (ما قامَ إلاَّ هُندٌ) .
ولا يُقالُ : (ما قامتُ) ، إلاَّ في ضرورةٍ ، وإنَّ لم يُفصلَ بينهما بها ، فإنَّ أسندته من ظاهر المؤنث إلى المفرد ، أو المثني ، أو المجموع جمع سلامة ، فإنَّ كان حقيقياً ولم يُفصلَ بينهما بشيءٍ ، فالعلامةُ لازمةٌ . وما جاء من قولهم : قال فلانةٌ . شاذٌّ لا يُقاسُ عليه .

وإنَّ فصلَ بينهما بشيءٍ ، جازَ إلحاقُ العلامةِ وحذفُها ، فتقول : قامتِ اليومَ هُندٌ وقامَ ، إن شئتَ .

وكلِّما طال الفصلُ كان الحذفُ أحسنَ ، وإنَّ كان المؤنثُ غيرَ حقيقيٍّ ، جازَ إلحاقُ العلامةِ ، وحذفُها . فصلتُ أو لم تفصل ، وإنَّ أسندته إلى جمع التفسير من ظاهر المؤنث ، جازَ لك إلحاقُ العلامةِ وحذفُها .

وإنَّ أسندته إلى ضمير المؤنث المفرد ، أو المثني ، ألحقته العلامةَ حقيقياً كان المؤنثُ أو غير حقيقيٍّ ، ولا يجوزُ حذفُها إلاَّ في الشعر ، نحو قوله (١) :

(١) هو : عامر بن جوين الطائي ، والشاهد في : أوضح المسالك ٣٥٤/١ ، والكتاب ١٤٠/١ .
والشاهد فيه : حذف تاء التأنيث من قوله : (أبقل) من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث .

فلا مزنّةٌ ودقتٌ ودقّها
ولا أرضٌ أبقلٌ إبقالها

وإن أُسند إلى ضمير المؤنث المجموع ، لم تلحق الفعل علامة
إلا أن ضمير جماعة المؤنث ، إن عاد على غير مسلم^(١) ، قد
يكون كضمير الواحدة المؤنثة ، فتقول : النساءُ قمنَ وقامتَ .
ومن ذلك قوله :

تركنا الخيلَ والنعمَ المفدى
وقلنا للنساءِ بها أقيمي

وقد يجيء في الشعر ، كضمير الواحد المذكّر ، وفي شاذّ
من الكلام .

ومن ذلك قوله عليه السلام : « خيرُ النساءِ صواحِبُ نساءِ
قريشٍ ، أحناهُ على وكدٍ ، وأرعاهُ على زوجٍ ، في ذاتِ يده » .
وجمعُ التكسير من المذكّر يجري في إسناد الفعل إلى ظاهره
مجرى جمع التكسير من المؤنث ، والضمير العائد عليه ، إن
كان غير عاقلٍ بمنزلة الضمير العائد على جمع المؤنث فتقول :
الأجداعُ انكسرُن ، وانكسرتُ .

وانكسرُن أفصحُ ، لأنّه جمع قلّة ، ولو قلت : الجدوعُ
لكان انكسرتُ أفصحُ . ولا يُقال : انكسر ، إلا في ضرورة ،

(١) لعل المراد الجمع السالم الذي يسلم فيه بناء المفرد .

أو نادر كلام ، ومنه قوله تعالى : « نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بَطُونِهِ » (١) .
وإن كان عاقلاً ، فالضميرُ العائدُ عليه كالضمير العائد على
السالم منه .

وقد يجيء كضمير الواحدة من المؤنث ، أو كضمير الواحد
المذكّر ، أو ضمير جماعة المؤنث ، وهو أقلُّها .

(١) من الآية/٦٦ من سورة النحل . الضمير عائد على الانعام
في قوله تعالى (وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه من بين
فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين) .

باب العَدَد

وهو أربعة أنواع .

فالتنوعُ الأولُ : المفردُ ، وهو واحدٌ ، واثنان للمذكر ،
وواحدةٌ واثنان ، وثنتان للمؤنث .

ولا تجوزُ إضافةُ شيءٍ منها إلا في ضرورةٍ ، نحو قوله (١) :

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وعشرون ، وسائرُ العقود إلى تسعين ، ويكونُ للمذكرُ

والمؤنثُ على لفظ واحدٍ . وتميِّز بواحد منصوب .

ولا تجوزُ إضافةُ شيءٍ منها إلى التمييز ، فأما ما حكاه

الكسائي من قولهم : (أخذته بمائة وعشري درهم) ، فشاذٌ

لا يلتفتُ إليه .

والثاني : المضافُ ، وهو من ثلاثة إلى عشرة ، ومائة وألف ،

فأما المائةُ والألفُ ، فيكونان للمذكر والمؤنث على لفظ

واحدٍ ، ويُفسران بواحدٍ مخفوض ، نحو قولك : (مائةُ

رجلٍ) ، و (مائةُ امرأةٍ) ، و (ألف رجلٍ) ، و (ألف امرأةٍ) ،

وتثنيتهما بمنزلتها ، تقول : (مائتا رجلٍ) ، و (مائتا امرأةٍ) ،

و (ألفا رجلٍ) ، و (ألفا امرأةٍ) .

ولا يجوزُ إثباتُ النون والنصب ، إلا في ضرورة الشعر ،

(١) هو : جندل بن المثنى ، وقيل : غيره ، والشاهد من الرجز
المشطور ، وهو في : الكتاب ١٧٧/٢ ، والخزانة ٣٦٩/٣ ، والاشموني
٣٦٤/٣ ، وشرح المفصل ١٤٤/٤ و ١٨/٦ .

نحو قوله (١) :

إذا عاشَ الفتيُّ مائتينَ عاماً
فقد ذهبَ اللذازةُ والفتاءُ

وأما من الثلاثة إلى العشرة ، فلا يخلو أن تستعملها مضافةً ،
أو غير مضافة ، فإن استعملتها غير مضافة ، وأردت بها مجردَ
العدد أدخلتَ عليها تاء التانيث ومنعتها الصرف ، فتقول :
(ثلاثةٌ نصفُ ستّة) و (أربعةٌ نصفُ ثمانية) •
وإن أردتَ بها المعدود ، ألحقتها التاء إن أوقعتها على
المذكّر ، وإن أوقعتها على المؤنث لم تلحِقها إياها •
ويجوزُ حذفُ التاء في الحالين •

حكى الكسائي : (صمنا من الشهر خمساً) •
والأول أفصح ، وإن أضفتها إلى المعدود ، فإما أن
تضيفها إلى جمع ، أو اسم جمع ، أو اسم جنس ، ولا تُضاف
إلى مفرد •

فأما قولهم : (ثلاثٌ مائة) فلأن المائة في المعنى جمع •
وقد يُقال : (ثلاثٌ مئتين) ، ولا يُقال إلا : (ثلاثةٌ آلاف) •
فإن أضفتها إلى جمع ، ألحقت التاء ، إن كان الواحد مذكراً ،
ولم تلحِقها إن كان مؤنثاً ، إلا ما شذَّ من قولهم :

(١) هو : الربيع بن ضبع الفزاري ، وقيل ليزيد بن ضبة ،
والنسبتان قال بهما سيبويه في كتابه ، ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣ ، وهو
أيضاً في : أوضح المسالك ٢٢٠/٣ ، وشرح المفصل ٢١/٨ •
وفي هامش الاصل : المسرة ، وهي كذلك في د •

(ثلاثة أنفُس) • والنفس مؤنثة ، لكن عوملت معاملة
المذكر حملاً على معنى شخص • وما عدا ذلك فلا يحتمل
على المعنى ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

فكان مجنبي دون من كنت أتقي
ثلاث شخصو : كاعبان ومعصر

فأسقط التاء ، لأن الشخصو في المعنى ، هي الكاعبان
والمعصر •

وتقول : ثلاثة نسابات ، لأنه صفة لمحذوف ، التقدير :
ثلاثة رجال نسابات •

وكذلك تفعل في أمثاله ، فأمّا قولهم : (ثلاث دواب
ذكور) ، فعلى جعل الدابة اسماً ، وإذا كان للمعدود جمع قلّة ،
وجمع كثرة ، أضفته إلى القليل ، نحو : (ثلاثة أفلس) ، وقد
يضاف إلى الكثير ، فيقال : (ثلاثة فلوس) ، وإن كان الجمع
صفة ، أجرئته على العدد ، فتقول : (ثلاثة قرشيون) •

وقد يضاف إليه ، فيقال : (ثلاثة قرشيين) ، على حذف
الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، وبابه الشعر ، وإن أضفتها
إلى اسم جمع ، ألحقت التاء ، إن كان لعاقل ، نحو قولك :
ثلاثة رهط ، ولا تلحقها إن كان لغير عاقل ، نحو : ثلاث

(١) هو عمر بن أبي ربيعة المخزومي ، من قصيدته الرائية المشهورة •
انظر ديوانه صفحة / ١٠٠ •

ذَوْدٌ (١) .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : (ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ) ، فَبُنِيَ الْعَدَدُ عَلَى مَفْرَدِهِ
شُدُودًا .

وَكَذَلِكَ : (ثَلَاثَةُ رَجُلَةٍ) وَالْبَابُ أَنْ لَا يُضَافُ إِلَى
اسْمِ جَمْعٍ ، إِلَّا بِمَنْ ، فَيُقَالُ : (ثَلَاثٌ مِنَ الْإِبِلِ) ، وَإِنْ
أَضْفَتْهَا إِلَى اسْمِ جِنْسٍ ، كُنْتَ فِي إِحْقَاقِ التَّاءِ بِالْخِيَارِ .
فَتَقُولُ : (ثَلَاثَةُ نَخْلٍ) . وَالْأَحْسَنُ إِحْقَاقُهَا .

وَالثَّلَاثُ الْمَرْكَبُ :

وَهُوَ مِنْ إِحْدَى 'عَشْرٍ ، إِلَى تِسْعَةِ 'عَشْرٍ ، وَحُكْمُهُ أَنْ
يَبْقَى النِّيفُ (٢) ، عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنْ تَذْكَيرٍ أَوْ تَأْنِيثٍ . إِلَّا
أَنَّكَ تَبْنِي مِنْ وَاحِدٍ أَحَدًا ، وَمِنْ وَاحِدَةٍ إِحْدَى .
وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ تُبْقِيَهُمَا عَلَى لَفْظِيهِمَا .
وَأَمَّا الْعَشْرَةُ ، فَأَنَّكَ تُلْحِقُهَا التَّاءَ فِي عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ ،
وَتُبْقِي الشَّيْنَ سَاكِنَةً ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا ، وَتَسْقُطُهَا فِي عَدَدِ
الْمَذْكَرِ ، وَتُبْقِي الشَّيْنَ عَلَى فَتْحِهَا ، وَتَبْنِي النِّيفَ عَلَى إِعْرَابِهِ .
وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يُسَكِّنُ الْعَيْنَ فِي 'عَشْرٍ فِي عَدَدِ الْمَذْكَرِ ،
إِلَّا فِي اثْنَيْ 'عَشْرٍ ، وَيُسِّرُ جَمِيعَ ذَلِكَ بِوَاحِدٍ مَنْصُوبٍ ،
فَتَقُولُ : (وَاحِدَ 'عَشْرٍ رَجُلًا) ، وَ (أَحَدَ 'عَشْرٍ رَجُلًا) ،

(١) هُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ الْحَطِيطَةِ :

ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ ذُودٍ لَقَدْ جَارَ الزَّمَانَ عَلَى عِيَالِي

(٢) النِّيفُ : هُوَ التَّسْعَةُ فَمَا دُونَهَا ، وَقِيلَ إِلَى : الثَّلَاثَةِ .

إلى تسعة عشر ، و (واحدة عشرَ امرأةً) ، و (إحدى عشرَ امرأةً) . إلى تسع عشرَ ، إلا أنه يجوزُ في ثمانِي عشرَ إثبات الياء ساكنةً أو مفتوحةً ، وحذفها ، وعلى الحذف قوله :

ولقد شربتُ ثمانياً وثمانياً

وثمانَ عشرَ واثنين وأربعاً

ولا تجوز إضافةُ النيفِ إلى العشرة ، إلا في ضرورة ، نحو قوله (١) :

بنتُ ثمانِي عشرَ من حجته

وإذا أضفتَ العددَ المركبَ ، جازَ فيه ابقاؤه على بنائه ، وأنَّ يجعلَ الأعرابُ في الاسمِ الثاني ، فتقول : (عندي أحدُ عشرَ) ، بفتح الراء وضمِّها .

ولا تجوز إضافةُ اثني عشرَ ، ولا اثني عشرَ ، ولا اثني عشرَ .

والرابع ، المعطوفُ والمعطوفُ عليه من واحدٍ وعشرين

(١) قيل هو : نفيح بن طارق ، والشاهد بيت من الرجز المشطور ، وقبله :

كلف من عنائه وشقوته . .
وهو في : أوضح المسالك ٣/ ٢٢٢ .

إلى تسعة وتسعين ، وجميعه يُفسَّر بواحد منصوب ، ويكون
حكم النيّف والعقد في سائر الأحكام بمنزلتها قبل العطف ،

وإذا اجتمع في هذا الباب مذكّر ومؤنث ، وأضفت العدد
إلى المعدود ، بنيته على المتقدّم منهما ، فتقول : (عندي ستّة
رجال) ، و (نساء) ، و (وستُ نساء ورجال) . وكذلك تفعل
إلى العشرة ، ولا يجوز ذلك فيما دون الستّة .

وإن نصبت المعدود المختلط بعد العدد ، فانك في العاقل
تبني العدد على المذكّر ، تقدّم أو تأخّر . فتقول : (عندي أحد
عشر عبداً وجارية) ، و (ثلاثة عشر جارية وعبداً) .

وفي غير العاقل تبني على المتقدّم ، فتقول : (عندي ستّة
عشر جملاً وناقّة) ، و (خمس عشرة ناقّة وجملاً) .
و (سرت ثلاثة عشر يوماً وليلة) . و (ثلاث عشرة ليلة
ويوماً) .

إلا أن الحكم للأول ، إذ يصح الاستغناء عن الثاني ، لأنّه
ليست تحتها عددٌ يحتوي على جمعين ، وإن أتيت بالمعدود
بعد بين ، غلبت في العاقل المذكّر ، تقدّم أو تأخّر .

وفي غيره المؤنث تقدّم أو تأخّر . فتقول : (عندي أحد
عشر بين رجل وامرأة) ، و (بين امرأة ورجل) . و (سرت
ثلاث عشرة بين يومٍ وليلة ، وبين ليلة ويوم) .

ومن ذلك قوله (١) :

فضافت ثلاثاً بين يومٍ و ليلة
وكان النكيرُ أنْ تضيف وتجاراً

وإذا لم تذكر المعدود في التاريخ ، فإنَّ العرب تبني العدد
على الليالي دون الأيام ، وتنجرّ مع ذلك الأيام فتقول : (كتبت
لثلاثِ خلّون) أو (بقين من شهر كذا) . ومن ذلك قوله :
خُطَّ هذا الكتابُ في يوم سبتٍ

لثلاثِ خلّون من رمضان

والأحسنُ أنْ يُورّخ بالأقلِّ ممّا مضى ، أو ممّا بقي ،
فإذا استوى الماضي ، والباقي أرّخت بأيهما شئت ،
وتعريف المضاف من الأعداد بادخال الألف واللام على ما أضيف
إليه ، نحو : (ثلاثة الأثواب) .

وقد حكى إدخال الألف واللام عليهما ، وتعريف المركّب
بادخالهما على الاسم الأول . نحو : الأحد عشر رجلاً ، وقد
حكى : (الرجل) ، على زيادة الألف واللام ، وتعريف المعطوف
والمعطوف عليه بادخال الألف واللام على الاسمين ، نحو :
(الثلاثة والعشرين) .

وتعريف المفرد ، بادخال الألف واللام عليه ، نحو :
(الواحد والاثنين) .

(١) نسبه سيبويه الى النابغة الجعدي ، في الكتاب ١٧٤/٢ وفيه :

يكون النكير ان تضيف

وفي ديوانه صفحة/٤١ ، رواية أخرى .

باب كُنَايَاتِ الْعَدَدِ

والعربُ تَكْنِي عن العدد بكذا ، وتستفهم عنه بكم ، وتكثره
بكأين ، وبِكُمْ أيضاً .
فأما (كم) ، فإن كانت استفهاميةً ، كان تمييزُها مفرداً
منصوباً .

وإن كانت خبريةً ، كانت للتكثير^(١) ، ويكون تمييزُها
مخفوضاً ، ويجوزُ فيه الإفرادُ والجمعُ ، ويجوزُ حملُ الخبريةِ
على الاستفهاميةِ في نصب التمييز خاصةً إذا فهم المعنى ، ومن
ذلك قوله^(٢) :

كم عمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ
فَدَعَاءٌ قَد حَلَبْتُ عَلِيَّ عِشَارِي
فإنّه رُوِيَ بنصبِ عمّةٍ .

وكذلك يجوزُ أيضاً حملُ الاستفهاميةِ على الخبريةِ في
خفض التمييز خاصةً .

وحكي من كلامهم : « على ' كم ' جذعٌ بيتك . » .
والأصلُ : على ' كم ' من جذع ، فحذفت منْ وعُوَضَ منها على .
وكذلك لا يجوزُ خفضُ تمييزها حتى يدخلَ عليها حرفُ
خفض .

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٢٦/٣ ، والمغني ١٨٣/١ .
(٢) هو الفرزدق ، والشاهد من قصيدة له يهجو فيها جريراً ، انظر :
ديوان الفرزدق ، ٤٥١/٢ مع اختلاف في رواية الصدر .

ويجوزُ الفصلُ بين الاستفهامية وتمييزها بالظرف والمجرور ،
فتقول : (كم في الدار رجلاً) ، و (كم عندك جاريةً) • وإن
فصلتَ بين الخبرية وتمييزها التزمَ فيه النَّصْبُ ، ولا
يجوزُ الخفضُ إلاَّ في ضرورةٍ ، نحو قوله (١) :

كم بجودٍ مُقَرَّفٍ نالَ العليُّ
وكرِيمٍ بَخْلُهُ قَدِ وُضِعَ

فإنه رويَ بخفضِ مقرفٍ ونصبه ، ويجوزُ دخولُ مَنْ
على تمييزها فيخفضُ إذ ذاك ، فتقول : (كم من غلامٍ عندك) •
و (كم من غلامٍ ملكت) •

ويجوزُ أيضاً حذفُ تمييزها لفهم المعنى فتقول : (كم
مالك) • أي : كم درهماً مالك • وكلاهما له صدرُ الكلام
فلا يتقدمه عاملٌ إلاَّ الخافض • ويعرف موضعها من
الإعراب بالقانون الذي تقدّم في أسماء الشرط • والأحسن في
الاسم الواقع في جواب كم الاستفهامية أن يكون موافقاً لها في
الإعراب فتقول في جواب مَنْ قال : كم درهماً ملكت ،
عشرين ، وفي جواب من قال : كم درهماً عندك ، (عشرون) •
ويجوزُ أن ترفع الجواب على ' كلِّ حالٍ ، وأما كَأَيِّنْ ،
فمعناها معنى ' كم الخبرية ، إلاَّ أن تمييزها يلزمه من ، ويجوز
الفصل بينها وبينه بالحمل فتقول : (كَأَيِّنْ جاءني من رجلٍ) •

(١) هو : أنس بن زعيم ، كما في : شرح المفصل ٤/ ١٣٢ •

وفيهما لغاتٌ : يُقال : (كَأَيِّنُ) ، و (كَأَيِّنُ) ، و (كَيِّئُ)
نحو : (كَع) ، و (كَيِّئُ) ، نحو : كَيْعُ •
وأما (كَذَا) ، فإن كُنِّيَتْ به عن الثلاثة إلى العشرة ، أو
عن المائة ، أو الألف ، قلت : (كَذَا من الدراهم) • وإن كُنِّيَتْ
به عن أحد عشر إلى تسعة عشر ، قلت : (كَذَا و كَذَا درهماً) (١) •
وإن كُنِّيَتْ به عن عشرين ، أو ثلاثين إلى تسعين ، قلت : (كَذَا
درهماً) ، وإن كُنِّيَتْ به عن المعطوف من واحدٍ وعشرين إلى
تسعة وتسعين ، قلت : (كَذَا و كَذَا درهماً) •

(١) أي في قول من يقول : قبضت كذا وكذا درهماً •

باب اسم الفاعل المشتق من العدد

إذا اشتقت اسم فاعلٍ من واحدٍ إلى عشرةٍ ، كان
المذكرُ على وزن (فاعل) ، والمؤنثُ على وزن (فاعله) ، نحو :
(حادٍ) ، و (حادية) ، وكذلك إلى العشرة ، إلاّ انه يجوزُ في
ثالث وثلاثة ، لغتان ، إثباتُ الثاء وإبدالها ياءً ، فيقال : ثالي ،
وثالية ، وعلى ذلك قوله :

يَفْدِيكَ يَا رَوْعَ أَبِي وَخَالِي

قد مرَّ يومان وهذا الثَّالِي

وذلك يجوزُ أيضاً في خامسٍ ، وخامسة ، إثباتُ السين
وابدالها ياءً ، وعلى ذلك قوله :

مضت ثلاثُ سنينٍ منذ حلَّ بها

وعامٌ حلَّت وهذا التَّابِعُ الخَامِي

ويجوزُ في سادسٍ وسادسة ، ثلاثُ لغاتٍ : إثباتُ السين
وابدالها ياءً ، فيقال : (سادٍ) ، و (سادية) . وعلى ذلك قوله :

بويزل عامٍ قد أذاعتُ لخمسة

وتعتدُنِي إن لم يقِ اللهُ ساديا

وإدغامُ الدال فيها بعد قلبها تاءً ، فيقال : (ساتٌ) ،
و (سائةٌ) . كما قالوا : (ستٌ) ، (فحادٍ) ، و (حاديةٌ) ،
لم يستعملوا إلاّ فيما زاد على عشرة .

وأما واحدٌ وواحدةٌ ، فصفتان من : وحدٌ يحدٌ ، إذا انفرد أو ليستا من هذا الباب ، ولا تجوزُ إضافتهما ، وما عدا ذلك يجوزُ إضافتهُ إلى العدد الذي أخذ منه . وإلى خلافه ، فيقالُ : ثالثٌ ثلاثةٌ ، وثالثٌ اثنين . وكذلك باقيها ، إلا ثانياً وثانيةً ، فإنهما لا يُضافان إلا إلى العدد الذي أخذ منه ، فيقالُ : ثاني اثنين ، وثانية اثنتين . ولا يجوز ثاني واحدٍ ، ولا ثانية واحدة .

فاذا أُضيف إلى الموافق لم يعمل ، وتعرف بالاضافة ، وإن أضفت^(١) إلى المخالف جرى مجرى اسم الفاعل المأخوذ من الفعل في جميع أحواله فيعمل بمعنى الحال والاستقبال ، ولا يعمل بمعنى الماضي إلا إذا دخلت عليه الألف واللام ، نحو : (هذا الربع ثلاثةٌ أمس) .

وأما العددُ من أحد عشر إلى تسعة عشر ، فإنك تبني اسمَ الفاعل من النيّف على فاعلٍ ، للمذكّر ، وفاعلة للمؤنث . ويكون اسمُ الفاعل مبنياً مع العشرة ، كما كان النيّف . فتقول : حادي عشر ، وحادية عشرة ، وكذلك إلى تسعة عشر .

فإن أضفته إلى العدد الموافق ، قلت : (ثالث عشر) ، (ثالثة عشر) . وإن شئتَ حذفْتَ عشرَ الأول ، لدلالة عشر المتأخر عليه ، ويعربُ اسمُ الفاعل لزوال موجب بنائه ، وهو

(١) في د : أضيف .

أجود الوجوه • فتقول : (هذا ثالث ثلاثة عشر) •

وإن شئتَ حذفْتَ أيضاً ثلاثة ، لدلالة ثالثَ عليها ،
وأعربتَ ثالثاً لزوال موجبِ بنائه ، وأبقيتَ عشرَ مبنياً ،
لأنك نويتَ المحذوف ، فقلت : (هذا ثالثُ عشر) •

حكى الكسائي : السواء ، ثالثُ عشر ، وهذا الوجه أقلها
استعمالاً ، ومثل ذلك جائزٌ في الباقي ، وإن أضفتَه إلى المخالف
لم يجز فيه إلا وجهان :

أحدهما : أن تقول : (هذا ثالثُ عشر اثني عشر) •
والآخر : أن تحذفَ عشرَ المتقدم ، لدلالة المتأخر عليه ، ويعربُ
اسمُ الفاعل لزوال موجبِ بنائه ، فتقول : (هذا ثالثُ اثني
عشر) ، ومثل ذلك جائزٌ في الباقي ، ولا يعمل اسمُ الفاعل
المأخوذُ من العدد المركب أصلاً ، ولا يجوزُ بناء اسمِ الفاعل
من عشرين وسائر أسماء العقود ، بل تقول : (هذا العشرون) ،
أو (كمال العشرين) •

باب الادغام من كلمتين

الادغام ، لا يكون إلا في مثلين متقاربين .

ذَكَرُ ادغام المثليين :

إذا التقا المثلان في كلمتين ، فاما أن يكون الثاني ساكناً ،
أو متحرراً ، فان كان ساكناً لم يجر الادغام ، بل لا بد من
اظهارهما ، نحو قولك : (اضرب ابنك) .

وقد شذت العرب في علماء بنو فلان . والأصل على الماء ،
فحذفوا الألف لالتقاء الساكنين ، ثم حذفوا أحد المثليين
بعد ذلك تخفيفاً ، وإن كان متحرراً .

فان كانا صحيحين ، فاما أن يكون الأول منهما ساكناً
فتدغمه في الثاني ليس إلا ، نحو قولك : (اضرب بكرأ) ،
واما أن يكون متحرراً فلا يخلو إذ ذاك من أن يكون ما قبله
ساكناً أو متحرراً ، فان كان متحرراً ، جاز الاظهار وحذف
الحركة من المثل الأول ، وادغامه في الثاني فتقول : (جعل
لك) ، و (جعلك) . وكلاهما حسن .

والاظهار لغة أهل الحجاز .

وأقوى ما يكون الادغام وأحسنه إذا أدى الاظهار
إلى اجتماع خمسة أحرف متحررة فصاعداً .

وإن كان ما قبله ساكناً ، فان كان الساكن حرف علة ،
جاز الاظهار وإن تحذف الحركة من المثل الأول وتدغمه في

الثاني ، نحو : (دارَ راشد) ، و (ثوب بكر) ، و (جيب بشر) .
والأظهار فيه أحسن من الأظهار في (جعل لك)
وأشباهه .

وإن كان الساكن حرفاً صحيحاً لم يجز الأدغام نحو : اسم
موسى ، وابن نوح ، وإن كان المثلان حرفي علة ، فإن كان
الأول ساكناً .

فأمّا أن يكون حرف لين^(١) ، فيلزم الإدغام نحو :
(اخشي ياسراً) . أو حرف مدّ ولين ، فلا يجوز الأدغام
نحو : (يغزو واقداً) ، و (اضربي كاسراً) ، وإن كان الأول
متحرّكاً ، فأمّا أن يكون ما قبله متحرّكاً ، فيجوز الأظهار
والإدغام نحو : (ولي يزيد) ، و (لقضو واقد) .

وأمّا أن يكون ساكناً معتلاً غير مدغم ، فيجوز الأظهار
والإدغام ، نحو (واو واقد) . و (آي ياسين) .

وأمّا أن يكون ساكناً صحيحاً ، أو معتلاً مدغماً ، فلا يجوز
الأدغام ، نحو : (ولي يزيد) ، و (عدو واقد) ، و (ظبي
يزيد) ، (غزو واقد) .

(١) حرف اللين هو الواو او الياء ساكنين مسبوقين بفتحة مثل
شيء وقوم .

ذكر إدغام المتقاربين

اعلم ، انّ التقارب بين الحرفين يكون في المخرج ، أو في الصّفة ، أو في مجموعهما ، فلا بدّ من ذكر الحروف ومخارجها وصفاتها .

فحروف المعجم ، الأصول : تسعة وعشرون حرفاً ، أوّلها الألف وآخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم . وقد تبلغ خمسة وثلاثين بفروع حسنة تلحقها ، يؤخذ بها في القراءة وفصيح الكلام ، وهي : النون الخفيفة ، وأعني بذلك : الساكنة ، إذا وقع بعدها حرف من الحروف التي تخفي معها ، والشين التي كالجيم ، نحو : أجْدق في أشدق ، والصاد التي كالزاي ، نحو : (مزدر) في مصدر ، والهمزة المخففة ، وهي المفعولة بينها وبين الحروف الذي منه حركتها ، وذلك جائز في كل همزة متحرّكة تكون بعد ألف ، أو بعد حركة ما لم تكن مفتوحة مكسوراً ما قبلها ، فتبدل ياءً ، أو مضموماً فتبدل واواً .

وألف التفخيم^(١) ، وألف الإمالة ، وهي كل ألف ينحى بها نحو الياء ، وبالفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ولا تفعل ذلك بها إلا إذا كان قبلها بحرف كسرة بحرف ، نحو : (عماد) ، أو بحرفين ، أو لهما ساكن ، نحو : (شمّلال) ، أو بحرفين

(١) وهي التي ينحى بها نحو الواو .

متحرّكين إذا كان أحدهما الهاء ، ولم تفصل بين الكسرة والألف
ضمّة ، نحو : لن يضربها ، فان فصل بينهما ضمّة لم تمل ،
نحو : (يضربها) ، أو بثلاثة أحرف ، أولها ساكن إذا كان
أحدهما الهاء ، ولم تفصل أيضاً بين الكسرة والألف ضمّة ، نحو
قولك : (عندها) ، أو إذا كان قبلها ياء تليها نحو : (سيال) ،
أو بينهما حرف نحو : (شيبان) ، أو حرفان متحرّكان ، أحدهما
الهاء ، ولم تفصل بينهما أيضاً ضمّة نحو : (بينها) ، أو إذا كان
قبلها إمالة بحرف نحو قولك : (رأيت عماداً) ، أو إذا كان
بعدها كسرة تليها ، نحو : (عابد) ، أو إذا كانت متطرّفة
ثالثة فصاعداً ، نحو : (رمى) ، و (غزأى) ، و (فتى) ، و (كيما) ،
و (ملهى) ، و (موتى) ، و (حبلى) .

وقد يتركون الإمالة في (عصاً) ، نحوها من الأسماء .

وإذا كانت عيناً في فعل منقلبة عن ياء ، نحو : (باع) ،
أو عن واو مكسورة ، نحو : (خاف) ، وسواء كانت الكسرة
في جميع ما ذكرنا بناءً أو إعراباً ، نحو قولك : (بمالك) . وظاهرة
أو مقدّرة ، نحو : الوقف على (ماش) ، ومتّصلة أو منفصلة ،
نحو قولك : (لزيد مال) (١) .

إلا أن الإمالة لكسرة البناء أقوى منها لكسرة الأعراب ،

(١) انظر : اوضح المسالك ، وقد نقل ابن هشام هذا الرأي مصرحاً
بالنقل من (المقرب) .

وللمتصلة كائنةً ما كانت ، أقوى' منها للمنفصلة ، وللظاهرة
أقوى' منها للمقدرة ، وفي ما كانت الألف فيه متطرفةً رابعةً
فصاعداً ، أو ثالثةً منقلبةً عن ياءٍ أقوى' منها إذا كانت ثالثةً
منقلبةً عن واو ، وإذا كانت عيناً منقلبةً عن ياءٍ أقوى' منها إذا
كانت منقلبةً عن واو مكسورة .

والإمالة إما تكون في الأفعال والأسماء ، إلا ما كان منها
متوغلاً في البناء غير مستقبلٍ نحو : (ما) الاستفهامية ، أو
الشرطية ، أو الموصوفة ، وإذا .

وأما الحروف ، فلا يُمال شيءٌ منها إلا : (بلي) ، من
قولهم (إمّ لا) . ويا في النداء ، لنيابتها مناب الأفعال . وتمنع
الإمالة إذا كانت لتأخر كسرةً ، أو تقدّمها ، أو تقدّم (ياء) ،
أو إمالة سبعة أحرف ، وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ،
والغين والخاء ، والقاف ، وذلك إذا وُكيت الألف قبلها نحو :
(غانم) ، أو كانت مكسورةً أو ساكنةً ، وقبلها كسرةٌ وبينهما
حرفٌ عند بعضهم نحو : (قفاف) ، و (مصباح) ، أو وُكيت
بعدها نحو : (ناظر) ، أو بينهما حرفٌ ، نحو : (ناهض) ،
أو حرفان ، نحو : (مناشط) .

وإذا كان حرفٌ الاستعلاء منفصلاً من الكلمة لم يمنع
الإمالة إلا فيما لكسرة عارضة ، نحو قولك : (بمال قاسم) ،
أو فيما أميل من الألقاب التي هي صلوات للضمائر ، نحو (أراد

ان يضربها قبل (١) .

وسواء كان المُستعلي يلي الألف أو بينهما حرف ، نحو قولك : (منّا فضل) . أو حرفان ، نحو قولك : (أراد أن يضربها ملق) ، أو ثلاثة أحرف ، نحو قولك : (أراد أن يضربها بسوط) .

فإن كانت الألف الممالة خلاف ما ذكر لم يؤثر فيها المُستعلي المنفصل ، لقوتها في الإمالة ، نحو قولك : (عماد قاسم) . بالإمالة .

وأما الراء إذا لم تكن مكسورة ، فإنها إذا وقعت قبل الألف تليها فإنها تمنع الإمالة كالمُستعلي ، نحو : (راشد) . وإن وقعت بعدها تليها منعتها أيضاً ، حيث منعت المُستعلية ، نحو قولك : (هذا حمار) ، و (رأيت حماراً) . و (أراد أن يضربها راشد) ، و (بمال راشد) .

وإن كان بينهما حرف منعتها عند بعضهم ، نحو قولك : (هذا كافر) ، وإن كانت مكسورة غلبت الراء غير المكسورة أو المُستعلي المتقدم عليها ، إن وقعت بعد الألف تليها نحو : (قارب) . ومن قرارك ، بإمالة ، فإن تأخر عنها المُستعلي غلبها ، نحو قولك : هذه ناقة فارق ، وأينق مفاريق ، ومررت بحمار قاسم بالنصب ، والأجود أن لا يغلبها إذا كان

(١) في أوضح المسالك : (أراد ان يعرفها قبل) .

منفصلاً ، فيقالُ : (مررتُ بسفّارٍ قبلُ) بالإِمالَةِ وإن فصل
بينهما حرفٌ غلبتهُ عند بعضهم ، نحو قولك : (بقادرٍ) ،
بالإِمالَةِ ، والأكثرُ لا يُميلُ ، فإن وقعَ بعدها أيضاً
مُسْتَعْلٍ غلبها نحو قولك : (بقادرٍ قبلُ) .
ومن العرب من يقولُ : (بكافرٍ) ، فيجعلُ الراءَ المكسورة
تمنعُ الإِمالَةَ إذا فصلَ بينها وبين الألفِ حرفٌ كما تفصلُ
المنفصلةُ والمضمومةُ .

والاعتدادُ بالكسرةِ المقدّرةُ في الراءِ أقوىُ من الاعتدادِ بها
في غيرها ، فلذلك يقولُ : (بحمارٍ) ، بالإِمالَةِ في الوقفِ من
يقولُ : (مررتُ بمالٍ) ، بالفتحِ في الوقفِ .
وقد شدّت العربُ في أليفاظِ فأمالتها ، وبأبها أن لا تُمالَ
لعدمِ موجبِ الإِمالَةِ ، وهي (الحجاجُ) اسماً علماً ، و (الناسُ) ،
و (بابُ) ، و (مالُ) ، و (قابُ) ، و (طلبنا) ، و (طلبنا) ، وقال
بعضهم : (رأيتُ عريقاً وضيقاً) ، فأمالَ ولم يعتدْ بالقافِ .
وقد يجرون مجرى الألفِ في الإِمالَةِ الفتحيةِ فيميلونها إذا
كان بعدها راءٌ مكسورةٌ تليها ، نحو قولك : (من البقرِ) ،
و (خبطَ رياح) والصررُ ، أو بينهما حرفٌ ساكنٌ أو مكسورٌ
نحو : (من عمرو وباشرٍ) والمتصلةُ أقوىُ في إيجادِ الإِمالَةِ
من المنفصلةِ . فإن كان بعد الراءِ المكسورةِ حرفٌ مُسْتَعْلٍ لم
تجزِ الإِمالَةُ نحو : (الشُّرقُ) .
وعن العربِ من يُميلُ الفتحيةَ للإِمالَةِ بعدها إذا كان الحرفُ

الذي قبل الألف الممالة حلقياً ، أو للكسرة التي بعدها وتليها ،
 وإن لم تكن في راء ، وقد قريء : « قَاتَهُمْ لَا يُكْذِبُونَكَ » (١) ،
 و « رَأَى كَوْكَبًا » (٢) . بِأَمَالَةٍ الْفَاءِ لِلْكَسْرِ بَعْدَهَا ، وَبِأَمَالَةِ الرَّاءِ
 لِأَمَالَةِ الْهَمْزَةِ بَعْدَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ حَلْقِيًّا ، فَلَا مَالَةَ قِيحَةً .
 وَقَدْ حُكِيَتْ لُفْيَةً : فَإِنْ ذَهَبَتِ الْكُسْرَةُ بِالتَّخْفِيفِ ،
 أَوِ الْأَلْفُ الْمَمَالَةُ لِالتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ لَمْ تَمَلِ الْفَتْحَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى :
 « رَأَى الْقَمَرَ » (٣) نَحْوُ قَوْلِكَ : (رَحْمَةُ اللَّهِ) ، فِي :
 (رَحِمَهُ اللَّهُ) .

وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْقِي الْأَمَالََةَ وَلَا يَعْتَدُ بِذَهَابِ مَوْجِبِهَا ، هَذَا مَا
 لَمْ تَكُنِ الْفَتْحَةُ فِي حَرْفِ مُضَارَعَةٍ ، أَوْ يَاءٍ أَوْ مَفْصُولًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ
 كُسْرَةِ يَاءٍ ، فَإِنْ كَانَتْ كَمَا ذُكِرَ لَمْ تَمَلْ ، نَحْوُ : يَعِدُ ،
 وَتَعِدُ ، وَنَعِدُ ، وَأَعِدُ ، وَيَزِيدُ اسْمَ رَجُلٍ ، وَمَرَرْتُ بِغَيْرِ .
 وَسِوَاهُ كَانَتْ الْكُسْرَةُ فِي رَاءٍ ، أَوْ فِي غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ ،
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَدْ يَجْرُونَ الضَّمَّةُ مَجْرَى الْفَتْحَةِ ، إِذَا كَانَ بَعْدَهَا
 تَلِيهَا رَاءٌ مَكْسُورَةٌ ، نَحْوُ (مِنَ الْمُنْقَرِ) ، وَ (خَبَطَ رِيَّاحٌ)
 فَيَشْمُونَهَا الْكُسْرَ ، وَالتَّصْلَةُ أَقْوَى فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَصِلَةِ ، وَيَجْرُونَ
 أَيْضًا الْوَاوُ السَّاكِنَةَ الْمَضْمُومَ مَا قَبْلَهَا مَجْرَى الضَّمَّةِ فِي ذَلِكَ ،
 فَيَقُولُونَ : (ابْنُ بُورٍ) ، فَيَشْمُونَ الْكُسْرَةَ فِي الْوَاوِ وَيَخْلَصُونَ

-
- (١) من الآية/٣٣ من سورة الانعام .
 (٢) من الآية/٧٦ من سورة الانعام .
 (٣) من الآية/٧٧ من سورة الانعام .

الضمّة التي قبلها .

وقد تبلغ أيضاً الحروف ثلاثة وأربعين حرفاً ، بفروع غير
مستحسنة لا توجد إلاّ في لغة ضعيفة ، وهي الكاف التي
كالجيم ، نحو : جمل ، في كمل ، والجيم التي كالكاف ،
نحو : (ركل) ، في رجل . والجيم التي كالشين نحو :
(اشمعوا) ، في اجتمعوا ، والطاء التي كالطاء ، نحو : (تال) ، في
طال ، والضاد الضعيفة ، وهي الشاء المقرّبة من الضاد ،
يقولون : (اضر ذلك) ، في : ائثر ذلك ، والصاد التي كالسين ،
نحو : (صابر) ، في صابر ، والباء التي كالفاء ، وهي على
ضربين :

- أحدهما : لفظ الباء ، أغلب عليه من لفظ الفاء .
- والآخر ، بالعكس ، نحو : (بلج) .
- والطاء ، التي كالطاء ، نحو (تالم) ، في : ظالم .

تم الجزء الأول

من

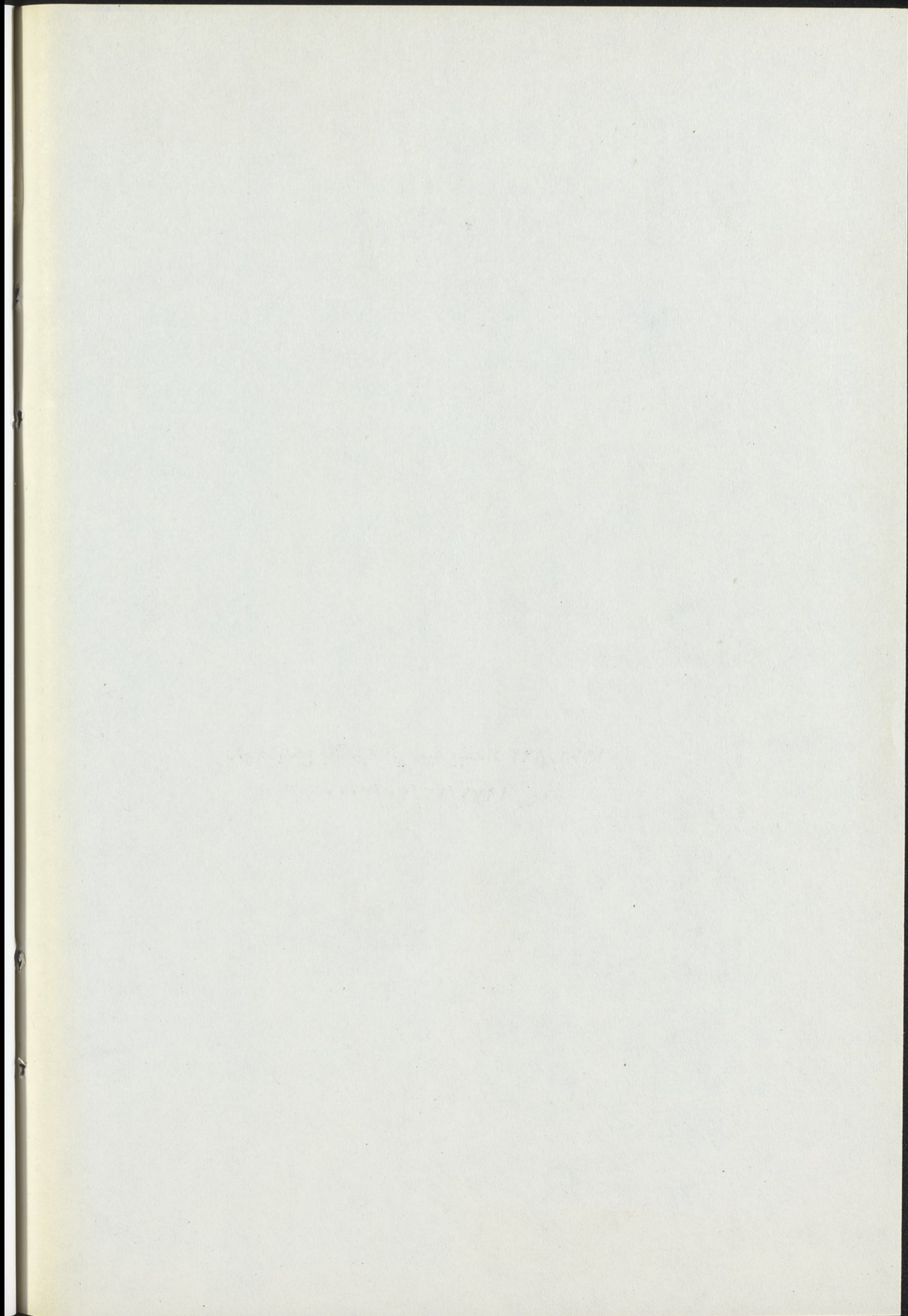
المقرّب

ويتلوه - إن شاء الله - الجزء الثاني وبه يتم الكتاب ، وأوله :

ذكر مخارج الحروف العربية الأصول .

رقم الايداع بالمكتبة الوطنية ببغداد ١٩٧١/٨٩٢

١٩٧١/١٢/٣٠/٣٠٠٠



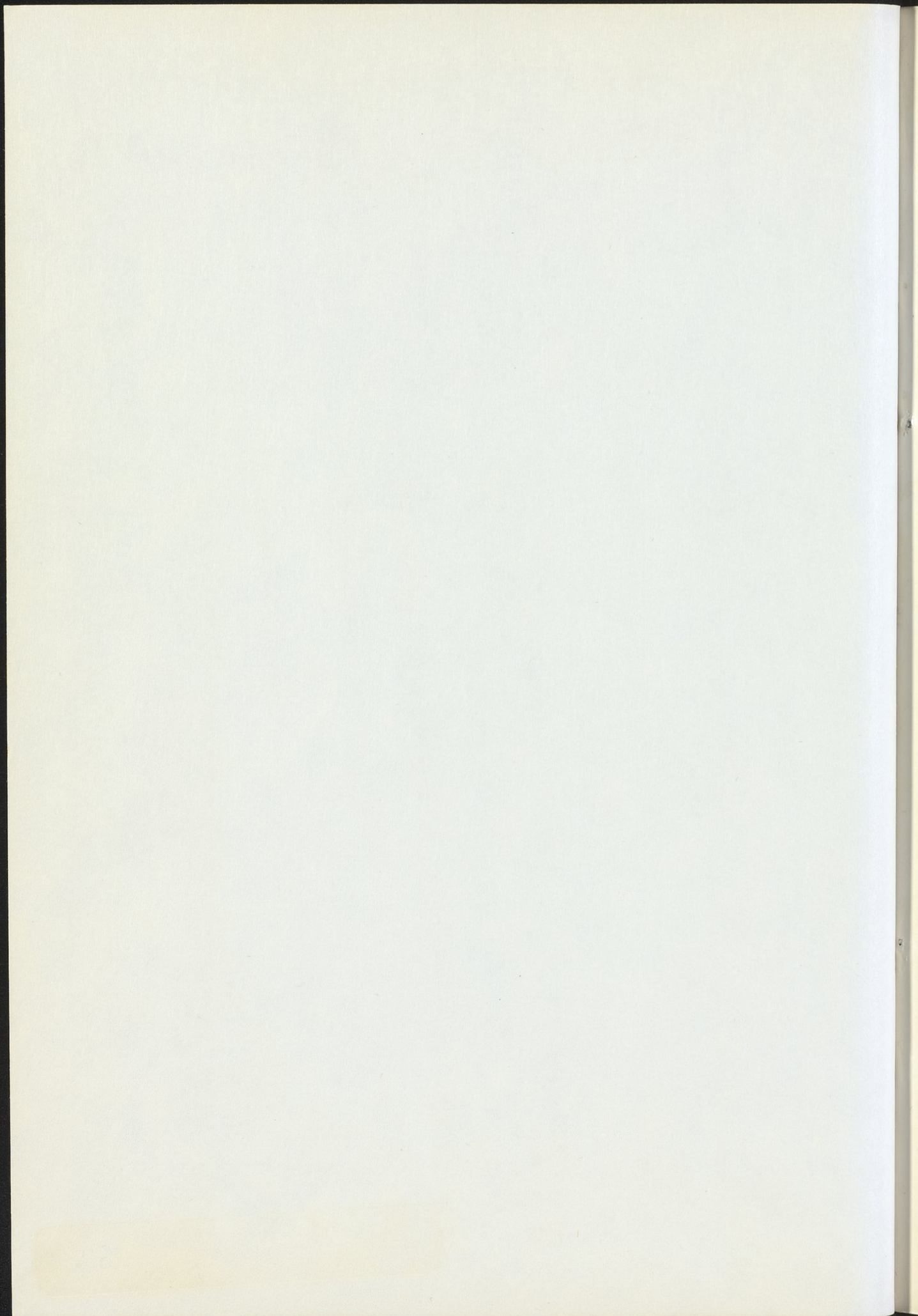


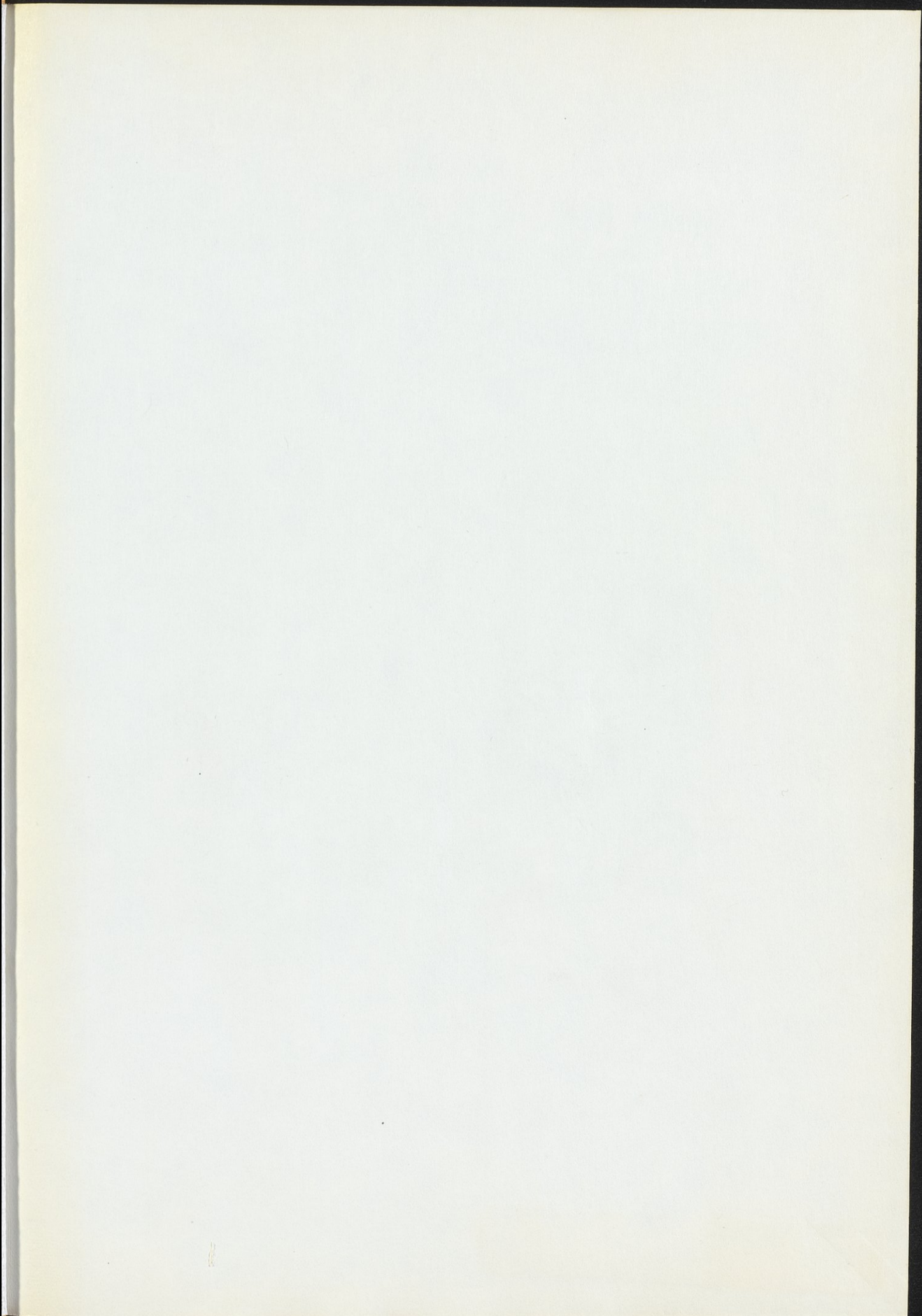
GENERAL BOOKBINDING CO.

74 278NY3 4 318 P

QUALITY CONTROL MARK

6334





COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0036759899

PJ
6101
.129
1971

1

NOV 18 1974

